وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

العنوان:

أثر التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار ليبيا
دراسة حالة الجريمة المنظمة

إعداد الطالبتين:

- دبوس فاطمة الزهراء
- سماعل خولة

إشراف الأستاذ:

- عباد أمير

❖ لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أمين البار	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
أمير عباد	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وتقدير

ربي لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن أشكركم

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه الرسالة

جزيل الشكر والعرفان إلى:

الأستاذ: أمير عباد الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وكان لنا السند والعون والأخ والموجه في كل خطوات إعداد هذه الرسالة .

الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب العلم إلى الأساتذة الكرام: سعدي عبد المجيد، رقية بلقاسمي، دريدي محمود، كيم سمير، فتحي معيفي، البار أمين، إدريس عطية، باديس بن حدة، ليلى لعجال، نموشي نسرين وكل أساتذتنا الأعزاء بقسم العلوم السياسية بجامعة تبسة.

وإلى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا إلى كل أساتذة وعمال جامعة – تبسة– إلى الأنامل الذهبية التي أنجزت هذه المذكرة الطاقم الرائع: "طاقم مكتبة النور.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء دون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.. "والدي العزيز" رحمه الله وجعل مثواه الجنة

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان واالتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى من غسّلت عني الأذى بيمينها: "أمي الحبيبة"حفظها الله لي .

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى شموع متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي وأختي * خولة .محمد نجيب .عبد الجليل .عبد الرزاق.*

الى زوجي قرة عيني الذي ساندني ووقف بجانبي وزرع في نفسي الطموح والمثابرة طيلة فترة الماستر حفظه الله وادامه لي*معمر عثماني*

كما اهدي تحياتي وشكري إلي عائلة زوجي الكرام خاصة *أمه وأبيه *وتمنياتي لهم بدوام الصحة والهناء

إلى صديقتي العزيزة وزميلتي في هذا العمل *خولة سماعل *

إلى الأستاذ المشرف *أمير عباد*حفظه الله

إلى كل أساتذة العلوم السياسية الكرام

إلى من قاسمني عملي وتعبي وسعى من اجل نجاح هذا العمل *الدكتور احمد الحمزة *حفظه الله

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم إلى صديقاتي الأعزاء *خولة .رانيا .سامية .وفاء .سعيدة .سكينة .عواطف.فريدة .اسمهان .نسيمة .صفوة .....

*.....،

وإلى كل من يذكرهم القلب ونسي أن يخط اسمهم القلم.

إلى دفعة 2019 تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

فاطمة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذه الرسالة والتي أهديها إلى:

من قال فيهما الحق " {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً }الإسراء24

إلى ريحانة الدنيا ونور عيني أمي رحمها الله وألبسها ثوب الجنة

إلى الذي له فضل تربيتي وكان لي درع أمان وتحمل عني الحياة وآثر إلى نفسه من أجلنا "أبي"

إلى زوجة أبي التي سقتني رحيق الحياة وغمرتني بجناحها غالية النفس التي احترقت لتنير شموع الأمل، وأنارت دربي بدعواتها ونصائحها، أمي الثانية أطال الله عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي : " رفيق، توفيق، خليل، نادية، نصيرة، حنان، إلهام، جيهان"

الى زوجات وازواج اخوتي واخواتي *رشدي. سمير .اسماء .فلة.*

إلى صديقتي وزميلتي في العمل "فاطمة الزهراء"

إلى أحلى وأعز الصديقات: " فاطمة ,وفاء، رانيا، سعيدة، إيمان، خلود، سمية، أحلام، سامية، سناء، مروى"

إلى أبناء إخوتي واخواتي: "ضياء، معز، هيام، أنس، أدم، يوسف، يحي، تسنيم، والكتكوتة رحمة"

إلى الأستاذ المشرف: "أمير عباد"

إلى كل أساتذة العلوم السياسية الكرام الذين أكن لهم الاحترام والتقدير

إلى من قاسمني عملي وتعبي وسعى من أجل نجاح هذا العمل "الدكتور أحمد الحمزة"

إلى كل من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي

إلى كل من يحمل لي المحبة في قلبه

خولة

الملخص

يشار للتهديدات اللاتماثلية في حقل الدراسات الأمنية إلى تلك التهديدات المرتبطة بالتصرفات والسلوكيات الغير مباشرة، حيث تتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، في مقابل غياب تلك التهديدات المباشرة والرسمية على غرار اجتياح دولة قوية لدولة ضعيفة هذا بالمفهوم التقليدي للتهديد، وجاءت هذه الدراسة للبحث في أثر التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار ليبيا، نظرا لما تشهده المنطقة من تطور وانتشار لهذه الظواهر، حيث تم التطرق في بداية الدراسة لمختلف المفاهيم التي تناولت الظاهرة، بعد ذلك تم تناول الإطار النظر ي التفسيري للظاهرة، بعد ذلك الوقوف على أهم تداعيات التي أثرت بها على الأمن الليبي في ظل ما تعيشه من أوضاع متردية على كافة الأصعدة، وفي هذه الدراسة تم التطرق لأهم الآليات المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة مظاهر الجريمة المنظمة في ليبيا، وفي الأخير تم وضع أهم السيناريوهات المحتملة لمعالجة الجريمة المنظمة في ليبيا.

Abstract

Asymmetric threats in the field of security studies are referred to as the threats associated with indirect behaviors such as terrorism, organized crime and illegal migration, as opposed to the absence of direct and official threats such as the invasion of a strong state by a weak state in the traditional sense of threat. The impact of the asymmetric threats on the security and stability of Libya, in view of the development and spread of these phenomena in the region. At the beginning of the study, the various concepts that dealt with the phenomenon were discussed. The theoretical framework of the phenomenon was then discussed In this study, we discussed the most important national, regional and international mechanisms to confront the manifestations of organized crime in Libya. In the end, the most important possible scenarios for dealing with organized crime were put in place. Libya.

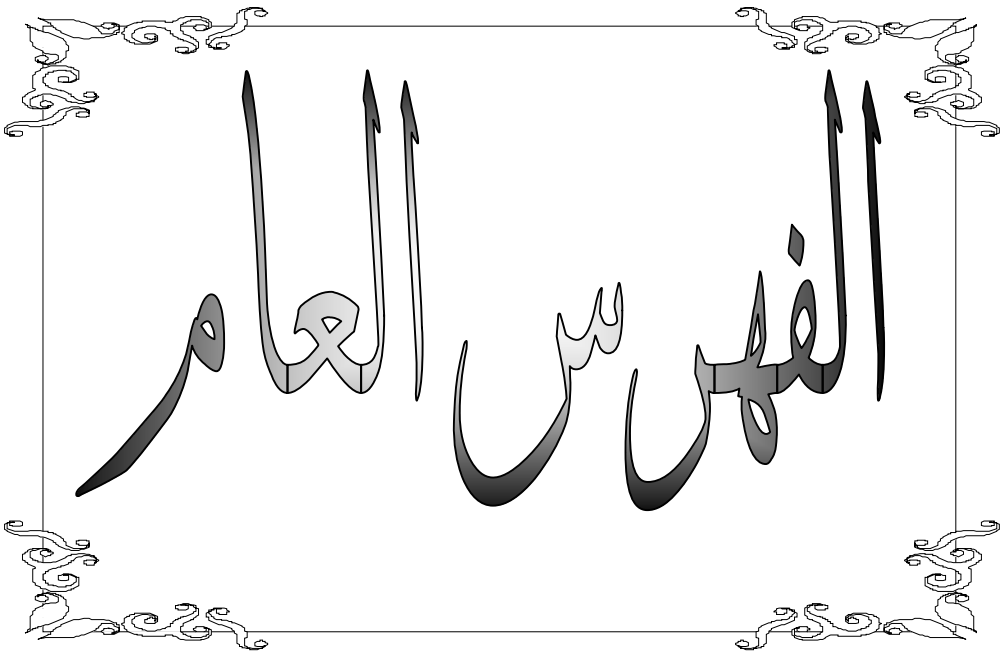
الفهرس العام

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	V
فهرس الخرائط	VI
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول التهديدات اللاتماثلية	03
المطلب الأول: مفهوم الأمن	03
المطلب الثاني: مقاربة معرفية للتهديدات اللاتماثلية	10
المطلب الثالث: الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية	16
المطلب الرابع: الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي والقانوني	20
المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر للتهديدات اللاتماثلية	29
المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الإرهاب	29
المطلب الثاني: الإطار النظري المفسر لظاهرة الهجرة غير الشرعية	32
المطلب الثالث: التفسير النظري لظاهرة الجريمة المنظمة	34
المبحث الثالث: متطلبات الاستقرار الأمني من منظور العلاقات الدولية	37
المطلب الأول: التفسير الواقعي لمفهوم الأمن	37
المطلب الثاني: التفسير الليبرالي للأمن	40
المطلب الثالث: التفسير البنائي للأمن	42
خاتمة الفصل	44

الفصل الثاني: تأثير التهديدات اللاتماثلية على البيئة الأمنية في ليبيا	
مقدمة الفصل	46
المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لليبيا	47
المطلب الأول: جغرافية ليبيا	47
المطلب الثاني: البيئة السكانية، الاقتصادية والسياسية لليبيا	49
المبحث الثاني: أبعاد الأزمة الليبية	54
المطلب الأول: توصيف الأزمة	54
المطلب الثاني: أثر الأزمة على الأمن في ليبيا	56
المطلب الثالث: أثر الأزمة الليبية على ظهور التهديدات اللاتماثلية	57
المبحث الثالث: مظاهر التهديدات اللاتماثلية في ليبيا	60
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب في ليبيا	60
المطلب الثاني: انعكاس الأوضاع الأمنية في ليبيا على تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة	64
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: دراسة حالة جامعة العربي التبسي – تبسة–	
مقدمة الفصل	70
المبحث الأول: مظاهر الجريمة المنظمة في ليبيا	71
المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة	71
المطلب الثاني: الاتجار بالبشر والمخدارت	77
المطلب الثالث: ظاهرة غسيل الأموال	79
المبحث الثاني: ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا	80
المطلب الأول: عوامل ظهور الجريمة المنظمة في ليبيا	80
المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في ليبيا	83
المطلب الثالث: التداعيات الإقليمية والدولية لتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا	84

المبحث الثالث: آليات مواجهة الجريمة المنظمة في ليبيا	87
المطلب الأول: الاستقرار السياسي المحلي كآلية لمواجهة الجريمة المنظمة	87
المطلب الثاني: الجهود الإقليمية والدولية في مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا	88
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا	93
خاتمة الفصل	97
الخاتمة	99
قائمة المصادر والمراجع	102

فهرس الأشكال والخرائط

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبرز أوجه الاختلاق بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية	12

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع ليبيا وأهم مدنها	47
02	أقاليم ليبيا	48
03	خريطة توضح توزيع العرقيات في ليبيا	50
04	خريطة توضح توزيع أبار النفط في ليبيا	52
05	توضح ممرات الاتجار بالبشر من جنوب إفريقيا نحو ليبيا لسنة*2014*	83

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة وأخرى لكن وبعد نهاية الحرب تحولت أغلب مفاهيم وأبعاد الأمن فقد تحولت التهديدات من بين الدول إلى داخلها وهو ما عرف بظاهرة التهديدات اللاتماثلية التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية، وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكاناً مثالياً في الدول الفاشلة، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى ''النمط اللاتماثلي'' (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامناً مع التحولات للتغيرات الحاصلة في النظام العالمي.

فقد فرضت التهديدات اللاتماثلية التي أضحت تمس بأمن الفرد، المجتمع والدولة، انطلاقا من ضعف هذه الأخيرة وعدم قدرتها على درء مختلف المخاطر التي قد تتحول إلى تهديدات أو حتى تهديدات تكون مولّدة لبنية عنف جديدة، أين عرف العالم العربي عدة مشاكل تفاقمت لتولد تهديدات متضاربة ومتفاوتة النتائج انطلاقا من التراكمات وضعف التسيير والرقابة، وهو ما حدث مع – ليبيا- فانتشار السلاح، الجريمة المنظمة، الجماعات المسلحة والحركات الإرهابية، بالإضافة إلى الصِدامات العشائرية و ارتفاع معدلات القتل والتعذيب في المعتقلات كلها تضع الفرد ضحية لهذه التهديدات والصراعات السياسية حول السلطة والنفوذ والموارد، ما يدفع إلى الحديث عن العلاقة بين البقاء والأمن.

ثانيا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في نوع الدراسة ذاتها التي تشير إلى دراسة التهديدات اللاتماثلية .بمختلف أشكالها، وتستمد أهميتها وقيمتها العلمية والواقعية من أهمية الدراسات الأمنية والإستراتيجية في العلاقات الدولية، فهي تحاول إيصال فكرة أن الأمن هو ''قيمة ثابتة'' في الحياة الإنسانية، ولا بد من الحفاظ عليه وذلك من خلال معرفة مهددات الأمن الجديدة وربطها بالتحولات والتطورات الحاصلة في البيئة الأمنية العربية.
تكمن أيضا أهمية الدراسة في أنها تكشف عن الأشكال الجديدة للتهديدات الأمنية، والتي يمكن من خلالها التساؤل عن كيفية احتواءها والحد من تفاقمها وخطورتها حتى يتم الوصول إلى نهج انكفائي لتأمين الأمن، ولاسيما أننا أصبحنا في بيئة أمنية جد معقدة وغامضة تحكمها حالة عدم اليقين، وتُعد الدراسة مجالا جديداً

للبحث، فهي متزامنة مع المستجدات الحركية الحاصلة في البيئة العربية ، وبالأخص في ليبيا،ومدى تأثير ما يحدث فيها على المستويين الإقليمي والدولي، في ظل تنامي أشكال جديدة للإجرام.

ثالثا: أهداف الموضوع

يمكن التركيز في هذا البحث على هدف محوري وأساسي وهو التعرف على تأثير ظاهرة التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار ليبيا، وكذا التعريف بهذه الظاهرة وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية في ظل ما تشهده ليبيا من وضع يوصف بالخطير والذي قدر يؤدي بتفكك هذه الدولة، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف كذلك على أهم سبل الحد من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بليبيا.

رابعا: دوافع اختيار الموضوع

لاختيار أي موضوع بحث هناك تبريرات ذاتية وأسباب موضوعية، ففيما يخص التبريرات الذاتية فهي مرتبطة بقناعة سابقة حول دراسة موضوع التهديدات اللاتماثلية وإسقاطها في نطاق أكاديمي للتعرف عن تأثير هذه الظواهر وخاصة الجريمة المنظمة على أمن واستقرار الدول في ظل ما تشهده الساحة العربية من حالات التحول في الأنظمة والموازين فيما بات يعرف بالتوجه نحو الديمقراطية الهجينة التي لم تحقق لحد الساعة أهدافها.

أما الأسباب الموضوعية فهي تتضح في أهمية الموضوع في حد ذاته، لذا وجب التطرق إلى مكونات التهدديات اللاتماثلية وأثرها على أمن واستقرار الدول التي تشهد حالات نزاع داخلية وغير مستقرة أدت إلى تعطيل مسار التنمية والتقدم في مختلف المجالات الحيوية، وكذلك محاولة فهم الواقع انطلاقا من تخصيص الدراسة للجريمة المنظمة في ليبيا، ومحاولة دراسة الواقع والتعرف على مختلف التداعيات والحلول الممكنة.

خامسا: إشكالية الدراسة

تعد ظاهرة التهديدات اللاتماثلية من الظواهر غامضة التفسير خاصة على المستوى الدولي، وهو جوهر خطورتها على مختلف المجتمعات، وما ينبغي التأكيد عليه هنا أن ما تشكله الجريمة المنظمة بمختلف محاورها من تهدد على أمن واستقرار دولة تعيش أوضاع متردية مثل ليبيا وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئسية التالية :

ما مدى تأثير الجريمة المنظمة كظاهرة من ظواهر التهديدات اللاتماثلية على أمن واستقرار ليبيا؟

- ما هو مفهوم الأمن والتهديدات اللاتماثلية؟
- ما هي أهم أشكال التهديدات اللاتماثلية في ليبيا؟
- ما هي أسباب تصاعد أشكال الجريمة المنظمة في ليبيا وما هي أهم سبل الحد من تفاقهما ؟

سادسا: الفرضيات الإحصائية للدراسة

- كلما زادت التدخلات العسكرية الخارجية في شؤون ليبيا كلما كنا أمام مزيد من الإنقسام والحروب؛
- كلما استمر عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا أدى ذلك إلى تنامي مختلف التهديدات اللاتماثلية؛
- إنّ زيادة تصاعد الأزمة الليبية وتعقيدها سيؤدي إلى تنامي غير مسبوق لمظاهر الجريمة المنظمة.

ثامنا: المناهج المتبعة في الدراسة

طبيعة الدراسة جعلتنا نستخدم المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: لما يقتضيه البحث من وصف لظاهرة التهديدات اللاتماثلية والتعرف على مختلف موضوعاتها وكذلك تحليلها.
- منهج دراسة الحالة: من خلال تسليط الضوء على عينة الدراسة والمتمثلة في الجريمة المنظمة في ليبيا.

- الدراسات السابقة:

1- فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية-أنموذج ليبيا- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017.

2- أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص :دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ، 2015-2016.

3- بن عود حورية، الجريمة المنظمة وآليات مكافحتها دوليا، مذكرة ماجستير، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيد، 2009-2010.

تاسعا: خطة الدراسة

❖ تضمنت خطة الدراسة مقدمة وثلاث فصول، حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتهدايدات اللاتماثلية للدراسة من خلال التعريف بهذه الظاهرة ومختلف أشكالها، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي ثم الدولي، وسيتم التطرق في الفصل الثاني تأثير التهديدات اللاتماثلية على البيئة الأمنية في ليبيا، وفي الفصل الثالث أولا سيتم التطرق التأثير المتنامي للجريمة المنظمة على الاستقرار الأمني في ليبيا

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل

يعتبر التهديد متغير حركي قابل للقياس، ولا يمكن تفسير الأمن بدون معرفة التهديد، ولقد أفرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات على صعيد المدركات الأمنية للدول، فالتهديدات الأمنية أصبحت أقل قهرية وأقل ملموسية بتعبير عديد المفكرين، حتى إن أساليب التصدي لها لم تعد عسكرية فحسب بمنظور الأمن الشامل، حيث انتقلنا من الحديث عن نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، والتهديدات بدورها أصبحت عابرة للحدود، فدراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في تركيز على ثلاثة فواعل رئيسية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، النزاعات الإثنية فنتيجة للتهميش والفقر والتوزيع الغير عادل للثروات أدت إلى اندلاع حروب داخلية خاصة في الدول المتعددة الإثنيات مما أثرت على الوحدة الترابية للدول بل وامتد أثرها إلى دول الجوار خاصة الدول التي تملك حدود مشتركة بسبب الفوضى واللأمن وانتشار الأسلحة ما يجعلها ملاذ للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي تستغل الانفلات الأمني وانهيار الدول وتفكك الجيوش الوطنية للاستيلاء على الأسلحة فأدى سقوط الأنظمة إلى سطو الميليشيات والمجموعات الإجرامية بحرية على مخازن الجيوش وإعادة بيعها في السوق السوداء الإقليمية مما امتدت تداعياته الى كل المناطق في العالم تقريبا.

وهو ما سيتم التطرق له في هذا الفصل وفقا للمباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول التهديدات اللاتماثلية؛
- ❖ المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر للتهديدات اللاتماثلية؛
- ❖ المبحث الثالث: متطلبات الاستقرار الأمني من منظور العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول التهديدات اللاتماثلية

لكل ظاهرة إطارها المفاهيمي الذي يوضح توجه مختلف الدارسين نحو مختلف متغيرات دراسة ما، وظاهرة التهديدات اللاتماثلية وكذا من المفاهيم لها عدة تعريفات و توجهات يمكن توضيحها وفقا للمطالب الموالية:

المطلب الأول: مفهوم الأمن

عرف مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة تحوُّلات عميقة من حيث توسيع أبعاده واعتماد وحدات مرجعية غير الدّولة لموضوعه ما جعل حقل دراسات الأمن الدولي يعرف حوارا منظاراتيا حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن؛ توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/الدّولتي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة. وعليه، فقد انخرط أنصار المنظور العقلاني والتأمّلي في محاولةٍ لـــ "تنقيح" وإعادة صياغة مفهوم الأمن ليتماشى مع كل من "التّحول الاستراتيجي" الذي مثّلته نهاية الثنائية القطبية والنّقلة الابستيمولوجية الجديدة ممثلة خاصة إذا تعلق الأمر بالنّزعة ما بعد الوضعية.

1- تعريف الأمن

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي لم يتم الاتفاق عليها بصورة عامة، وانه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن.

وفي ذلك يرى : "**باري بوزان** " (Barry Buzan) أنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدء بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية .[1]

وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة "الأمن" فعدته مرادف للطمأنينة، أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتقاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مرادفات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الأخر، فعملية التحرر وصفها [2] كل من **بوث**

[1]- ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1985)، ص 28

[2]- جون بليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** ، في جون بليس وستيف سميث، محرران : مجلة السياسة العالمية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي : المركز ، 2004) ، ص 52 .

(Booth) **وويلر** (Wheeler) بأنه « لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا كان امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر ».

يرى كل من عبد الكريم نافع أن الأمن « هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإتباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل».

– في حين يرى **والفرو أرنولد** (a wolffiens) في تعرفه للأمن « بأنه غياب التهديد ضد القيم المكتسبة».

أما دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن « حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية »[1]

هنري كسنجر يعرف الأمن على أنه تصرفات يسعى المجتمع في طريقها إلى حفظ حقه في الوجود »[2]

والترليمان (Walter Lippmann) يعرف الأمن بأنه « يهد إلى أبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تنتخب الحرب ».[3]

1-1- مفهوم الأمن الوطني

يعد مفهوم الأمن الوطني مفهوم حديث نسبيا وهو مفهوم لا يزال يكتنفه الغموض إلى حد ما ولفهمه أكثر لابد من التطرق إلى مفهومه لغة واصطلاحا .

– لغة: يعني الأمن ضد الخوف ويعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد به ولقد ارتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان .

قال الله تعالى : « فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ{3} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ{4} »[4]

قال تعالى: « وَكَانُواْ يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً آمِنِينَ ».[5]

---

[1] – زكريا حسين " **الأمن القومي**" تم تصفح الموقع يوم 19-02-2019 http://www.*islamonline.net*/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtm

[2]- Henry Kissinger، **the necessity for choice**، **prospects of American foreign policy**، N، Y : Harper، 1961، P 23

[3]– فهد بن محمد الشقاء ، **الأمن الوطني**: **تصور شامل** (الرياض : مكتبة الملك الفهد للنشر ، 2004)، ص 14

[4]– سورة قريش ، الآية 3-4 .

[5]– سورة الحجر، الآية 82 .

1- **قال الله تعالى : « وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ النحل112 ».**[1]

اصطلاحا : يعني الأمن الوطني مقدرة الدولة المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاجتماعية والسياسية)، ويعرفه ماكنمارا « بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحليّة والدوليّة، ويضيف أيضا « الأمن كان يحتويها وهو ليس النشاط العسكري وان كان يشمله فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن ».[2]

يعرفه بترسون (Paterson) الأمن الوطني على أنه : « الإدراك الجماعي الإحساس بالأمن ».[3]

– يعرف كل من « **والتمان وناشت وكويستر** الأمن الوطني على أنه مجموعة من التهديدات الفيزيقية والتي ربما تواجه الدولة، وتدفع بالبنى والعقائد والسياسات العسكرية للتأهب لمواجهة هذه التهديدات .... وهذه عوامل داخلية وخارجية مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ربما تؤثر بطريقة مباشرة أر غير مباشرة وتنقص أو تزيد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الفيزيقية ».[4]

– تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن الوطني على أنه: « قدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية وصيانة سيادتها ذاتيا انطلاقا من قدراتها الدفاعية ».[5]

في حين يعرف **والترمان** (Walter Lippmann) : «الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول: "إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة

---

[1]– سورة النحل، الآية 112.

[2] سليمان عبد الله الحربي، " **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته– دراسة نظرية في المفاهيم والأصل**" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 17

[3] - Devost ، M G ، **national security in the information age**، master thesis، graduste collez، university of Vermont ، 1995 ، p 19 http://www.terrorism.com/documents/devostthesis.html

[4]- I bid.

[5]– عمر عبد الله كامل : « **الأمن العربي من منظور اقتصادي**» ، أعمال ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11 -01-1996 ، باريس ، فرنسا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط 1، 1996، ص 84 .

لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب،وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هده القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه».[1]

في حين يعرف كل من **لونس كروز** و**جوزيف ناي** الأمن الوطني بأنه: « غياب التهديدات بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ».

– في حين يعرف **زكريا حسين** الأمن الوطني هو : «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة ».يعرفه **بطرس غالي** «:الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنّما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي ».

في حين يعرفه ميثاق الأمم المتحدة « بأنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدره عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية أو الاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو أضرار لتلك الأنشطة».[2]

1-2- التعريف الإجرائي للأمن الوطني

الأمن الوطني هو النجاح في تأمين حماية المصالح الحيوية للبلاد وهو أيضا تأمين المقاومة ضد الاعتداءات الخارجية وهو أيضا غياب التهديدات والمخاطر .

وأيضا فالأمن الوطني هو تقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات وهو انعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم لأي اعتداء .

2- أبعاد الأمن الوطني

وهي العناصر التي تتألف منها المجال الداخلي والخارجي للأمن الوطني وهي متعددة ويمكن حصرها فيما يلي:

[1]- حمد سعيد الموعد، **أمن الممرات المائية العربية** ، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 1999) ، ص 10.

[2]- زكريا حسين، **الأمن القومي**، (القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية ، 2007) ، ص 10.

2-1- البعد العسكري

وهو البعد الذي يركز على الجانب العسكري للدولة خاصة القوات المسلحة ودورها في حماية الدولة ضد أي خطر أجنبي مسلح يهدد كيانها أو حدودها ولها دور خارجي وهو أن تبرز قوتها للعامل الخارجي، ويقتنع بأن الدولة لها من القوة ما تحمي به مصالحها الحيوية خارجيا وتحقيقها في حالة اللجوء إلى القوة المسلحة.

2-2- البعد الاقتصادي

له أهمية كبرى خاصة عند الأزمات الاقتصادية، فضعف الدولة الاقتصادي يؤثر كثيرا على الجوانب الأخرى للأمن الوطني، كما أن الدولة صاحبة الاقتصاد القوي يكون لها دور ووزن وأهمية داخل النظام الدولي كما يخلق استقرار أو تنمية داخلية منتظمة.[1]

2-3- البعد السياسي

وهو يعني الحفاظ على الكيان السياسية لدولة من خلال تنمية قدراتها وزيادة قوتها الوطنية، ويرتبط البعد السياسي للأمن الوطني للدولة بمدى تحقيق الديمقراطية فيها، فالنظم الديمقراطية تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية ذات فعالية وتؤدي إلى توسيع حجم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الأمن وسد الثغرات التي من الممكن أن تهدده ولهذا البعد مجالين هما المجال الداخلي والمجال الخارجي.

- **المجال الداخلي**: يرتبط بالنظام السياسي للدولة وكفاءتها وقدرتها على تسيير وإدارة السياسة الداخلية، إضافة إلى وضع الاستراتجيات الوطنية واختيار الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف الإستراتجية إضافة إلى قدرة الدولة .[2]

2-4- البعد الاجتماعي

الأمن الاجتماعي هو قدرة الجماعة "حكومات وأفراد" على حفظ وصيانة قيمهم الخاصة من العبث والاندثار والبحث عن مكون أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذلك،ـــ ولقد اهتم الأمن الاجتماعي بقواعد التعايش الاجتماعي وطبيعة السلوكيات الفردية والجماعية ضمن البسط الاجتماعي ويعرف " منتيغون" الأمن

[1] دراز وسيلة، **العولمة وانعكاساتها على الأمن المحلي والدولي**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة، 2003، ص 30.

[2]- محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي** ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2012) ص 28

المجتمعي بأنه قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة، أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المستدام، أما عماد الأمن المجتمعي عنده فهو الهوية أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته ومسؤولياته وطريقة حياته، أما الأمن الاجتماعي عند أستاذ علم الاجتماع (د. إحسان محمد الحسن) فإن يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم كالأخطار والاعتداءات على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، كما يشمل الأمن المجتمعي أيضا قدرة المجتمع على التماسك في إطار ثقافي معين، مما يسمح له بالتعددية ولا يخل بالمبادئ العامة والهوية التي نشأ عليها المجتمع، ومعالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن تدهور الوضع الأسري والاهتمام بالشباب وباستغلال طاقاتهم في أنشطة تسهم في تطوير المجتمع وتقدمه والاهتمام بتعليم الأجيال في المراحل العمرية كافة .

ويعتبر الأمن الاجتماعي من أكثر أبعاد الأمن الوطني تأثرا بمصادر التهديد الداخلية والخارجية، حيث تشكل الكثافة السكانية والتوزيع السكاني والخصائص النوعية للسكان أبرز عوامل التهديد الداخلية فيما تمثل ثورة الاتصالات والعولمة من أبرز عوامل التهديد الخارجية لذا يجب السعي لتحقيق التوازن بين القيم التقليدية وأدوات العصر وانعكاساتها السلبية التي تزيد العبء على المؤسسات المجتمعية [1].

2-5 – البعد الجيوبوليتيكي الاستراتيجي

فالطبيعة الجيوبوليتكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، حيث إن العوامل الجغرافية تضيف إلى قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي، ويتمثل تأثير هذا البعد في حجم وشكل الدولة الجغرافي، حيث يتم التعرف على حجم الدولة وشكلها، والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق ومدى تأثيرها في تنظيم الدفاع عن العمق، والتماسك السياسي والاقتصادي والنقل والمواصلات. كما يرتبط هذا البعد أيضاً بالتضاريس من حيث مدى وجود موانع طبيعية، وحماية طبيعية في مناطق الحدود والمناطق الحيوية. وإلى جانب ما سبق، هناك أيضاً الموقع النسبي للدولة ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها البحرية والبرية وتأثير ذلك في التجارة والنقل، وأهمية موقع الدولة بالنسبة إلى الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

[1]- فايز محمد الدويري ، **الأمن الوطني**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012) ص 101-102.

2-6- البعد الديمغرافي

يعد من الأبعاد المهمة، حيث إن تكوين وكثافة السكان وطبيعة موجات الهجرة تؤثر في الأمن الوطني، فالعوامل الاجتماعية الإيجابية تؤثر تأثيراً إيجابياً، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن الوطني. وأهم مؤشرات هذا البعد السكان من حيث العدد والنوع ومعدل النمو وتوزيع السكان الجغرافي والكثافة السكانية، وكلها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة، أي القوة العسكرية المتاحة للدولة. كما يرتبط بهذا البعد أيضاً مدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله وطبيعة تكوينه العرقي والمذهبي ومدى التوافق أو التنافر داخل هذا التكوين السكاني.[1]

2-7- البعد الإنساني

إن مفهوم الأمن الإنساني يرتكز على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاتها المادية، والاقتراب الرئيسي هنا إن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وان التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد، لكن يمكن إن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، انتقاص المواساة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان وحرياته، حيث أن تطور مفهوم الأمن الإنساني يؤدي إلى بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين الإنسان العادي والحكومة، فيسهم بصورة مباشرة في التنمية ويحدد الواجبات المنهجية للفرد تجاه نفسه ومجتمعاته والدولة ويعرف بالمهددات الداخلية والخارجية لأمن الإنسان ويساهم في المعالجة، كما يساعد على بناء مفهوم الأمن الإنساني في أجهزتها المختلفة، كما أن تحديد المفهوم يساعد في تحديد إطار ملائم يمكن من خلاله التوفيق في متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة وإعادة بناء نظم واقتصاديات الدول لتنبع من مقاربة إنسانية وإن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق امن الإفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهية الإنسانية.[2]

[1] – عيسى درويش ، **ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن الوطني**، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد 4، 1998، ص 50

[2] – فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 116-117.

2-8- البعد البيئي

الأمن البيئي يتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث ومنها أيضا إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في لحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور جماعي .

وان الخطر الذي يواجه البيئة يؤثر في جوانب معينة على قضايا الأمن والسلم مما يؤدي إلى احتمال نشوب الحروب وتصاعد العمليات العسكرية، فالإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والتزاع العسكري وغالبا ما تصارعت الأمم لغرض أو مقاومة السيطرة على الموارد الأولية وإمدادات الطاقة من المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد واشتداد التنافس عليها لأن العلاقة بين ندرة الموارد والتراعات الدولية ليست موضوع جديدا [1].

3- المضامين الجديدة للأمن

يعتبر مصطلح الأمن الإنساني من أهم المضامين الأساسية التي شكلت مفارقة جديدة أدت إلى تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، فقد ركزت على الفرد وليس على الدولة كوحدة تحليل سياسية، وأكد على أن أي يجب أن يكون الهدف منها أمن الإنسان وليس الدولة فقط، فقد أصبح مفهوم الأمن الإنساني ركنا أساسيا في السياسات الخارجية لكل الدول، وقد تم هذا البعد كمبرر للتدخل الإنساني وكأداة لصنع ورسم مختلف السياسات الخارجية للدول.[2]

المطلب الثاني: مقاربة معرفية للتهديدات اللاتماثلية

.يمكن توضيح مفهوم التهديدات اللاتماثلية وفقا لما يلي:

1- مفهوم التهديدات اللاتماثلية

شكل مفهوم التهديد مدلولا جديدا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة

[1]- فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 121-222.

[2] – صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنظمة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة :دراسة مقارنة لحالات، الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر :جامعة لحاج لخضر باتنة، كمية الحقوق والعلوم السياسية،

الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة، جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي، دولي....)، وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل.[1]

وتُسمى أيضاً التهديدات اللاتماثلية، بالتهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى.

ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح ''التهديدات اللاتماثلية'' عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول.

وبمستوى أعلى من التهديد يُشار في الكثير من الدراسات إلى الحرب اللاتماثلية، وهي النمط الغالب في حروب اليوم لذلك تُسمى بـــ "حروب العصر"، بحيث تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال، ويُمكن قراءتها على ثلاث مستويات؛ فهناك المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل...، وما إلى ذلك)، والمستوى الاستراتيجي العسكري (حرب العصابات، الحرب الخاطفة، ...، وغيرها)، والمستوى الاستراتيجي السياسي حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني.[2]، والشكل الموالي يوضح أهم الفروقات بين ما تتضمنه التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية.

[1] – Jan Eichler، "**Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain?**"، Défense nationale et sécurité collective، vol.62، n°11، Novembre 2006.

[2]– Toni Pfanner، **Asymmetrical warfare from the perspective of humanitarian law and humanitarian action**"، International Review of the Red Cross، V87،N875، Marche 2005، p 151.

الجدول رقم (01): أبرز أوجه الاختلاق بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية

مؤشر الاختلاف	التهديدات التماثلية	التهديدات اللاتماثلية
من حيث مضمون كل مفهوم	هي التهديدات التقليدية التي تحمل بُعد عسكري تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها.	تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتُعبر عن النمط الجديد من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من ستمبر 2001.
من حيث المصدر	الدولة	فاعل من غير الدولة: جماعات الإرهابية، وجماعات تمرد، عصابات جريمة منظمة...، وغيرها.
من حيث الخصائص	يكون العدو واضح ويمكن تحديده بسهولة واستهدافه، وعادة ما تكون بين أطرف متشابهة كتهديد دولة لدولة ويتشابهان في العديد من النقاط.	تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو،وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى التنظيم وامتلاك الوسائل والأساليب.

المصدر: جارش عادل، **مُقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول لسنة 2017، المركز الديمقراطي العربي، ص 8.

2- أنواع التهديدات اللاتماثلية

أصبحت التهديدات اللاتماثلية تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية، ويتعلق ذلك خاصةً بمثلث الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي من أبرز المشاكل التي تُخل بالسلم والأمن العالمي اليوم نظرا لحركيتها وصعوبة مواجهتها.

2-1- الظاهرة الإرهابية

إن المتطلع على مختلف الأدبيات التي تتعلق بظاهرة الإرهاب سيلاحظ أن هناك مناقشة مطولة حول إشكالية تحديد تعريف معين للإرهاب يتم الانطلاق منه لقياس هذه الظاهرة، إلا أنه لحد الآن لا يتواجد إجماع حول تعريف ملائم حول هذا التهديد المتنامي الذي يحدق بالبشرية.

ففي دراسة قام بها ''ألكس شميد Alex Schmid ''على أكثر من مئة تعريف لخبراء وباحثين في مجال الإرهاب استنتج أن الإرهاب هو مفهوم مجرد دون جوهر حقيقي Terrorism is an abstract concept with no real essence يخضع للطابع البراغماتي للدول المهيمنة على الساسيات الدولية حيث تركز أغلب التعاريف حسبه على ثلاث عناصر أساسية، وهي: الفاعل(The Actor) ، الفعل الإرهابي(The Terrorist Act) ، الضحية[1].

وكتصور يمكن القول أن الإرهاب عبارة عن:''عمل عنيف يستهدف ارضاخ جماعة ما لآرائه وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة من خلال القيام بنشر الخوف وزرع القلق، وهو وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تراعاها وتستخدمها حكومات ضد مجموعات معينة''، حيث يعتبره ''دافيد تيكر David Tucker ''في مقال له عن أبرز مستجدات الإرهاب ومدى خطورته على أنه عبارة عن شبكة جديدة من المجموعات والهواة التي تترابط بشكل شبكي فيما بينها، وتختلف عن الشكل الهرمي التقليدي الذي يتم فيه تدمير الجماعات الإرهابية من خلال عملية قطع الرأس (القضاء على القائد.)، وتتميز هذه المجموعات بالمرونة والقدرة على التكيف والاحترافية، وعادة ما تستخدم طرق تقليدية ويتعدى ذلك إلى طرق جديدة وهجينة لتنفيذ هجماتهم كاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والشيفرة والقرصنة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وهو ما يزيد في عمليات الفتك والقتل ليس فقط على المستوى الوطني بل العالمي. [2]

---

[1]- homas Copeland،**Is the “New Terrorism” Really New?An Analysis of the New Paradigm for Terrorism**، The Journal of Conflict Studies، Winter 2001، Vol. XXI، No. 2، p9.

[2] – David Tucker،**What’s New About the New Terrorism and How Dangerous Is It?**، Terrorism and Political Violence،13(Autumn، 2001)، p14.

ولابد من الإشارة إلى أنه إضافة إلى إرهاب الجماعات هناك ما يسمى "بإرهاب الدولة الذي يقوم به النظام السياسي اتجاه شعبه نظراً لعدم قدرته على تحقيق مطالبه وتلبية احتياجاته، وتنطبق هذه الحالة على محاولات القوات الصربية تحت قيادة ''سلوبدانميلوزفيتشSlobodan Milosovisch'' تطهير المسلمين في صربيا.[1]

ويؤثر الإرهاب بالسلب على الأمن الوطني فهو يمثل تهديد وتحدي في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ويؤدي إلى استفزاز للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي، ويمثل عامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول فهجوم القاعدة المزعوم على الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2011م الذي أدى إلى مقتل حوالي 2985 قتيل عزز التوتر بين الولايات المتحدة والدول العربية، كما أن تصاعد حدة هذه الظاهرة بصورة مطردة، وتزايد أعداد العمليات الإرهابية والخسائر الناجمة عنها يعزز سيناريو أن استفحال هذه الظاهرة خاصة في الدول الفاشلة والهشة (Failed and Fragile States)يؤكد أن الإرهاب سيظل عقبة كبيرة وتحدي مستقبلي عويص لتحقيق الأمن، وتنطبق هذه الحالة على المنطقة العربية التي دق فيها منذ سنة 2013م نقوس خطر الدعشنة في الفترة الآنية. [2]

2-2- الهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية تزايدت نسبتها وتوسعت نطاقها من حيث الحجم والانتشار، وتعددت أشكالها، خاصة في العقود الأخيرة نظراً لعوامل الدفع المختلفة التي تحركه عوامل بسيكولوجية واجتماعية واقتصادية سلبية، وعوامل الجذب التي تستقطب المهاجرين بحثاً عن حياة أفضل في البلد المستقبل.

وتشير مختلف المراجع والمصادر على أن الهجرة *تعني بصفة عامة، الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، كما تنقسم الهجرة إلى عدة أنواع تتعلق بالمعيار العددي أو بنطاق الهجرة، أو بالمدة الزمنية، أو بالوضع القانوني ورضا الطرفين حول الهجرة، وهي على التوالي(جماعية/فردية، محلية/خارجية، دائمة/مؤقتة شرعية/غير شرعية)، وما يهمنا في هذه الدراسة هو التصنيف الأخير، حيث يقصد

[1] - Brian Forst، "**Terrorism، Crime and Public Policy**"،Cambridge University Press، UK، 2000، p9.

[2] - كروم لندة، "**تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط**"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 84-85.

بالهجرة الشرعية على أنها تلك الهجرة التي ترتبط بمدى رضا الأطراف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوزات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها عن طريق عقود محددة المدة وبترخيص من الدولة المستقبلة، أما الهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون بطريقة غير قانونية وشرعية بدون تأشيرات أو دون إذن مسبق للدخول للوصول إلى الدول الصناعية من خلال التعاقد مع مقاولي تهريب المهاجرين، والتسلل من خلال الحدود والزواج الشكلي الذي يهدف من خلاله المهاجر للإقامة، كما أن البعض يستخدم الوثائق وجوزات سفر مزورة وغيرها.

وما يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني لا تماثلي أصبحت اليوم عامل مؤرق للدول سواء منها المستقبلة أو المرسلة، وحتى دول العبور كمنطقة المغرب العربي[1]، فمن الناحية الأمنية من المحتمل أن يقوم المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم وأعمال عنف وربما أعمال إرهابية، نتيجة لعدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم، أو قد يستغلون من طرف الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة، كما أن توافد المهاجرين يؤثر على البناء الديمغرافي السوسيوثقافي للدول المستقبلة خاصة إذا تمسك المهاجرين بثقافتهم، وهو ما يخل بالأمن الاجتماعي والثقافي.

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن القول أن المهاجرين هم الإسفنجة التي تمتص التنمية حسب بعض المحللين لأن زحف الفقراء نحو دول متقدمة بأعداد كبيرة يزيد من عبء البطالة ويزيد من مستوى المنافسة بين مواطني الدولة المستقبلة والمهاجرين خاصة في حالة ركود اقتصادي، وهو ما يُولد حالات اضطراب داخل الدولة.[2]

2-3- الجريمة المنظمة

تُعرف أيضاً الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومُعقد يُشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية، وتشمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات والسطو والسلب والنهب الاقتصادي والاجتماعي، والتهريب والمخدرات، والمتاجرة بالبشر والغش الصناعي والتزوير

[1] - لندة عكروم، **مرجع سابق**، ص ص90-91.

[2] - **المرجع نفسه**، ص ص 121-127.

والاحتيال والاتجار بالأعضاء البشرية، وأي عمل يحرمه القانون الداخلي والدولي يُرتكب بصورة منظمة ومعدة سلفاً بالتخطيط والترصد والتصميم. [1]

وتلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونياً، ويختلفان من حيث الهدف، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل الخبرات الفنية كتزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية تقنية تزوير الهويات، وأيضاً الأدوار من خلال تبادل الأفراد النشيطة، كما توفر عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية المال والسلاح في حين تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها. [2]

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

شكلت التهديدات اللاتماثلية محور نقاش مختلف الدراسات والأبحاث الأكاديمية وهذا بغية إيجاد السبل والاستراتيجيات الواجب اتخاذها للخروج من تداعيات هاته التهديدات، لاسيما وأنها باتت تشكل خطرا على استقرار الأنظمة والشعوب، ضف إلى ذلك تداخل وتسلسل هاته التهديدات بشكل سلسل ما جعل منها تشكل ما يسمى بالتحديات الأمنية، فقد تجندت معظم الوحدات السياسية والهيئات الجهوية بغية وضع حد لهاته التهديدات، وذلك من خلال وضع استراتيجيات وتشريعات وقوانين تحد على الأقل من انتشار وتفاقم هاته التهديدات.

فالهجرة غير الشرعية قد تؤدي إلى جريمة منظمة في بلدان معينة، ما قد ينجر عنه أعمال إرهابية والمتاجرة بالبشر والمخدرات والتهريب، حيث أن كل هاته التهديدات باتت واردة في كل منطقة وإقليم ودولة، وهذا كذا ما أفرزته ظاهرة العولمة والتقدم التكنولوجي. ويمكن إبراز أهم الآليات وفقا لما يلي:

[1] – ديبة محمد صالح، **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة قانونية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص 12.

[2] – عثمان علي حسن، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي**، كردستان: مطبعة المناره، 2006، ص111-112.

1- الاستراتيجيات الوطنية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية

فيما يتعلق بالاستراتيجيات المحلية تبنت الدول على اختلافها عدة آليات يمكن حصرها وفقا للاتجاهات التالية:[1]

1- الآليات السياسية

بالنسبة للآليات السياسية تبنت الدول عدة اتجاهات وإجراءات لمواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية والتي من بينها:

- إعلان حالات الطوارئ التي أصبحت تحد من نشاط مختلف التهديدات على اختلاف أنواعها.
- بعث قنوات الحوار بين المواطن والسلطة الممثلة له.

2- الاتجاه الإعلامي

يعلب الإعلام دورا هاما في التصدي لمختلف التهديدات التي تستهدف المجتمع من خلال التعريف بأضرار مختلف الظواهر عبر جميع وسائله، سواء كانت المسموعة أو المقروءة أو المرئية، ولإطلاق برامح إعلامية وتحسيسية لمعالجة مختلف الظواهر والآفات، وهو ما اتجهت له معظم الدول في إطار التدابير المحلية للحد من تنامي وتطور هذه الآفات.

3- الآليات الاقتصادية والاجتماعية

يمكن حصر مختلف الآليات الاقتصادية والاجتماعية أساسا في المساواة بين طبقات المجتمع، ومعالجة ظواهر التخلف والبطالة وظاهرة الفساد المالي والإداري والرشوة وغيرها من مظاهر البيروقراطية المتفشية في مختلف الإدارات في التنظيم السياسي والهيكلي لكل دولة.

4- الآليات التشريعية والقانونية

وذلك بسن تشريعات صارمة على المستوى الوطني كإصدار نصوص تمكنها من قمع اعتداءات المواجهة ضد أمن الدولة الداخلية والخارجية، وكذا تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وتشديد العقوبات فيها.

[1] - أحمد الحمزة، **دور الطلبة الجامعيين في تعزيز التدابير الوقائية لمواجهة الظاهرة الإرهابية –دراسة حالة جامعة العربي التبسي – تبسة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي –تبسة–، ص 32.

2- الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية

تعددت أدوات آليات مواجهة **التهديدات اللاتماثلية** بتعدد الأوجه والآليات التي يستخدمها، وهو ما يمكن التطرق إليه وفقا لما يلي:[1]

1- الاتجاه البوليسي والأمني

تكاد المؤسسات البوليسية والأمنية في الدول جميعا تشترك في طابعها وطبيعتها المواجهتية ففضلا عن هذه المؤسسات فهي التي تحتل دور الريادة في مواجهة الإرهاب، وتمثل محور الحركة والتفاعل المضاد في سائر الاتجاهات الأخرى، وعليه فإن معظم الدول قامت في هذا الصدد ببعض الإجراءات وأهمها:

1-1- إنشاء جهاز للمعلومات

ويعتبر جهاز المعلومات مركز لجمع المعلومات، ومن ثم توظيفها في الميدان من خلال إمداد الأجهزة الأمنية والبوليسية بالمعلومات الكافية من أجل التصدي أو المتابعة وملاحقة الجماعات الإرهابية، وكذلك تتبع حركيتها وتطورها يتوقع مدى نجاح هذه الأجهزة في جمع المعلومات والاستفادة منها، والتصدي لمختلف التهديدات قبل حدوثها.

1-2- وضع نظام التأمين

تعتبر عمليات التامين أحد أهم وسائل الوقاية من التهديدات اللاتماثلية، وتأتي في المقام التالي لمهمة جمع المعلومات، إذ تقوم على أساس ما يتوفر من دراسات وأنماط سلوك هذه التنظيمات وأنواع التسليح وقدرات المنظمات العادية وأهدافها، ويمكن تحديد الأشخاص والمنشآت الأكثر تعرضا للتهديدات اللاتماثلية.

[1] - إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتكي**، (الأردنّ: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018)، ص73.

1-3- إنشاء وحدات خاصة لمواجهة الإرهاب

في هذا الإطار نجد أن دول العالم التي عانت من ويلات الإرهاب والتي رفضت التعايش مع الجماعات الإرهابية، وخصوصا تلك الممارسة للعنف ضد الدولة وضد المجتمعات، مما أدى بهذه الدول إلى إنشاء قوات خاصة لمواجهة الإرهاب، ويذلك لإضفاء الطابع القانوني على عملية استئصال التحركات الإرهابية.

2- الاتجاه السياسي والإعلامي

قامت الكثير من الدول المتضررة من ويلات التهديدات اللاتماثلية بعدة إجراءات في المجال السياسي والإعلامي بغية مواجهة هذه التهديدات والقضاء عليها، ففي الاتجاه السياسي نجد أن الدافع الأساسي وراء نشوء التهديدات اللاتماثلية في العادة يكون سياسيا، كما أن مختلف هذه الظواهر ترتبط بأهداف سياسية ويقوم الاتجاه السياسي لمواجهة التهديدات اللاتماثلية على مجموعة من العناصر قد تختلف من دولة إلى أخرى:[1]

- إصدار القوانين والتي تمنع تأسيس الأحزاب ذات الأسس الدينية أو العرقية أو التوجهات المتطرفة؛
- فتح قنوات الحوار السياسي بين المواطن والسلطة؛
- إجراءا تعديلات دستورية تسمح بالتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.
- فتح مجال الحوار مع الجماعات المتطرفة والنقاش معهم في مطالبهم السياسية، وإقناعهم بالعدول عن ما يقومون به.

أما بالنسبة للاتجاه الإعلامي، فيعتبر النهج الحقيقي للربط بين الأدوات المختلفة والجماعات الإرهابية، حيث نجد الكثير من الدول قد خاضت حروب إعلامية ضد الإرهاب والتطرف وكل أعمال العنف، ويشمل أيضا هذا الاتجاه عدة صور من بينها:[2]

---

[1] - إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتكي ، مرجع سابق**، ص 80.

[2] - المرجع نفسه، ص 82.

- عرض صور المجازر وأعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية

- عرض أشرطة الفيديوهات التي يتحصل عليها من الإرهابيين والتي تظهر وحشية ولا أخلاقية تلك العناصر؛

- إطلاق برامج إعلامية وأعمال فنية، لمعالجة موضوع الإرهاب والعنف.

المطلب الرابع: الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي والقانوني لمواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية

يؤثر العامل الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير على جميع النواحي، فتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي سيؤدي حتما إلى تحقيق الاستقرار الأمني وغياب عوامل التهديد والعكس صحيح، كل هذا في ظل توفر عدالة واضحة وشفافة، ويمكن توضيح ذلك وفقا لما يلي:

1- الاتجاه اقتصادي والاجتماعي

ويمكن ذكر أهمم الأدوات الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

- المساواة بين طبقات المجتمع ومعالجة ظاهرتي التخلف والبطالة؛

- إعادة توزيع الثروة وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للفرد؛

- مكافحة عمليات الفساد المالي والإداري والرشوة.

2- الاتجاه التشريعي والقانوني

اعتمدت الدول عدة سبل في هذا الاتجاه والتي من بينها ما يلي:[1]

- إصدار نصوص تمكنها من قمع الاعتداءات الموجهة ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي؛

- تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية القائمين، وتشديد فيها وثم توسيع سلطات القبض والتفتيش والاحتجاز والمحاكمة.

[1]- إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتكي ، مرجع سابق**، ص ص 84، 85.

2- سبل مواجهة التهديدات اللاتماثلية في إطار التعاون بين الدول

سيتم التطرق في هذا المبحث لأهم الآليات الدولية التي اهتمت بمواجهة التهديدات الإرهابية في إطارها الدولي

2-1- الاتفاقيات الدولية

في إطار سعي الدول لمواجهة التهديدات اللاتماثلية ونظرا لاختراق هذا التهديد لإطار الدولة ليصبح تهديد عابر للأوطان ولا يستهدف جهة واحدة، وجدت سبل متداولة منذ فترة طويلة ومتعارف عليها لردع هذا التهديد نذكر منها:

حيث وصل عدد الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بمختلف *إلى تسع عشر اتفاقية لمواجهة خاصة الظاهرة الإرهابية، وتناولت كل واحدة منها جانبا محددا من جوانب الجهود الرامية للقضاء على الإرهاب، فنجد على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية جنيف سنة 1937، اتفاقية واشنطن سنة 1971، التي تعنى بمقاومة الإرهاب والمعاقبة عليه، اتفاقية طوكيو بشأن حماية الملاحة الجوية 1963، اتفاقية لاهاي 1970، اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع والمعاقبة على الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية سنة 1973، ثم الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب في عام 1977، اتفاقية رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب سنة 1999.[1]

إجمالا يمكن الوصول إلى أن مسألة الإرهاب ومواجهته من أولى المهام المدرجة في الأجندة الدولية، والتي تسعى الدول لمعالجتها منذ فترات طويلة، وهذا ما جسدته على أرض الواقع من خلال المواثيق والاتفاقيات والصكوك العالمية والمؤتمرات واللقاءات الدولية التي تعنى بالتهديدات الإرهابية، والتي دعت بدورها إلى ضرورة التعاون لمواجهة هذا التهديد.

[1] - إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مذكرة غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص 99.

2-2- الجهود الأممية في مواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية

شكلت الجهود الأممية سواء ما تعلق بهيئة الأمم المتحدة أو مختلف الهياكل الأمنية الدولية منعرجا حاسما في التصدي لهذه الظاهرة وذلك من خلال مختلف الآليات سواء الأممية أو الأمنية لمواجهة هذه الظاهرة، وهو ما سيتم التطرق له فيما يلي:

2-2-1- جهود هيئة الأمم المتحدة

تعد مكافحة الإرهاب أحد أكبر اهتمامات الأمم المتحدة في ميثاقها الذي يحدد مقاصد هذه المنظمة التي تضم صون السلم والأمن الدوليين وإيجاد تدابير جماعية تمنع التهديدات الأمنية وقمع العدوان وتعزيز حقوق الإنسان وتنمية الشعوب،حيث أدرج موضوع الإرهاب ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة عام 1972[1]، وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في 8 أيلول 2006، بهدف تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال. وللمرة الأولى تتفق الدول الأعضاء جميعها على نهج استراتيجي موحّد لمكافحة الإرهاب واتخاذ خطوات عملية فرديًا وجماعيًا لمنعه ومكافحته. وتضمّنت هذه الإستراتيجية العالمية خطة عمل تناولت مجموعة كبيرة من التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المساعدة على انتشار الإرهاب، ومنعه ومكافحته، وبناء قدرات الدول على التصدّي له، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، وضمان احترام حقوق الإنسان، والتمسّك بسيادة القانون في مكافحة الإرهاب. وتدعو الإستراتيجية الدول الأعضاء إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام خطة العمل الواردة في الإستراتيجية، كما تدعو في الوقت ذاته كيانات الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها. وتتخذ إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها إجراءات في عدد من المجالات، تماشيًا مع الاستراتيجي بصفتها الفردية.

[1]- بطرس بطرس غالي، "**الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب الدولي**"، مجلة السياسة الدولية، ع 127، (جانفي 1997)، ص ص10 - 16.

ومن خلال الجهود المشتركة المبذولة في إطار فرقة العمل المعنيّة بتنفيذ مكافحة الإرهاب*. وتقوم فرقة العمل حاليًا بتنمية التعاون مع عدد من المنظّمات الإقليمية ودون الإقليمية، من بينها: منظّمة المؤتمر الإسلامي(OIC)،المنظّمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة(ISESCO)، الاتحاد الأوروبي(EU)، المجلس الأوروبي(COE)،ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا.[1]

2-2-2- **الإنتربول**: تعرف الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها تطوراً ملحوظاً مواكبة التطور الذي يشهده العالم فقد اتسع نطاق ظاهرة التهديدات اللاتماثلية، من الدولة ليشمل جميع أنحاء العالم وبالتالي أصبحت جهود الدول فرادى غير مجدية في بعض الأحيان لذلك تعتبر آلية الإنتربول الشرطة الجنائية الدولية آلية مهمة في تكريس التعاون الدولي لمواجهة التهديدات اللاتماثلية من خلال إصدار النشرات الدولية وملاحقة المجرمين على المستوى الدولي.[2]

*تشمل فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب ممثلين من: المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب(CTED)،إدارة عمليات حفظ السلام (DPKO)، إدارة الشؤون السياسية(DPA)، إدارة شؤون الإعلام(DPI)، إدارة السلامة والأمن(DSS)، خبراء اللجنة المنشأة بموجب القرار 1540 التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية(LAEA)، منظّمة الطيران المدني الدولي(ICAO)، المنظّمة البحرية الدولية(IMO)، صندوق النقد الدولي(IMF)، فريق الرصد التابع للجنة المنشأة بموجب القرار 1267 والتابعة لمفوضية حقوق الإنسان(OHCHR)، مكتب شؤون نزع السلاح(ODA)، مكتب الشؤون القانونية(OLA)، منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية(OPWC)، المقرّر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO)، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة(INTCRI)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC)،منظّمة الجمارك العالمية(WCO)، البنك الدولي، منظّمة الصحة العالمية(WHO)،وتتجاوز فرقة العمل، في عملها التخطيطي والتنسيقي، منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا لتشمل كيانات أخرى، من قبيل المنظّمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول(Interpol).

[1]- إلياس أبو جودة، "**الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمواجهته**"، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content.(10مارس 2018)،

[2]- جمال زايد هلال أبو عين،**الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، (الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2009). ص 288.

3- الجهود الإفريقية، العربية والوطنية لمواجهة الظاهرة الإرهابية

يمكن التطرق لأهم الآليات والجهود لمواجهة الظاهرة وفقا لما يلي:

3-1- الجهود الإفريقية

إن ظهور التهديدات اللاتماثلية في أفريقيا في مطلع التسعينات، بدأت خطورتها تتوسع وتكبر يوما بعد يوم، وخاصة بالتزامن مع تفجيرات نيروبي عام 1998، ثم تبعتها أحداث 11 سبتمبر، بعد هذين الحدثين بدأ تعاطي الاتحاد الإفريقي مع مختلف الظواهر يتّخذ بعداً أكثر جدّية، فبعد أحداث "نيروبي" بسنةٍ واحدةٍ وأثناء القمة الـــ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1999 تبنت المنظمة اتفاقية الجزائر، واعتُبر أول اتفاقية على مستوى المنظمة والدول الإفريقية في إطار مكافحة الإرهاب (7) وفي عام 2002 تم تعزيز الاتفاقية بوضع برنامج عمل بين دول الاتحاد وذلك لتأكيد تعهدات الدول الإفريقية في تحجيم ظاهرة التهديدات الإرهابية، من خلال سن تشريعاتٍ تهدف إلى توقيع أشد العقوبات على من تورط في هذه الأعمال، بالإضافة إلى التعاون البوليسي، وتبادل المعلومات، وقمع وسائل تمويل الإرهاب، وفي يوليو 2004 تم تبني البروتوكول الإضافي على الاتفاقية؛ والذي كان الإطار القانوني لإنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي والذي مهمته مكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله.[1]

بداية من تلك الحقبة إلى الآن تأرجح مستوى تعامل الاتحاد مع قضية الإرهاب بين القرارات والتعهدات والبرامج التي تبناها بين الفينة والأخرى حيال القضية، ففي عام 2009 قرر الاتحاد الإفريقي تجريم الفدية التي تقدم إلى الجماعات الإرهابية من أجل تحرير الرهائن، وفي عام 2010 تم تعيين ممثل عام للاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وفي يوليو 2011 تبنى الاتحاد قانونا أساسيا لحث الدول الأعضاء على تعزيز قوانينهم الوطنية في مكافحة الإرهاب.

[1] - Pascal DE GENDT، L'Union Africaine face aux défit du continent، analyses et études politique international، 2016 p 12.

لم تكن جهود الاتحاد الإفريقي على مستوى التحدي الإرهابي الذي اجتاح القارة، ففي حين ركزت المنظمة جهودها في الجانب التشريعي أهملت في الوقت ذاته جوانب ذات أهمية كبيرة وأساسية في التعامل مع قضية الإرهاب، فعلى الرغم وجود المركز الإفريقي للبحوث والدراسات الإرهابية (ACSRT) –وهو المركز الوحيد على مستوى القارة في هذا الشأن– فدول القارة تفضل الاعتماد على الدراسات الأجنبية في وضع خططها لمكافحة لإرهاب؛ هذا للدلالة على عدم إعطاء الأولوية لأهمية البحوث والدراسات الإفريقية في هذا الشأن، وبالتالي دعم المركز في هذه المهمة، أضف إلى ذلك ضعف التنسيق على مستوى الأجهزة الاستخباراتية للدول ونقص المعدات اللازمة للجيوش والوحدات الخاصة، ويرجع كل ذلك إلى شحٍّ في الموارد التمويلية للمنظمة.[1].

وبما أن الدول الإفريقية والاتحاد بحد ذاته يفتقدون إلى بحوث ودراسات حقيقة حول الإرهاب المحلي والدولي الموجود في القارة؛ للوقوف على أسبابها الحقيقة لمعرفة طرق معالجتها، وأن معظم الاستراتيجيات توضع وفق الدراسات الدولية التي أغلبها لا تمت بصلة بالواقع الأفريقي، بل روعيت فيها مصالح القوى العظمى بذاتها، وجد الاتحاد نفسه عاجزاً في بلورة استراتيجية مشتركة وناجحة لوضع حد للعمليات الإرهابية أو التقليل منها، وهذا ما خيب الأمل لعديد من الدول الإفريقية، فبدأ التعويل على الجهود الإقليمية والجهود الدولية خارج إطار الاتحاد الإفريقي.

3-2- الجهود العربية

سعت الدول العربية للبحث عن الوسائل الكفيلة بالقضاء على ظاهرة التهديدات اللاتماثلية، والتعاون في هذا المجال مع المجتمع الدولي، وقد أبرمت عدة اتفاقيات، بحثت فيها موضوع الإرهاب بشكل شامل خلاف سائر اتفاقيات مكافحة الإرهاب، كما جرى التعاون العربي على عدة مستويات ومع تصاعد حدة الأعمال

[1]– Mathieu OLIVIER، Kadhafi، Obiang، Mugabe… ces présidents de l'Union africaine qui font polémique، http://www.jeuneafrique.com، (04/04/2018)

الإرهابية خاصة مع بداية فترة التسعينات القرن الماضي في العديد من الدول العربية وربط هذه الظاهرة في الغالب بالدول العربية والإسلامية وتفاقم سياسة الكراهية للإسلام أبرمت الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22-04-1998، بهدف دعم التنسيق والتعاون من جهة والفصل بين الشعوب العربية وظاهرة الإرهاب التي تسوق الصهيونية العالمية لتزاوجهما من جهة أخرى ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 17-05-1999.

وتضمنت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تعريفا للإرهاب يتماشى مع الإيديولوجية العربية لاسيما فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة دون اعتباره إرهابا، بحيث ورد فيها بأن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو والتهديد به أيا كانت بواعثه أو أهدافه يقع تنفيذا لمخطط إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب لدى الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم، أو أمنهم أو حريتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر.

وأضافت الاتفاقية استثناء من ذلك حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولي ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لإحدى الدول العربية. لقد انضمت كل الدول العربية في شمال إفريقيا إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بحيث صادقت عليها الجزائر في 03-09-1999 [1].

3-3- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية 21-12-2010

نصت هذه الاتفاقية على التزام الدول العربية بالتعاون في كل ما يتعلق بالقضاء على الجريمة المنظمة، وخصت بالذكر جريمة القرصنة البحرية وجريمة المتاجرة بالبشر خاصة النساء والأطفال وتهريب الأشخاص والمتاجرة بالأعضاء وتشكيل مجموعات إجرامية والاستغلال الإجرامي لأنظمة المعلومات الاعتداء على البيئة

[1]- مرسلي عبد الحق، "**الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة**"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** (جماعة قالمة: 24،25 نوفمبر 2013)، ص. 12.

ونقل النفايات الخطرة والسامة. ونصت الاتفاقية على مجموعة من التدابير التي تلتزم الدول العربية الأعضاء باتخاذها لتعزيز فاعلية تنفيذ القوانين التي تستهدف مكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية:[1]

- الحيلولة دون اتخاذ إقليمها مسرحا للتخطيط لأي من الجرائم المنظمة أو تنفيذها أو الشروع أو الاشتراك فيها بأي صورة من الصور، والعمل على منع تسلل العناصر الإجرامية إلى إقليمها أو إقامتها فيها أفرادا أو جماعات؛
- تطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية.
- تبادل المعلومات بشأن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية بما في ذلك صلاتها مع الأنشطة الإجرامية الأخرى، وكذلك الوسائل التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لاسيما تلك التي تتم باستخدام التقنيات الحديثة؛
- إجراء التحريات الرامية إلى رصد حركة متحصلات الجرائم أو الممتلكات أو المعدات أو سائر الأدوات المستخدمة أو المراد استخدامها في ارتكاب تلك الجرائم؛
- الكشف عن هوية الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في ارتكاب أي من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية وأنشطتهم وأماكن تواجدهم؛
- تفعيل التنسيق بين مختلف الأجهزة والجهات المعنية بمكافحة الجرائم المنظمة وتشجيع تبادل زيارة العاملين والخبراء في تلك الجهات، وتطوير برامج تدريب مشتركة خاصة بالعاملين في الأجهزة المعنية بتنفيذ القانون الجنائي بمن فيهم أعضاء النيابة وقضاة التحقيق وغيرهم؛
- زيادة وعي الناس بوجود الجريمة المنظمة وأسبابها وجسامتها والخطر الذي تشكله.

3-4- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة في 21-12-2010

لقد عرفت هذه الاتفاقية جريمة غسل الأموال بكونها ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة الأموال مكتسبة خلافا لما تنص عليه القوانين والأنظمة للدول الأطراف، وجعلها

[1] - مرسلي عبد الحق، **مرجع سابق**، ص 13.

تظهر وأنها أمال مشروع، وتعهدت الدول العربية الأطراف بموجبها بعدة التزامات منها اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية لمنع ارتكاب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب منها تجريمهما واتخاذ بعض التدابير الاحترازية على مستوى المؤسسات المصرفية، كما تلتزم الدول بدعم التعاون الأمني بين الدول العربية في متابعة وقمع هذه الجرائم، لاسيما بتفعيل التعاون بتبادل المعلومات والتحقيقات وتسليم المجرمين.

المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر للتهديدات اللاتماثلية

لكل ظاهرة من الظواهر إطارها النظري المفسر لها، وهو عبارة اتجاهات مختلف المنظرين نحو ضبط وتحديد مشكلة ما وإسقاطها على الجانب التنظيري، فلكل ظاهرة من ظواهر العلوم السياسية إطارها النظري، وسيتم في هذا المبحث التطرق لأهم الأطر النظرية المفسرة لظاهرة التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة الإرهاب

الظاهرة الإرهابية في واقع الأمر هي معقدة جدا، يصعب تفسيرها بإرجاعها إلى عامل واحد (اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ثقافي...).

وعليه فقد ظهرت اتجاهات نظرية متعددة لتحليل وتفسير هذه الظاهرة متعددة الجوانب، وبطبيعة الحال، فإن فهم مسببات هذه الظاهرة، يسهّل من التوصل إلى الآليات الكفيلة بدحرها.

1- النظرية الصراعية Conflict Theory

تنطلق النظرية الصراعية في تحليلها للمشكلات الاجتماعية مثل الإرهاب من مبدأ اللامساواة وعدم التكافؤ بين أفراد المجتمع، وأيضا الاستغلال الطبقي، وعلى سبيل المثال يرى رواد هذا الاتجاه أن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمعات المعاصرة يعبر عن حالة اللامساواة والتطور اللامتكافيء، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور الإرهاب.

وتعود جذور النظرية الصراعية إلى المفكر كارل ماركس (Karl Marx) الذي ارتكز في تحليله للنظام الاجتماعي على مبدأ حتمية الصراع الاجتماعي والطبقي (struggle)، ويرى ريتز أن النظام المبني على أساس الإلزام والامتثال والطاعة يعبر عن حالة القهر المجتمعي، وهو نظام هش قابل للانفجار المجتمعي.[1]

تركز النظرية الصراعية على مسألة الصراع كوحدة تحليل لديها للعلاقات بين الطبقات التي تسعى إلى فرض إرادتها على باقي طبقات المجتمع المستغَلة، ما يؤدي إلى انتهاج العنف للخروج من هذا الوضع الاستغلالي.

2- النظرية الإنحرافية Deviance Approach

تعود النظرية الإنحرافية إلى فكرة الأنومي (فقدان المعايير) Anomi عند دوركايم (Durkheim)، حيث يرى أنه نتيجة لانتقال المجتمعات الآلية إلى مجتمعات عضوية (صناعية متقدمة) يفقد النظام الاجتماعي

[1]- أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006)، ص. 44.

معايير إجتماعية وأدوار ووظائف اجتماعية، وحسب هذا المدخل ضعف أو فقدان الضوابط الاجتماعية والدينية، وغياب الإلزام المجتمعي (حالة الأنومي أو اللامعيارية حسب عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون) أدى إلى زيادة معدل الإنحراف وتعاظم المشاكل الاجتماعية.[1]

3- النظرية الوظيفية Functionalism

تنطلق النظرية الوظيفية من مسلمات اجتماعية تتمحور حول الوظائف الاجتماعية (Social Roles) في المحافظة على التوازن والاستقرار والاندماج الاجتماعي (Social Integration)، ويمكن القول أن الجذور الفكرية لهذه المدرسة تعود إلى المفكر ابن خلدون الذي أكد على أهمية العامل الاقتصادي في دعم النظام الاجتماعي.[2]

تظهر المشكلات نتيجة خلل في النظام العام، تمثل حالة سلبية في أجزاء النسق المختلفة (اجتماعي، اقتصادي، سياسي...) وهي في النهاية تمثل حالة اختلالات وظيفية (Dysfunctional)، بمعنى عدم مقدرة أجزاء النسق على القيام بالوظائف المطلوبة، وهذا ما عبر عنه ريتز أن هذه الحالة تمثل أمرا غير صحيح أساسا في المنهج الذي يعمل به النظام الاجتماعي.[3]

فالنظرية الوظيفية تركز على أهمية الانسجام المجتمعي، والإرهاب ينتج عن خلل في النسق الاجتماعي، نتيجة فقدان الترابط والتكامل التي تعزز وجود النسق الاجتماعي.

4- نظرية الحرمان النسبي (Relativeness Desprivation)

يذهب منطق هذه النظرية إلى أن العنف والميل إلى الاعتداء هو عبارة عن الناتج الحتمي للشعور بالاستياء والإحباط، الذي ينشأ من عدم تحقيق الرغبات والتطلعات.[4]

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص. 45.

[2] - أحمد فلاح العموش، **المرجع السابق**، ص. 36.

[3] - حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، م 11، ع1، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، (23جوان2011.).

[4] - حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2007)، ص ص. 52- 53.

وفي تقرير قدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي سنة 1994 بعنوان "بناء السلام والتنمية" جاء فيه أن من أهم أسباب العنف قضية التنمية، وأن الأمم المتحدة فيما تبذل من جهود لاحتواء الصراعات القائمة وتسويتها، تركز اهتماماتها على أساس السلام الكامنة في جوهر التنمية بجميع أشكالها.[1]

للحرمان النسبي مكونين: مكون بارد (معرفي) أي إدراك الحرمان، ومكون ساخن (انفعالي) دافعي يتضمن انفعالات الاستياء التي تحفز لظهور اتجاهات وسلوكيات معينة[2]

يمكن حصر مصادر الحرمان في ثلاث مصادر أساسية[3]:

- **الحرمان السياسي**: استبداد النظام الحاكم، التضييق على الحريات والإعلام، عدم السماح بالتعبير عن الرأي الآخر، انعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي، (حيث يلاحظ أن معظم العمليات الإرهابية هدفها أن تحاول مجموعة ما تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية معينة أو دفع الدولة على تغيير سياسة معينة تنتهجها.)

- **الحرمان الاقتصادي**: تردي الأوضاع الحياتية بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص في كل المجالات تعليم، عمل، صحة، ارتفاع معدلات البطالة، تدني مستوى الأجور.

- **الحرمان الاجتماعي**: اقتصار النخبة على فئة معينة (كبار السن في العالم العربي) في المؤسسات المدنية والعسكرية، التمييز بين أبناء الوطن على أسس طائفية عرقية أو علاقات ذويهم بالمؤسسات العامة، سوء توزيع الثروة والفرص والإحساس بالدونية والتهميش من قبل الدولة (غياب العدالة الاجتماعية) مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئة ورد فعل عنيف (أعمال إرهابية).

ويمكن اعتبار هذه النظرية (الحرمان النسبي) هي الأقرب لتفسير ظاهرتي العنف والإرهاب، ففشل الأنظمة الحاكمة وعجزها في تحقيق التنمية (سياسية، اقتصادية...) وغياب العدالة الاجتماعية، تمثل البيئة الحاضنة والرئيسة لاستقطاب المهمشين والمحبطين واليائسين، اللذين ينتهجون العنف الدموي كآلية لتغيير الوضع القائم.

[1] – حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (باتنة: منشورات خير جليس، 2007)، ص.ص 52- 53.

[2]– بشرى عيناد مبارك، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، **مجلة الفتح** ،ع 53، (أفريل 2013).

[3] – جبران صالح علي حرمل،" **ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل**"، ع4068،**مجلة الحوار المتمدن**،(20أفريل2013).

المطلب الثاني: الإطار النظري المفسر لظاهرة الهجرة غير الشرعية

زاد الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الهجرة في السنوات الأخيرة في مختلف الدول وذلك لمحاولة سد الفجوة والنقص النظري لهذه الظاهرة، حيث أنّه من الصعب الحديث عن نظرية للهجرة طالما أن آليات تنفيذها معقّدة وفردية، إضافة إلى تمايز الأبعاد القائمة وفقا للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية

فمن خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتميز عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة فالإسهامات المقدمة فذي هذا المجال تمثل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة.

1- النظرية الاقتصادية

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل مؤكدة على أهمية الاقتصاد فهي تشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوّية العالية المستوى سوف تؤدي حتمًا إلى ركود في الأنشطة الأولى والى تخبط الدوائر الاقتصادية، فهذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل متزايد، كما أن اعتماد الدول النامية على الزارعة وتصدير المواد الخام مواكبة بذلك التأخر الصناعي، ما يفسر جليًا سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز[1].

2- النظرية السوسيولجية

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيًا فذي صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

[1]- Douglass S.Massey، **In Marcelo M suarez Orozco .The New Immigration an interdsciplinary Reader**، New Routledge، 2005 . pp 25-26

– اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي فذي حالات متعددة إلى حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الإنزلاقات.

3– نظرية الشبكات أو دوام الهجرة

يرجع تفسير ظاهرة الهجرة فيما يخص ظاهرة الهجرة إلى ثلاث عوامل أساسية ترجع في الأساس للوحدة وهي كما يلي:[1]

– الأسرة هي الداعم الأساسي للمهاجر، فهي التي تدبر الموارد من أجل السفر والإقامة في البلد المستقبل وخاصة عندما نتعامل مع تعداد المهاجرين الشباب الذين لا يملكون وسائل مادية كافية.

– تمتلك الأسرة شبكتها الاقتصادية والاجتماعية ويضيق حد صلة القرابة في المساحة الجغرافية شديدة الاتساع، فينتقل الأشخاص حيث توجد لديهم عائلات تستطيع مساعدتهم

وتتحمل مسؤوليتهم في حالة المشقة وتبحث لهم عن عمل وتساندهم نفسيًا فذي حالة الضيق أو في حالة صدام الثقافات وتتوطد الروابط بين أفراد العائلة الكبيرة لتوجد تضامنًا متعدد القوميات والذي يجعل من المهاجر ممثلاً فعّالاً في تنمية بلده الأم.

– الأسرة هي نقطة التجمع الرئيسية وهي في هذا السياق توجه الفرد وتعمل على تطويره وحمايته.

4– نظرية تخطي الحدود الدولية

برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب .إذن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثلاث آليات[2]:

– عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خذلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.

---

[1] – سارة هاربيزون . **هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة** . مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة . نيويورك . مطابع بيرجامام 1981، ص 25.

[2] – ربيع كمال كردي صالح . **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا** . دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم . رسالة دكتوراه منشورة . قسم علم الاجتماع . جامعة عين شمس . القاهرة. ص ص6-7.

– عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.

– يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

المطلب الثالث: التفسير النظري لظاهرة الجريمة المنظمة

سيتم في هذا المطلب التطرق لأهم آراء المفكرين الذين قاموا بتفسير الظاهرة على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم.

1– النظرية اللامعيارية

طرح دوركايم مفهوم اللا معيارية والضياع، لوصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، ممَا يؤدَي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي .كما أشار إلى أنَ المعايير التَقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتقوض وتتآكل من دون أن تترسَخ بدلا منها مقاييس جديدة، ومن هذا المنطلق، رأى دوركايم أنَ هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع سيؤدَي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار.

وعليه يرى دوركايم أنَ ظاهرة الانحراف ترتبط بالبناء الاجتماعي أساسا وليس بالفرد. مؤكَدا أنَ الجريمة أو الانتحار لا يرجعان لأسباب نفسية، أو أسباب جغرافية، أو أسباب بيولوجية فردية[1] .كما اعتبر دوركايم الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة

لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثَرة في المجتمعات التَقليدية.و نظرا لأنَ العالم الحديث يتيح للمرء مجالا أوسع من الخيارات، فإنَ ذلك من شأنه أن يفسح هامشا أوسع من التحرر ومن الامتثال والانصياع. ويعتبر مفهوم الأنومية صلب المفهوم الدوركايمي للاغتراب، ويشير هذا المصطلح إلى حالة تدهور المعايير التي تضبط العلاقات الاجتماعية، فتنشأ عن ذلك أزمات حادَ ة بين عدَ ة فئات متنافسة أو متناحرة، ما يهدَ د الإحساس بأهمية التَضحية في سبيل المجموع .إذ تستعمل الفئات القوية

[1] – حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم و الواقع**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ، 2006، ص: 04.

وسائل غير عادية في فرض إرادتها على الفئات الضعيفة، ما يهدَد التماسك الاجتماعي بالوصول حتى إلى درجة التفسَخ والتزاع.

2- نظرية المخالطة الفارقة

طرح بعض الباحثين منظورا مختلفا في تفسير الانحراف يؤكَد أهمية الثقافة الفرعية دورها في تشكيل السلوك الإجرامي، ويشير مفهوم الثقافة الفرعية فهذه

النظرية تؤكد على أنَ الأفراد إ نما يصبحون منحرفين بسبب مخالطة الآخرين .فهي تنظر للفرد على أنه جزء من جماعته التي ينتمي إليها، وبال تَالي فهو يتبنى كلَ مواقفها وتصرفاتها واتجاهاتها، ومن هنا فهو يتعلَم كراهية القانون أو عدم احترامه من خلال

نظرته لموقف جماعته من هذا القانون .فكراهية جماعته للقانون أو عدم احترامها له، تجعل هذا الفرد يكره القانون ولا يحترمه، وهذا ما يجعل الفرد يخالف القانون كلَما سنحت الفرصة، انطلاقا من تصوره أنَ هذا الفعل مألوف لدى جماعته وغير مستهجن.

وعلى العكس من ذلك قد يتربى الفرد على احترام القانون وعدم مخالفته، إذا كانت جماعته التي ينتمي إليها تحترم ذلك القانون ولا تخالفه .ومن هنا تتَضح حالة التَفاضل بين احترام القانون أو عدم احترامه، وتتوقَف تلك الحالة التفاضلية من قبل الفرد على ماهية التَركيب الاجتماعي الخاص بكلَ جماعة، ومواقفها بال نسبة للقانون ومدى احترامها له[1] .فالفرد المجرم بحسب هذا المنظور، فرد غير متكيف مع معايير المجتمع الكبير، وذلك يعود إلى التناشز بين الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها وبين واقع حياته.

3- نظرية الاستبعاد الاجتماعي

لفت الاستبعاد الاجتماعي الانتباه بصورة قوية في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أنَ هذا المفهوم ظهر أول ما ظهر في القارة الأوروبية، لكنه بات يشكَل حاليا جزءا من المناقشات الدائرة عن السياسة الاجتماعية البريطانية. وقد كلَف مؤتمر القمَة في لشبونة الدول الأعضاء في الاتَحاد الأوروبي باتَخاذ سياسة تعزيز التماسك والاندماج الاجتماعيين، بوصفه هدفا استراتيجيا، حيث يكون التضامن أمرا ضروريا. فوجود

[1] - Edwin H. SUTHERLAND and Donald R. CRESSEY; **Principles of criminology; 7th ed Philadelphia**: J.B. Lippincott، Co. 1966، p 75.

الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة، يشكَل خطرا يهدَد بتقويض وحدة الدولة. وقد دخل هذا المفهوم الآن بصورة مباشرة في العملية السياسية لمختلف الحكومات.

4- تفسير نظرية التبعية للجريمة المنظمة

يأتي اتجاه مدرسة التبعية كمحاولة جادَة في تفسير السلوك الإجرامي من خلال العلاقة الجدلية الدينامية التي تفاعلت مع جميع المؤثَرات الخارجية والداخلية .إذ يرى أنَ الحياة المضطربة الناجمة عن نظام مختل، تولدت عنه حالة مضطربة، تؤدَي ببعض فئات المجتمع إلى الهامشية في الحياة، ما يؤزمها ويدفع ببعض الأفراد إلى السلوك الإجرامي.

فالتغلغل الرأسمالي يعدَ مسؤولا إلى حدَ كبير عن التخلَف ووقف التَنمية ذاتها .وفي هذا السياق يطرح التناقض الثنائي التَالي :التغلغل الرأسمالي /التخلَف، غياب التغلغل /التنمية.[1]

[1] – محمد إبراهيم محمود عبد النبي، **الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري**، أطروحة دكتوراه، قسم . الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1985 ، ص12 .

المبحث الثالث: متطلبات الاستقرار الأمني من منظور العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، حيث تعرض الأمن الدولي خاصة في فترة الحرب الباردة إلى أزمات حادة كادت أن تؤدي في أكثر من مناسبة إلى قيام حرب ساخنة بين المعسكرين، وكان الصراع بين القطبين حول مراكز النفوذ في أوروبا وأسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط القطبية الثنائية، ظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظام الدولي الجديد، وأيضا عن نظام الأمن الدولي الذي يكون فيه العالم أكثر أمناً واستقراراً وملائمة لواقع النظام الجديد.

المطلب الأول: التفسير الواقعي لمفهوم الأمن

يستند الافتراض الواقعي والنيوواقعي بأن الحرب سمة تاريخية حتمية ودائمة في العلاقات الدولية إلى مقاربة المأزق الأمني والمعضلة الأمنية التي تواجهها الدول باستمرار دائم. وهي مفهوم بنيوي يتعلق بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إضافة إلى اعتماد الدول على نفسها للحفاظ على أمنها الوطني. فالدول، بسبب الفوضى في النظام الدولي وبالتالي اعتمادها على نفسها، تتخذ إجراءات لتعزيز أمنها[1]، وبصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمين حيال الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالوحدات الدولية إلى دوامة من الفعل ورد الفعل، أي أن الشعور باللاأمن يولد مزيدا من الشعور باللاأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام. وحتى عندما يسود هناك اعتقاد بأن دولة تضمر نوايا حسنة، يبقى هناك تخوف دائم من أن تتبدل هذه النوايا.. هذا ما يسميه Butterfield المأساة المروعة في العلاقات الدولية. ويرى الواقعيون أنه لا يوجد هناك ما يشير إلى أن الدول قادرة على التغلب على هذه المعضلة المستحكمة.

[1] – بيليس جون و سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص ص: 418-419.

ويجادل Mearsheimer، أحد منظري مقاربة المعضلة الأمنية، أن الدول حتى في حالة انخراطها في اتفاقيات مثلا للحد من انتشار الأسلحة، ستبقى دائما متخوفة من قيام الأطراف الأخرى بنقضها والتنصل منها وقيامها بتحقيق سبق عليها، في هذه الحالة تعيش الدول مجتمعة في حالة دائمة من الحذر والتروع للنهوض بأعباء أمنها الوطني اعتمادا على نفسها[1]. هذا هو ما يفسر – إلى حد ما – استمرار القوى النووية في الاحتفاظ بقدراتها النووية رغم توقيعها على اتفاقيات خفض الأسلحة الإستراتيجية واتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وينبغي لفت الانتباه إلى أن النيو واقعيين ولتبسيط فهم المعضلة الأمنية، يعمدون إلى تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، هما مرحلة التأويل، ومرحلة الاستجابة.

تفترض مقاربة المأزق الأمني أن البنية الفوضوية للنظام الدولي ونظام الاعتماد على النفس يدفعان الدول دائما إلى افتراض سيناريو الحالة الأسوء، حيث أنها حتى وهي تدرك نتائج أفعالها (تخفيض مستوى الأمن لدول أخرى) فإن طبيعة وضعها في النظام الدولي تدفعها إلى اتخاذ الخطوات التي تتخذها. بهذه الطريقة، يتضح أن النيو واقعية تجادل بأن المأزق الأمني هو حالة بنيوية مستعصية، لأنها ترتبط بالبنية الفوضوية للنظام الدولي وخاصية الاعتماد على النفس.

– **معضلة الأمن داخل الدول:** مع نهاية الحرب الباردة، واجه المنظرون الواقعيون الجدد بإلحاح متزايد أزمة التكيف مع التحول الذي مس طبيعة النزاعات الدولية، حيث أنها تحولت من نزاعات بين الدول Interstate إلى نزاعات داخل الدول Intrastate، أي أن (الفواعل، الأطراف) في النوع الثاني ليست الدول، وهو ما لا يتوافق مع الافتراض الواقعي الرئيسي والذي لم يتغير بتغير النقاشات داخل المنظور الواقعي Intraparadigm نفسه، وهو أن الدولة هي اللاعب المركزي والوحيد في العلاقات الدولية. وكاستجابة لهذه الأزمة، قام *Barry Posen* بنقل مقاربة المعضلة الأمنية لـــ *Waltz* من مستوى التحليل الدولي إلى مستوى التحليل الوطني/ داخل الدول *from the interstate level to the intrastate level*.

طالما أن الواقعية الجديدة حافظت على التمييز الحاسم بين العمليات التي تحدث على المستوى بين-الدول والعمليات التي تحدث في المستوى داخل-الدولة، كما أكدت على مركزية العلاقات بين الدول في

[1] – بيليس جون و سميث ستيف، مرجع سابق، ص: 420.

مقابل هامشية العلاقات داخل الدولة في فهم العلاقات الدولية؛ فقد كان من المفاجئ أن يبدأ منظرون نيو واقعيون بالالتفات والاهتمام بالعلاقات بين المجموعات الإثنية والوطنية ودورها في النزاعات الإثنية داخل الدولة.[1]

في هذا الإطار، صدرت مقالة لـــ *Barry Posen: The Security Dilemma and Ethnic Conflict 1993*، حاول فيها إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية في سياقها بين-الدولي المعتاد على نشوب النزاع الإثني في يوغسلافيا السابقة *1991*.

تعتمد مقاربة *Barry Posen* على ما يسميه "الفوضى الناشئة" *emerging anarchy*، ويقصد بذلك ما يحدث عندما تبدأ الدول متعددة الإثنيات في الانهيار، فتجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدى، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي

إن ما يجعل مقاربة *Posen* نيوواقعية في جوهرها، حسب *Josef Lapid & Friedrich Kratochwil*، هو أنها تستند إلى الطرح الدولاتي للنظرية الواقعية في تحليل المستوى بين الإثني/داخل الدولة فهي تقترح بقوة أن كل الوحدات في وضع فوضي (سواء كانت عبارة عن أفراد، دول-مدن، أمم، أو دول) يمكن التوقع أنها تتصرف وفقا لنفس المنطق النيوواقعي. بصيغة أخرى، في وضع الفوضى الناشئة، تتصرف كل المجموعات على المستوى الداخلي للدولة بنفس الطريقة التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي.

هناك إجماع على أن التفسير النيوواقعي للنزاعات الداخلية/الإثنية الذي اقترحه *Barry Posen*، لأن الشواهد التاريخية (في يوغسلافيا مثلا) تشير فعلا إلى أن تمزق الدول متعددة الإثنيات يمكن أن يضع المجموعات الإثنية أمام وضع فوضوي، بحيث يثير هذا الواقع الجديد مخاوف كل طرف اتجاه الطرف الآخر، ويقود كليهما إلى محاولة استعمال القوة لتحسين وضعه النسبي، هذه الوضعية تتعقد أكثر عندما تكون في الإقليم، المأهول من طرف مجموعة معينة، جيوب تسكنها إثنيات أخرى. ذلك أن كل طرف يحاول تنفيذ تصفية إثنية (استباقية)

[1] – محمد حمشي، **المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات**، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، دون ذكر سنة النشر، ص:: 07.

إنهاء وجود أية أقليات دخيلة، ما يسمح بالتوسع لضم كل الأفراد المنتمين لمجموعتهم والمتواجدين خارج الحدود الحالية لإقليمهم.[1]

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي للأمن

تعتبر الليبرالية من أقدم النظريات التي دخلت حقل العلاقات الدولية في صورتها المثالية[2] وهي كباقي النظريات تجمّع وتراكم لأفكار مختلفة، تتميز بالتنوع بدءا بالدولية الليبرالية، المذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي، فالليبرالية المؤسساتية ونظرية السلام الديمقراطي3 ، إن الليبرالية تُعّد ثاني أهم النظريات العامة في العلاقات الدولية بعد الواقعية، مع تسجيل تفوق نسبي لليبرالية في بعض الفترات كما كان الشأن بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

كما تعتبر أطروحة السلام الديمقراطي تطويرًا لمشروع "كانط" حول السلام الدائم، ونجد من أبرز روادها "بروس راست" "ومايكل دويل" الذي يرى أن الدول الليبرالية أوجدت سلامًا منفصلاً عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها البعض، كما يؤكد أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وغيابها يساعد على سيادة منطق القوة.

وهي الحجة التي استند إليها بيل كلينتون في خطابه عن حالة الاتحاد عام 1994م، لتبرير سياسة نشر الديمقراطية في العالم، وكذا دعم تحول شرق أوروبا إلى الليبرالية، وتهيئتها لعضوية الاتحاد الأوروبي، فحسب أفكار السلام الديمقراطي، فالحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، حتى في ظل تعارض المصالح، كونها تحل هذه المشاكل عن طريق الوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق... وكذا القيود المؤسسية المشتركة دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً.

---

[1] – محمد حمشي، **مرجع سابق**، ص: 08.

[2] – اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة – دراسة حالة مجموعة 5+5**، مذكرة مقدمة لتنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخص:ص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2011-2012، ص: 22.

ويرى دويل أن " إحدى فوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة، فهذه النظرية تتمحور حول الديمقراطية، على اعتبار أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وبالتالي يُعّد ذلك تأسيسا للسلام وتكريسا للأمن، فهي القادرة على تسوية نزاعاتها، وخلافاتها عن طريق الحوار والقنوات الدبلوماسية دون التلويح باستعمال القوة العسكرية، فالمعايير المشتركة والالتزام بالشراكات، عوامل رئيسة لفض النزاعات وحتى العمل مسبقا على تلافي حدوثها، فهي حسب "راست" ليست الوصفة الكاملة لإنهاء الحروب والصراعات وإنما تساهم في كبح معضلة الأمن وإيجاد عالم أكثر سلاما.

ويلخص جون جاك روش Jean Jacques Roche منطلقات المقاربة الليبرالية في الآتي: [1]

– من الممكن تقليص درجة العلاقات النزاعية بين الدول عن طريق التقارب الدائم بينها، من خلال تناغم القيم والاعتماد على المشتركة منها، وعن طريق توظيف الطرائق والآليات المتعددة الكفيلة بضمان استقرار النظام الدولي، لبلوغ مفهوم "الكل من أجل الواحد" بدل "كل لنفسه" والتقاسم بدل القوة؛

– مكاسب التعاون ستزيد مع مأسسة الأمن، ومخفضة لأخطار الغدر، وجمع الفواعل الدوليين، وميلهم الإرادي إلى قاعدة معيارية مشتركة، وأن صعود دولة القانون الليبرالي المؤسسة تشجع المقاربات المشتركة للأمن؛

– انتشار القيم الديمقراطية كفيلة بتخفيض النزاعات المسلحة وحل الخلافات بطرق سلمية؛

– تعمل التجارب على التقريب بين المكاسب الخاصة والمكاسب العامة، وذلك يجسّد انتشار هياكل التبادل الحر الذي يقود نحو السلم، كما أن الاعتماد المتبادل، وتطوير شبكات المال فوق الوطنية، وازدياد وزن المنظمات والفواعل غير الحكومية تعمل جميعا في اتجاه إدماج قاري وعالمي.

أما فرانسيس فوكوياما فهو يجادل أن الإيديولوجية الليبرالية قد ألحقت الهزيمة بالإيديولوجيات المنافسة كالملكية الوراثية والفاشية والشيوعية كأفضل نظام للحكم، كما أنها تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية، وهي "الصورة النهائية لنظام الحكم البشري"، فهي بالتالي نهاية للتاريخ. ويرى فوكوياما أن قيام الحرب بين الدول الديمقراطية الليبرالية هو احتمال ضئيل، حيث يستند في تفسيره لهذه الفرضية على تقسيم أفلاطون للروح الإنسانية في كتابه "الجمهورية" إلى ثلاثة قوى هي : الشهوة، العقل،

[1] – اليامين بن سعدون، **مرجع سابق**، ص: 24.

القوة (الهمة والشجاعة أو ما يسميه" الثيموس" لكن يتفق فوكوياما مع الهنتينغتونيين والليبراليين الجدد في تقسيم دول العالم، وكذا وسائل نقل الثقافة والقيم الليبرالية.

المطلب الثالث: التفسير البنائي للأمن

على غرار نظرتها للعلاقات الدولية فإن البنائية أو الفكر البنائي في الدراسات الأمنية ومحاولة تحديد مفهوم الأمن نجده يأخذ نفس الاتجاه، فالمقاربة البنائية تصنف ضمن المقاربات المراجعة لمفهوم الأمن، والتي تضع المفاهيم السابقة كجزء فقط من محاولة تحديده، فالأمن كغيره من الظواهر الاجتماعية ليس معطى مسبق بل هو مبني اجتماعيا، ويتم بناؤه عن طريق التفاعلات والتعاملات والعلاقات وامتزاج الهويات والمصالح والقيم التي تتحكم في سلوك الدول، ومنه تحاول هذه المقاربة إعطاء أكبر أهمية للأفكار والمعايير في تحليل وتفسير ظاهرة الأمن مؤكدة على دور الهوية ومقيمة علاقة قوية بين الهوية والأمن فالهوية حسب البنائيين تحدد ما يلي:[1]

- الهوية تحدد مصالح الدول؛
- الهوية الإستراتيجية تحدد سلوك ومصالح الدول؛
- الهويات ليست جامدة بل هي متغيرة ومتحركة ومتطورة، فتغير الهوية يؤدي إلى تغير المصالح، غير أن التغير في الهوية لا يمس جوهرها، وإنما بعض الجوانب الأساسية فقط.

فالهوية إذا تحدد مصالح الدول عبر الأفكار والقيم التي يحملها ويتشارك فيها ويطبقها صناع القرار في هذه الدول، والتي تختلف من دولة إلى أخرى ومن منظومة إلى أخرى، فصناع القرار هم الذين يصنعون الإدراك ويجعلون الجوانب المادية حقيقية، بحيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية، بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن الأفكار التي تنتج من إدراكات صناع القرار هي التي تحدد هوية هذا الفاعل وبالتالي تبني مصالحه وما يريد تحقيقه، وهنا لا توجد حقيقة واحدة بل

[1] – عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط –دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخص:ص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2011-2012، ص:: 56.

عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي، لأنه لا يمن تفسير كل ما تقوم به الدول بتفسير واحد باختلاف الهويات والمصالح والأفكار والقيم.

جاءت مساهمة البنائية في الدراسات الأمنية بالأساس لإقامة الجسر الرابط بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية، فهي لم تنف كل المنطلقات بل انطلقت من بعضها للتوصل إلى نتائج مغايرة، وعموما فإن رؤية البنائيين للدارسات الأمنية كمنظومة تفاعلية اجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي[1]، بل تأخذ طابعها الاجتماعي من حيث التأسيس والتكوين والتفاعلات التي تؤطر سير هذه البنى وسلوكاتها وإعادة صياغة مفاهيمها وتطوير هوياتها في المحافظة على بقائها كهدف أول وأساسي.

تعتبر التحولات الأمنية لفترة ما بعد الحادي عشر سبتمبر تحولا كبيرا في مفهوم "الأمن" والتهديدات الأمنية في كل جوانبها، حيث لم تعد مرتبطة بدولة معينة ولا بخطر واضح يمكن تحديده ومحاربته، وهذا من خلال التداخل الموجود بين امن الدولة وأفرادها، غير أن التحول الواضح هو ارتباط التهديد بهوية المهدد وليس بقيمة الضرر الذي يمكن إحداثه، حيث يمكن اعتبار دولة ما شريك وحليف في محاربة تنظيم أو جماعة داخل نفس الدولة، مما يهدد أمنها وسيادتها على أراضيها، نظرا للاختلاف الموجود في تصورات الدول وإدراكاتهم حول نوع التهديدات المحيطة بهم، سواء كانت اقتصادية، ثقافية، عسكرية واجتماعية...، الأمر الذي يهدد أمنها المجتمعي المرتبط بهذه الجوانب والذي يعتبر الفرد هو الأساس، ومنه فإن المفهوم الذي تفرضه هذه المرحلة هو "الأمن" المرتبط بهوية الفواعل وما يحملونه من قيم ومعايير بغض النظر عن مصالحهم وأهدافهم في تفاعلاتهم الدولية، وهنا قد نشهد مستقبلا حروبا بين النوادي الدينية خصوصا "النادي المسيحي و"النادي الإسلامي" وإمكانية وجود نادي آخر مرتبط بالصين الشعبية، كما أن هناك إرهاصات لوجود تنظيمات ومنظمات سرية لها سعيها الحثيث في السيطرة على مجمل المفاهيم ومن بينها الأمن.[2]

[1] – جون بيليس، **الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي، 2004، ص: 399.

[2] – عزيز نوري، مرجع سابق، ص: 67.

خلاصة الفصل

شكلت ظاهرة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ظاهرة دولية أصبحت تقتضي تبني استراتيجيات شاملة متعددة الجوانب لمواجهتها، هذا بتنسيق مختلف الجهود والقيام بترتيبات أمنية متعددة، وكذا تبادل المعلومات ومواجهة تهديدات الخصوم الفعليين أو المحتملين عن طريق المنظمات الرسمية الدولية أو الانضمام في مختلف التحالفات، لأنها وبالنظر لحجم التهديدات وتنوعها، أصبح لا يمكن لأي دولة أن توفر منفردة حماية أمنية لكامل حدودها مهما بلغت قوتها العسكرية والتكنولوجية، فإصلاح قطاع الأمن بتطوير القدرات الدفاعية للدولة وصياغة عقيدة أمنية على أساس وطني وجهوي، واستشراف المخاطر المحتملة، ومد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري يساعد على تحقيق أهداف حماية الدولة في مجال أمنها القومي، وتكثيف الدورات التدريبية خاصة المتعلقة بمكافحة التهديدات اللاتماثلية والتزود بالأجهزة والمعدات اللازمة لرصد وضبط الجماعات الإجرامية والإرهابية وتخفيف مصادر التمويل الرئيسية التي يتحصل عليها الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة لتدعيم عملياتها سواء كانوا أفراد، منظمات، أو دول، فالوقاية من الانحراف الفكري بالتنشئة التي تدعوا إلى رفض كل الأفكار والسلوكيات التي قد تؤدي إلى العدوان على الممتلكات الخاصة أو العامة والخروج عن الوسطية والاعتدال فالتنمية الاقتصادية والسياسية من غير تعصب أو إقصاء مع التوزيع العادل للثروات والمشاركة السياسية لجميع الأطراف الاجتماعية مع احترام حقوق الأقليات لتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستقرار وتحصين الهوية الثقافية الوطنية من الاختراق وهو ما يؤدي إلى الحفاظ على هوية الدولة ووحدتها الوظيفية.

الفصل الثاني

تأثير التهديدات اللاتماثلية

على البيئة الأمنية في ليبيا

مقدمة الفصل

نتيجة للوضع الذي آلت إليه ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي أين تعددت التحديات والتهديدات الأمنية التي باتت تؤرق المجتمع الدولي، حيث أصبحت ليبيا دولة ضعيفة ومنهارة كون السلطة لم تعد المالكة الوحيدة للقوة كما أنّها لم تعد قادرة على السيطرة التامة على ربوع الوطن، وهذا كله كان بسبب البيئة العنيفة التي تعيشها هذه الدولة والتي أصبحت تحمل في طياتها عدة تهديدات، وعليه تم تخصيص هذا الفصل لتحليل تلك التهديدات اللاتماثلية، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: دراسة جيو سياسية لليبيا؛
- المبحث الثاني: أبعاد الأزمة الليبية؛
- المبحث الثالث: ظواهر التهديدات اللاتماثلية في ليبيا.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لليبيا

تمثل ليبيا حلقة اتصال رئيسية بين أقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي، خصوصاً وأنها ترتبط بكل هذه الأقطار بروابط تاريخية وثقافية. فموقعها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط يعطيها أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للبحر نفسه، وما يمكن أن يدور فيه من نشاط بحر، كما يجعل منها قاعدة هامة لتوزيع الجيوش وقيادة العمليات الحربية وتخزين الأسلحة بمختلف أنواعها، لنقلها بسرعة وسهولة إلى أي ميدان للقتال في شمال أفريقيا وجنوبي أوروبا والشرق الأوسط، هذا ما يعطي لدولة ليبيا أهمية إستراتيجية على مختلف الأصعدة .

المطلب الأول: جغرافية ليبيا

تقع ليبيا في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وتمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية. يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس، وتمتد ليبيا على مساحة 1.759.540 كيلومتر مربع (679362 ميل مربع)، مما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة. وهي أصغر نوعا ما من اندونيسيا في مساحة الأرض، وتقريبا تعادل مساحة ولاية ألاسكا الأمريكية. وتقع ليبيا بين دائرتيي عرض 19 ° و34 °شمالا، وخطي طول 9 ° و26 ° E.

الخريطة رقم (01): موقع ليبيا وأهم مدنها

المصدر:

https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Flibyanstand.com %2Fpicupload%2Fnews%.

وتحتل ليبيا المركز الثالث إفريقيا من حيث المساحة، بعد الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد شكل الاتساع الكبير نسبيا ميزة سياسية وإستراتيجية إضافة إلى ما منحته هذه المساحة الشاسعة من قوة سياسية. ويمتد الساحل الليبي على طول 1،770 كيلومتر (1،100 ميل) وهو أطول ساحل مطل على البحر الأبيض المتوسط. ويوجد جزء من البحر الأبيض المتوسط شمال ليبيا يسمى البحر الليبي.أما المناخ الغالب في أغلب مساحات البلاد جاف وبين الصحراوي وشبه الصحراوي. يستثنى من ذلك المناطق الشمالية التي تتمتع بمناخ معتدل وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط، وتأتي الأخطار الطبيعية في شكل تيارات موسمية ساخنة، جافة، وعواصف رملية تعرف في ليبيا باسم (قبلي). وتستمر من يوم إلى أربعة أيام خلال الربيع والخريف. كما تنتشر الواحات في جميع أنحاء ليبيا، وأهمها في غدامس والكفرة.[1]

وتتكون ليبيا طبوغرافيا من ثلاث أقاليم متميزة: إقليم طرابلس الغرب في الشمال الغربي،وإقليم برقة في الشرق وإقليم فزان في الجنوب.

الخريطة رقم (02): أقاليم ليبيا

المصدر:

https://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fwww.albawaba.com%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2Fim%2FLIBYA%2Fliby-map.

[1] "ساحل ليبيا"متحصل عليه من:

.http://www.hiofa-ben.edu.ly/contactus.aspx

المطلب الثاني: البيئة السكانية، الاقتصادية والسياسية لليبيا

تشكل البيئة السكانية والاقتصادية والسياسية لكل دولة نقاط القوة والضعف، التي يتم من خلالها توجيه مختلف الاستراتيجيات لتتلاءم مع مقدرات الدولية وإمكانياتها وموائمتها خدمة للمصالح الإستراتيجية لأي دولة، فليبيا تتمتع بمقدرات طبيعية هائلة لا تلبي حاجاتها باقي العوامل الأخرى مثل العمال الديمغرافي وغيره من العوامل التي يمكن توضيحها في هذا المطلب.

1- البيئة السكانية في ليبيا

يصل عدد سكان ليبيا بالاعتماد على إحصاءات عام 2016م إلى 948،541،6 مليون نسمة، تستقبل ليبيا الكثير من المهاجرين بهدف العمل مما أدى إلى زيادة عدد السكان، والذين عملوا في العديد من الوظائف،[1] أغلب سكان ليبيا عربية ليبية موزعين بين طرابلس وبرقة، عددهم يقارب 5 ملايين نسمة. إضافة إلى الأمازيغ المتوقعين خاصة في جبل نفوسة، والبعض الآخر في الساحل الغربي لطرابلس، يقابلس، يقدر بحوالي 250000 ألف، أما البدو خاصة الطوارق فهم مستقرين في إقليم فزان، وفي ما يخص الطوبو نجدهم في جنوب برقة، يدينون بالإسلام واللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وتنتشر بين كافة السكان تقريبا، كما تستخدم اللغة الإنجليزية كثاني لغة متداولة بين السكان، في حين هناك الكثير من البرثير من البربر يتحدثون باللهجة النفوسية والطوبو يتحدثون بن بلهجة التيدا.[2] يغلب على القوة الديموغرافية في ليبيا فئة الشباب، إذ يقع نحو 33% منها تحت سن 15 سنة، بينما تفوق الكتلة الناشطة اقتصاديا فيها ما نسبته 62% من حجمها الكلي، تتوزع السكان في مساحة لا تزيد عن 5% من أجمالي مساحة البلاد التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، وتشكل نسبة أهالي المدن والبلدات والقرى 80% من إجمالي سكان البلاد،[3] حيث وتتمركز أغلبية الساكنة الليبية في العاصمة طرابلس بحوالي 000 1682 نسمة، وفي بنغازي حوي بنغازي حوالي 1180 000 نسمة، ومصراتة بحوالي 000 400 نسمة.[4]

ورغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، إذ تقدر أرصدة الفوائض المالية النفطية، بالمليارات من الدولارات فإنه توجد حلات تفاوت كبير في توزيع الثروة،[5] ويجب الإشارة إلى أن

---

1 – هدير الأنور، **كم عدد سكان ليبيا؟**، مأخوذ من :

www.almrsal.com/post/380591 تاريخ 2017/03/15 على الساعة 18:15

2-Jean Fleury,**Crise Libyenne :La nouvelle donne géopolitique**, (France, Pais:Jean Picollec,2012), pp 12, 13.

3 – تقريرالاقتصاد الليبي: موارد ومقومات هائلة تحت تهديدات الأوضاع الأمنية المتردية،**مرجع سابق**.

4-Jacques Nguyen Thaison, « La Libye : Quelle Issues ? », **Géostratégiques**,N°32,3e Trimestre 2011, P 184 .

5 – تقريرمدركات الفساد لسنة2010،**منظمةالشفافيةالعالمية**،مأخوذ من :

http://www.transparency.org/getinvolved/report تاريخ 2017/03/15 على الساعة 18:15

المواد تبقى محدودة التأثير إن لم تتحول بدورها إلى إمكانيات، بمعنى أن تتوقف فقط عند مواردها المادية، بل إنها ترتبط بالإمكانيات الدول لاستثمار الأمثل لكل ما يمكن أن يعزز القدرات بما في ذلك المولك الموقع الجغرافي وكفاءة العنصر البشري والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة.[1]

كما أن العرق السائد لليبيين هم العرب، وهناك عرقيات أخري هي خليط بين الامازيغ والأتراك والشراكسة والموريسكيون والرومان واليونان من جزيرة كريت. وكذلك هناك أقليات عرقية تشتمل الأفارقة والطوارق والتبو.حيث أن اللغة المنتشرة هي اللغة العربية وهي اللغة الرسمية وتتكلم بها الغالبية العظمى من السكان، ويتحدث بها الليبيون في حياتهم اليومية وفق اللهجة الليبية أو الدارجة، وهي تختلف قليلا من مكان لآخر نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد، كما تعد اللغة الإنجليزية لغة الدراسة الجامعية في كليات العلوم التطبيقية، وتستخدم كذلك في العديد من قطاعات الأعمال. كما أن الإنجليزية يتم الحديث بها في المدن الكبرى. الدينار هو الوحدة الأساسية لعملة ليبيا. ويتكون الدينار من 1000 درهم، وهو مغطى بالذهب وقابل للتحويل إلى العملات الأجنبية ولا توجد قيود على عمليات التحويل النقدي من وإلى ليبيا، ويعادل الدولار الأمريكي حوالي1.28 دينار.[1]

الخريطة رقم (03) خريطة توضح توزيع العرقيات في ليبيا

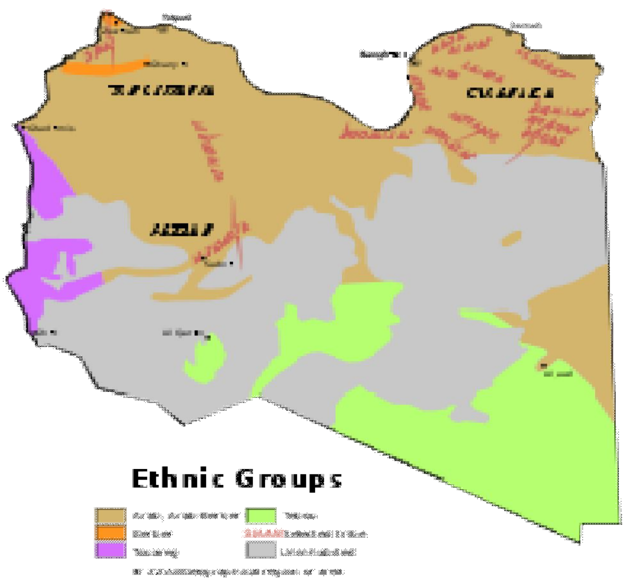

المصدر: *http://www .aoglh-blogspot.com.*

---

[1] – علي سعيد البرغثي، مستقبل الدور الإقليمي والعالمي لليبيا، مأخوذ من :
http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com
content&task=view&id=7339&Itemid=بتاريخ : 2017/03/05 على الساعة 16:20

[1] "التركيبة السكانية" متاحة على الرابط:
http://www .aoglh-blogspot.com

التعليم في ليبيا بجميع مراحله مجاني وينقسم إلى قسمين:

– الأول: وهو التعليم العام (الإجباري) وينقسم إلى مرحلتين:

– المرحلة الأساسية وتتكون من تسع سنوات دراسية.

– المرحلة المتوسطة (الثانوية) وهي تخصصية وتتكون من ثلاث سنوات دراسية.

وتشمل: شعبة علوم الحياة، شعبة العلوم الهندسية، شعبة العلوم الاجتماعية، شعبة العلوم الاقتصادية وشعبة اللغات.

– الثاني: وهو التعليم العالي ويتكون من: الدراسة الجامعية لمرحة البكالوريوس أو الليسانس الدراسة الجامعية لشهادة الماجستير(العالية)، الدراسة الجامعية لشهادة الدكتوراه (الدقيقة). وتقوم الجهات التنفيذية للدولة بإيفاد الطلاب الليبيين للدراسة بالخارج في الدول المتقدمة لاستكمال دراستهم على حساب الدولة. وتشرف وزارة للتعليم على مراحل التعليم العام. كما تشرف وزارة للتعليم العالي على مراحل التعليم العالي. انخفض معدل الأمية خلال1993-1997 من 26.6% إلى 23.6%، وتمثل ليبيا أعلى نسبة للمتعلمين في شمال أفريقيا فحوالي 82% من السكان يمكنهم القراءة والكتابة. وبالنسبة للمسجلين في مراحل التعليم الثلاثة فقد شهدت تغيرا معتدلا حيث ارتفعت من 88% في عام 1993 إلى 92% في عام 1997.

2– أسس النظام الاقتصادي في ليبيا

عند الحديث عن الاقتصاد في ليبيا لا يمكن إلا ان يستحوذ النفط معظم الفاصيل، فليبيا من أكبر الدول النفطية في القارة الإفريقية، حيث تملك خمسة حقول ضخمة تتركز في الشرق والجنوب من ليبيا، وهي العضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)،[1] وما يجعل ليبيا ذات أهمية استراتيجية مكانتها البارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 5،3% من احتياطات النفط الخام العالمية المثبة، حيث كان إنتاجها من النفط الخام قبل الأزمة 77،1 مليون برميل يوميا (مايعادل 2% من الإنتاج العالمي) وقرابة ما يعادل 2،0 مليون من الغاز الطبيعي.[2]

[1] – بثينة اشتيوي،« **حقول النفط» ثروة ليبيا المهددة بالانهيار**، مأخؤذ من :
بتاريخ 2017/03/05 على الساعة 11:15/https://sasapost.com/libyan-oil-conflict

[2] – رالف شامي وآخرون، **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**، (إدرة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012)، ص 02.

خريطة رقم (04): خريطة توضح توزيع أبار النفط في ليبيا

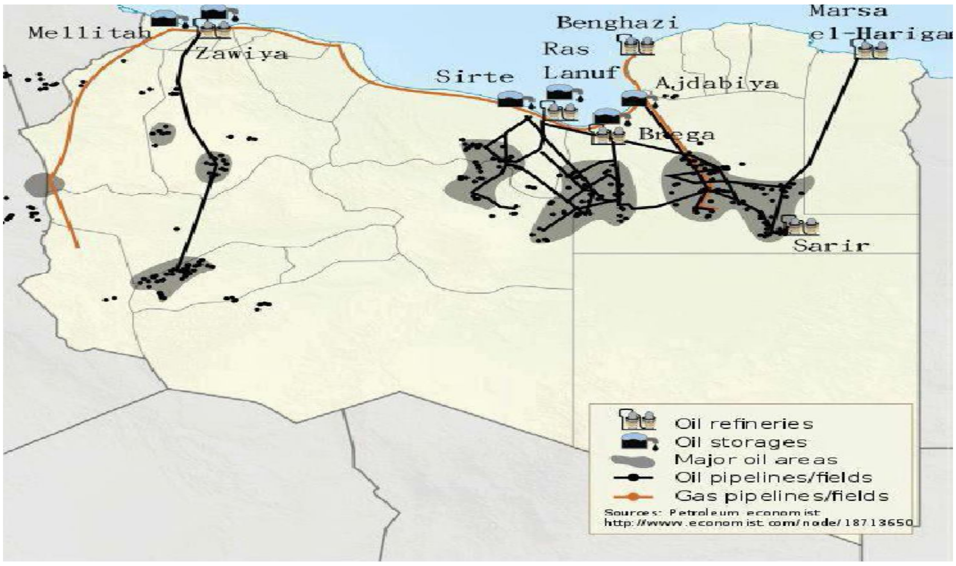

المصدر: *http://www.libyanyouths.com/vb/t137135.html*

يستحوذ القطاع النفطي على حوالي 80% من الإيرادات الحكومية، وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، تحتل ليبيا المرتبة التاسعة عالميا في احتياطي النفطي المؤكدة حتى 2010 بحوالي 47 مليار برميل،وباحتياطي الغاز الطبيعي قدره تريليون وخمسمائة وثلاثين مليار متر مكعب، حيث انها تقع في المرتبة 23 عالميا.[1]

2– البيئة السياسية الليبية

يقوم النظام السياسي في ليبيا على ما يسمى النظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على ما أطلق عليها اسم سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات معقدة. واستنادا لهذا المنهج فقد تمّ التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية.

يتميز نظام الحكم في ليبيا بكونه لا يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما يجعل رمز الحكم في البلاد العقيد معمر القذافي يقدم نفسه بكونه ليس مسؤولا عاديا بل زعيم وقائد ثورة وقائد ثورة الجماهير.

اختار القذافي الذي تولى مقاليد الحكم عقب انقلاب عسكري في سبتمبر/أيلول 1969 تسمية بلاده "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى".

[1] – تقريرالاقتصاد الليبي: موارد ومقومات هائلة تحت تهديدات الأوضاع الأمنية المتردية،**بوابة افريقيا الاخبارية**،16 فيفري 2014، مأخوذ من :

www.afrigatenews.net/content/الاقتصاد-الليبي-موارد-و-مقومات-هائلة-تحت-تهديدات-الأوضاع-الأمنية-المترديةتاريخ 2017/03/12 على الساعة 12:00

يرفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثّل في نظره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا في يد النواب، معتبرا أن مجرّد وجود المجلس النيابي يعني غياب الشعب. [1]

يستمد الحكم في ليبيا من النظرية السياسية الواردة في الكتاب الأخضر والتي تنص أساسا على أن الشعب في الجماهيرية يحكم نفسه دون وصاية، وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية.

وتحقيق هذا النظام السياسي يتطلب إقامة لا مركزية كاملة على مختلف المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال ديمقراطية مباشرة.

تبعا لذلك، تنقسم ليبيا إلى 22 لجنة شعبية، المرادفة لكلمة محافظة أو بلدية، يترأس كلّ واحدة منها أمين اللجنة الشعبية في المنطقة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية. ولكل من هذه المؤتمرات لجنة شعبية أو مجلس وزراء محلي ينفّذ قرارات المؤتمر على المستوى المحلي .

وتعتبر المؤتمرات الشعبية الأساسية أداة للتشريع، واللجان الشعبية أداة للتنفيذ. ويكوّن مجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية مؤتمر الشعب العام.

يصعب تقدير عدد أعضاء مؤتمر الشعب العام الذي يراوح بين عدة مئات وآلاف في فترات مختلفة. ومؤتمر الشعب العام يختار أمانة تتكون من خمسة أعضاء تترأس الجلسات وتوقع على القوانين، وتتسلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية، وتختار السلطة التنفيذية.

ويقول البعض إن المؤتمر العام غير فعّال لأنه يجتمع أسبوعا كلّ عام ولا يكون لدى أعضائه معلومات أو مهارات كافية للقيام بواجباتهم. وحدث أكثر من مرّة أن تراجع المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذّافي.

في عام 1977 وبعد إعلان قيام سلطة الشعب غيرت تسمية الوزير إلى أمين. ولهذا الأخير نفس صلاحيات الوزير.

وفي عام 2000 وأثناء المؤتمر الشعبي العام، أعلن القذّافي تغيير جميع الوزارات، أو الأمانات بالمصطلح الليبي، باستثناء بضع وزارات على المستوى الوطني، إلى خلايا مؤقتة من المؤتمرات الشعبية.

---

[1] – تقارير وحورات، النظام السياسي في ليبيا مأخوذ من :
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/23. vie le 27/02/2019. a 14^h49.

ورغم ما يتردد رسميا في ليبيا من أن السلطة للشعب، فإن القرار ومفاصله وتنفيذه ونتائجه تبقى كلها بيد شخص واحد، يعاونه في ذلك أبناؤه وكبار قادة حركة اللجان الثورية الذين يشرفون على مليشيا مسلحة ويحرصون على توجيه الجماهير لتطبيق إرادات القذافي، فضلا عن قادة الأجهزة الأمنية المتعددة.

المبحث الثاني: أبعاد الأزمة الليبية

من الشائع أن الأوضاع السياسية تتأثر إلى حد ما وتتشكل وفقا للظروف والعوامل السائدة في المنطقة وما يحيط بها، وكذلك فان الكراهية المتراكمة وفقدان الثقة بين الشعب والنظام القائم تحولت إلى سبب كافي لتفجير الأزمة، وتعتبر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أقوى الدوافع تأثيرا في تأجيج الأزمة، ولأجل فهم عميق لكافة عوامل ومسببات الأزمة الليبية فلابد من تشخيص الخلفيات الداخلية للدولة الليبية.

المطلب الأول: توصيف الأزمة

شكلت لعنة المساحة والموارد الليبية معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، وأبرز هذه المشكلات انعدام السيطرة على هذه الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة، أيضا سهولة تهريب السلاح، وما له من أثر في تكون الكثير من المجموعات المسلحة والميليشيات التي تأثر على تحقيق السلم الاجتماعي.

ما حدث في ليبيا لم يكن متوقع حيث بدأت الاحتجاجات مقيدة ومحدودة موجهة نحو مسألة معينة،هي استجلاء الحقيقة بشأن مذبحو سجن أبو سليم التي راح ضحيتها أكثر من 1200 سجين وتحديد المسئولية ومحاكمة الجناة وجبر الضرر بإقرار تعويض عادل لأسر الضحايا وعلى الرغم من أن أوائل يناير 2011م كانت قد شهدت أعمال شغب رافقها إحتلال المنازل غير المكتملة من مشاريع الإسكان الحكومية فلا تبدو الصلة بين هذه الأحداث والاحتجاجات اللاحقة الواضحة،[1]

إن التمعن فيما حدث يؤكد تراكم توتر كبير على مدى عقود، وأن ما قد يعطي انطباعا بأنه طفرة مفاجأة مثيرة للدهشة من الاحتجاجات والانتفاضات يعكس في الواقع تدفقا كبيرا على طول أربعة عقود من حكم القذافي كما يثور التساؤل عن الأسباب الحقيقية وراء الأزمة وخاصة أن الانطباع السائد عن ليبيا أنها كانت من بين الدول التي تتمتع بمستويات معيشية عالية، وأن مواطنيها كانوا ينعمون بحياة لائقة ويتلقون

[1] يوسف محمد، جمعة الصواني، ليبيا – الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص,89.

نصيبا كبيرا من الدخل في اقتصاد الريع النفطي إن التفحص الواعي يقتضي الإشارة إلى أنه رغم هذه الصورة والانطباع فإن الواقع الحقيقي المعيشي لم يكن كذلك بأي حال فقد كان الليبيون يعيشون ظروفا صعبة كانت شرائح كثيرة منهم لم تعرف شطف العيش وضنك الحياة.

ومن الأسباب يمكن القول إنه:

إبان فترة حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، حيث أنه اعتمد في بداياته على إلغاء نظام القبيلة مبدأ من المبادئ الأساسية لثورته،إلا أنه بعد ربع قرن من الحكم قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، واستغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة، وانتهج سياسة «فرِّق تسد»، كما أن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حيناً، ومشروعات اتحادية جماعية في أحايين أخرى، ودعم النظام ومساندته للعديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعوراً بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين،[2] بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبنى التحتية على الرغم من ثراء البلد، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كانت أبرز نتائجها، تخلي ليبيا عن مشروعها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع تعويضات لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك محاولة توريث الحكم لابنه سيف الإسلام الذي صار أمراً واقعاً عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخلياً وخارجياً ليصير وريث أبيه، إضافة للتأثير الكبير لثورتي مصر وتونس على التحركات والاحتجاجات التي أفضت الى التغيير والثورة بحكم عوامل التداخل الجغرافي، وإن اختلفت عنهما في المواجهات المسلحة بين الثوار والحكومة في وضع يشبه ما يتم في سوريا.

[2]- التقرير الوطني للتنمية البشرية,مرجع سابق,ص,ص,87,88.

المطلب الثاني: أثر الأزمة على الأمن في ليبيا

يشكل الوضع الأمني المنفلت في ليبيا التحدي الأكبر الذي كان يواجه حكومتها، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على المحك ومفتوحا على كل الاحتمالات، وهو ما انتهى إلى اختطاف رئيس الحكومة علي زيدان يوم 10 أكتوبر 2013.

فقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها ...انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة .يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهداً ملتبساً، تعاظمت مراحله حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث كثيرا عن جهود لم شمل الليبيين.[1]

وقد جرت محاولات عدة في الفترة الأخيرة للسيطرة على الوضع الأمني، آخرها كان قرار بحل جميع التشكيلات المسلحة الشرعية وغير الشرعية وحصر السلاح بيد الجيش الوطني والشرط، إلا أن موقف قادة الكتائب جاء مغايرا، فمنهم من أرى أن خروجهم من المشهد سيحدث فارغا أمنياً كبيرا، فقوات درع ليبيا – لواء الجنوب وثوار الجفرة التي تقع في وسط ليبيا وكتيبة درع الصحراء وحتى القائد العسكري في المنطقة الغربية، كلهم دافعوا عن التشكيلات المسلحة.

هذا الوضع الأمني المضطرب دفع الأمم المتحدة إلى إصدار تقرير تعرب فيه عن قلقها البالغ إيزاء تنامي حدة أحداث العنف في البلاد، حيث تشير الوثيقة إلى استمرر الاغتيالات ومواصلة أنشطة المجموعات المسلحة، فضلاً عن الهجمات والتهديدات لأعضاء السلك الدبلوماسي في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك في العاصمة طرابلس، ومن ضمن الملفات التي تطرح أيضاً حول الأمن في ليبيا قضيتا أمن الحدود والمعتقلين المحتجزين من قبل جماعات مسلحة تسعى إلى تجاوز الدولة والقوانين. وتزداد الهوة اتساعا وسط تصاعد العنف وسيطرة

[1] – مجدي يازجي، **ليبيا..انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة** .موقع العربية، نقلا عن:
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya vie le 05/03/2019

المسلحين على موانيء تصدير النفط في شرق وغرب ليبيا بالإضافة إلى تدني وتدهور الأوضاع الداخلية . ويتجلى ذلك في المظاهر التي طبعت المشهد الأمني المهترىء.[1]

المطلب الثالث: أثر الأزمة الليبية على ظهور التهديدات اللاتماثلية

تعيش ليبيا مرحلة فراغ سياسي وأمني رهيب بات يؤرق طموح الشعب الليبي في رؤية دولة المواطنة والقانون التي أمل في بناءها عقب ثورة 17 فيفري 2011 لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ومن اجل منظومة ثقافية تعكس هوية وأصالة الشعب الليبي التاريخية والحضارية. إلا أن إسقاط نظام العقيد القذافي لم يكن ليعني التخلص النهائي من رواسب أربعة عقود من حكم كرس المنطق القبلي والعشائري وشراء الولاءات وضخ أموال الشعب في سبيل أطروحات أيديولوجية معرضة على الدوام لتعديلات أهواء ومزاجية العقيد، ليجد الشعب الليبي نفسه مجددا أسير ذلك المنطق القبلي والعشائري أمام أية خطوة يخطوها من أجل الانتقال الديمقراطي حيث بات واضحا اصطدام جهود بناء المؤسسات الدستورية للدولة الحديثة بالمكونات التقليدية للمجتمع الليبي وترجم هذا التصادم عسكريا على الساحة من خلال ظهور عدة تهديدات أمنية جديدة أثرت على الاستقرار الأمني في ليبيا.

لم تخل دول جوار ليبيا من التوترات السياسية على مدار الأعوام الثلاث الماضية منذ بداية الأزمة، ولهذا كانت الأزمة الليبية ملفاً سياسياً وديبلوماسياً ثقيلا، ثم مع مرور الوقت وحدوث تطورات سياسية داخل ليبيا وفي دول الجوار، أدى ذلك إلى أمننة الملف الليبي، وكمحصلة لذلك أصبح ينظر لليبيا على أنها تشكل مصدرا من مصادر التهديد الوجودي، وهو أمر سلبي حسب باري بوزان إذ يدلعلى عدم قدرة الإجراءات السياسية العادية على احتواء المسألة الأممنة[2]، وعليه لابد من النظر لهذه العملية كاستثناء والحل عندها هو نزع الطابع الأمني حيث الرقابة والتقيد بالقوانين والضوابط الديموقراطية[3].

فلا شك في أن تهريب الأسلحة باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دول الجوار العربي والإفريقي، وبدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الأنظمة، إذ تشير بعض التقديرات تهريب ما يقرب من 10 آلاف قطعة سلاح

---

[1] – فوزية بريون، مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، **موقع ليبيا المستقبل**، نقلا عن:
http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756 vie le 05/03/2019.

[2] – عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية :خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، نقلا عن:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id vie le 05/03/2019.

[3] – زياد عقل، مرجع سابق، ص 119.

وفي سياق متصل قدم الخبير غارتنشتاين – روس وهو عضو في مجموعة التفكير الأمريكية لمسائل الأمن عرضا مفصلا عن مختلف الجماعات الجهادية الناشطة في ليبيا، وحذر في هذا الصدد من استقرار هذه الجماعات في مخيمات التدريب في ليبيا والتوفر الكبير للأسلحة وإقامة معاقل موجهة لتحويل ليبيا" إلى قواعد خلفية للهجمات الإرهابية المستقبلية.

وفي سياق التعامل مع الأوضاع غير المستقرة في ليبيا، والتي بدأت في تشكيل تهديدات إقليمية تتزامن مع سائر المشكلات السياسية والأمنية على الصعيد الإقليمي، عقدت دول جوار ليبيا الاجتماع الثالث لوزراء الخارجية في مدينة الحمامات في تونس حضره وزراء خارجية (أو ممثلين عنهم) كل من تونس، والجزائر، ومصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، وممثلين عن جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وكالعادة، جاءت الدعوة لهذا الاجتماع لمواجهة الخطر الإقليمي الناجم عن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، ووقف عمليات العنف التي تهدد وحدة التراب الليبي وسلامة المواطنين، وكعادة الدول المجاورة لليبيا في السنوات الثلاث الماضية، لم تختلف النتيجة النهائية.

كما أن البيئة الليبية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي، واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق الذين حاربوا إلى جانب القذافي إلى شمال مالي، أججت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي، وازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال، بظهور متغير آخر هو" حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا .كما أن النيجر مرشحة بفعل تداعيات الوضع الليبي لتفجر علاقة صراعية مع الطوارق.[1]

وفيما يتعلق بمشكلة أمن الحدود فإنها تشكل ضلعاً أساسيا في التهديدات الأمنية لدول الجوار سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، ومن ناحية أخرى هناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول

[1] – خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة :مؤسسة الأهرام)، العدد 188 ابريل- 2012 المجلد 47 ، ص 118.

الجوار، كالتنظيمات الإرهابية الجديدة في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر، والتخوف العام من الربط الإقليمي بين هذه التنظيمات وتنظيم" داعش "في كل من سوريا والعراق، وهذا بالطبع إضافة للمتمردين من الطوارق في كل من مالي والنيجر.[1]

فالمتأمل للحالة الليبية يمكن أن يلاحظ مدى ما يمثله الوضع المتردي علي الساحة الليبية من تهديد حقيقي، ليس لبنية الدولة الليبية سياسياً واجتماعياً وعسكرياً؛ ولكن- وهذا هو الأهم -مدي ما يمثله ذلك من عامل خطورة علي الوضع العام بالنسبة للدول المجاورة لليبيا؛ خاصة إذا لاحظنا الحدود الليبية الطويلة نسبياً مع هذه الدول، من ناحية؛ ومن ناحية أخري التمدد القبلي عبر الحدود بين ليبيا وجيرانها :مصر في الشرق، وتونس والجزائر في الغرب، وتشاد والنيجر ومالي في الجنوب.

[1] – جمال طه، **"تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة"**، متاح على الرابط https://gamaltaha.wordpress.com. اطلع عليه بتاريخ: 2019/04/02

المبحث الثالث: مظاهر التهديدات اللاتماثلية في ليبيا

شكلت ظواهر التهديدات اللاتماثلية مقاربة جديدة لتهديد أمن واستقرار الدول على المستوى الداخلي والخارجي وهو ما تشهده مختلف الدول، ونظرا لتعقد الملف الأمني في ليبيا وتشابكه بسبب تداخل عناصر عدة، مثل ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة هذه العناصر التي أصبحت مجهولة الفاعل وكذا التغير الذي يصاحبها، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المبحث...

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب في ليبيا

بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي شاركت العديد من الجماعات المسلحة ذات الفكر الجهادي في الثورة سواء كأفراد أو تنظيمات، ولكن بعد الثورة اتخذت مسارات مختلفة، ففي الوقت الذي انضوى بعضها تحت لواء رئاسة الأركان العامة التي تمثل نواة الجيش الليبي الجديد، وشاركت في الانتخابات البرلمانية، أنكر البعض العملية الديمقراطية برمتها، وقاطعت الانتخابات وظلت حاملة للسلاح، ومن بين هذه الجماعات وأخطرها نجد:

1- كتيبة أنصار الشريعة

لا يتجاوز عددها 500 عنصر، وتنتشر هذه الجماعات في مدن بنغازي ودرنة والبيضاء بشرق ليبيا، وليس لها تواجد بالمنطقة الغربية، وتحمل هذه الجماعة فكر سلفي جهادي قريب من فكر تنظيم القاعدة.
شاركت هذه الجماعة في الثورة، وكان معظم قادتها سجناء بسجن بوسليم لسنوات طويلة في عهد القذافي، ومن أبرز عناصرها محمد الزهاوي، وهو قائد الكتيبة (سجين سياسي سابق في بوسليم وأطلق سراحه قبل الثورة).

ومن أبرز مواقفها رفض العملية الديمقراطية والانتخابات برمتها في ليبيا، وعدم الاعتراف بالدولة والحكومة الحالية، ويدعون لإقامة "دولة إسلامية" وفق رؤيتهم، ومن بين نشاطاتها الحصول خلال الثورة على كم كبير مما يسمونه "الغنائم" من أسلحة وسيارات وأموال وغيرها تركتها ميليشيات القذافي المندحرة، وبعد سقوط القذافي قاموا بتجنيد عدد من الشباب حديثي السن غير المتعلمين، ومن المواقف التي تُحسب لهم تأمين مستشفى الجلاء ببنغازي في ظل الانفلات الأمني بعد الثورة، ولكن أصابع الاتهام تشير إلى تورطهم في الهجوم على القنصلية الأمريكية ببنغازي خلال احتجاجات ضد الفيلم "المسيء"، وهو ما يؤكدون نفيه.

أما على المستوى الشعبي فهم لا يلقون قبولاً شعبياً من شرائح واسعة من المجتمع الليبي، ويتعرضون لكثير من الانتقادات، يتواجدون في معسكرات خاصة بهم، ويترددون فرادى على المساجد للدعوة لأفكارهم واستمالة الناس إليهم، لكنهم لا يسيطرون على مساجد أو جمعيات بعينها.[1]

يتعاون التنظيم مع "أنصار الشريعة" في تونس، المتورط في اغتيال المعارضين شكري بلعيد، ومحمد البراهمي، كما ينسق مع جماعات أنصار بيت المقدس وأجناد مصر وأنصار الشريعة في سيناء، وحركة حماس بقطاع غزة، والتنظيم الدولي للإخوان.. صحيفة "فيليت إم سونتاج الألمانية" كشفت أن التنظيم استقبل ممثلي تنظيمات "أنصار الشريعة" بدول الجوار (تونس والمغرب ومصر وممثلين جزائريين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) بعد الإطاحة بالإخوان في مصر ديسمبر 2013، لإعادة تقييم قدرات الجماعات الجهادية بالمنطقة، ووضع إستراتيجية مشتركة للتجنيد والعمليات، والتصدي لأنظمة الحكم القائمة بمصر وتونس والجزائر.

صنفته الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية في يناير 2014، باعتباره المسئول عن تنفيذ الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي سبتمبر 2012، كما أدرجه مجلس الأمن على لائحة التنظيمات الإرهابية نوفمبر 2014، بسبب إنشائه معسكرات تدريب لصالح مجموعات مرتبطة بالقاعدة في سوريا، وتدريب 28 ممن شاركوا في الهجوم على منشأة جزائرية للغاز بعين أمناس يناير 2013.

انشق هذا التنظيم عن القاعدة وبايع داعش، وفى نهاية يناير 2015 أعلن التنظيم تشكيل محكمة وشرطة ومرفق للدفاع المدني والإسعاف تابعين للدولة الإسلامية في أحياء القوارشة والهواري بجنوب غرب بنغازي، قتل قائده محمد الزهاوي"أبي مصعب" في معارك بنينة أكتوبر 2014 وأقيم عزاؤه بمصراتة، ودفن في سرت.

2- مليشيات درع ليبيا 1

في ديسمبر 2014 أعلن عن تحالف تنظيم أنصار الشريعة مع مليشيات "درع ليبيا-1-" التي تعد أكبر المجموعات تسليحاً شرق ليبيا، ولها معاقل في درنة وبنغازي، واستولت على ترسانة ضخمة من مخازن أسلحة الجيش تشتمل على آلاف من قطع أسلحة فردية وثقيلة وعربات مدرعة ومدافع هاون ومضادات

[1] - جمال طه، **المرجع السابق**.

الطائرات والدبابات وصواريخ مختلفة الطرز مثل سكود وجراد، فضلا عن سيطرتها على العديد من القواعد والمطارات العسكرية، وقامت ببيع وتهريب 100 ألف قطعة سلاح فردية، و20000 رامية قذائف مختلفة الطرز، للجماعات الإرهابية في الشرق والجنوب الغربي لليبيا، ومنها للتنظيمات الإرهابية بشمال إفريقيا ودول الساحل والصحراء[1].

3- كتائب ميليشيات الزاوية ومصراتة

تضم تشكيلات بعضها منشق عن الجيش النظامي، والبعض الآخر قبلي ينتمى لمناطق الزاوية ومصراتة، ويغلب عليها التوجه الإسلامي، وتضم قوة "درع ليبيا الوسطى" إلى جانب كتائب أخرى مثل:"كتيبة الحلبوص"، و"كتيبة المرسي" و"كتيبة أبو عبيدة الزاوي" العائد من أفغانستان بمدينة الزاوية، ويبلغ عدد مقاتلي هذه الميليشيات حوالي 25 ألف مقاتل، تمكنت هذه التشكيلات خلال الثورة من السيطرة على كميات ضخمة من الآليات والعتاد العسكري والأسلحة والذخيرة من مخازن الجيش بمنطقة الجفرة، كما حصلت على دعم تركي وقطري، عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية التي لاتخضع للدولة، تتبعها عدة معسكرات لتدريب المقاتلين الليبيين والأجانب، ويقدر ماتمتلكه بمايزيد عن 3500 سيارة مجهزة بمضادات للطائرات، وراجمات الصواريخ، وأكثر من 200 دبابة، تتمركز معظم كتائبها في معسكرات تابعة للنظام السابق، وتتمركز الباقي في ضواحي المدن، يتم التنسيق على الأرض بين هذه القوات وكتائب مسلحي صبراتة، حيث توجد كتيبة جهادية أسسها مفتاح الداودي قبل أن يلقى مصرعه في تحطم طائرة ليبية بتونس، وهي أقرب إلى القاعدة بحكم تكوين مؤسسها الذي جاهد في أفغانستان، كما تتعاون ايضاً مع "ثوار جبل نفوسة"، ومسلحي غريان، ومقاتلي قبائل أولاد سليمان بالجنوب الليبي، وقبائل "الطوارق".[2]

[1] – **عادل جارش، تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري، المركز العربي الديمقراطي**، لعدد الثالث ''يونيو – حُزيران'' لسنة ''2017 '' من مجلة العلوم السياسية والقانون متاح على الرابط:
https://democraticac.de/?p=46831#_ftn18.2019/04/03 ، تم الاطلاع بتاريخ:

[2] – عادل جارش، المرجع السابق.

4- تنظيم داعش في ليبيا

أعلنت العديد من الجماعات المسلحة والإرهابية ولائها لداعش، ومن بينها نجد مجلس شورى شباب الإسلام الذي أعلن تأييده لداعش في جويلية 2014، وعُرف عليه أنه قام بعمليات إعدام جماعية في ملعب أوت، يُضاف إلى ذلك كتيبة أبو محجن الطائفي التي أرسلت 50 متطوع للحرب في العراق، وبايع داعش أيضاً حركة شباب التوحيد ومُجاهدي ليبيا.

ومن أبرز أعمال داعش السيطرة على درنة بالكامل في نوفمبر 2014 .بمقاتلين تجاوز 800 عنصر، تتبعها 6 معسكرات بأطرافها، تضم جنسيات من دول شمال إفريقيا، وفي ديسمبر 2014 أعلن التنظيم عن تشكيل ما يُسمى بمجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها يجمع بين العديد من الفصائل، ووصف الكاتب والمؤرخ الأمريكي "ويبستر تاربلي" مؤلف كتاب " الحادي عشر من سبتمبر" درنة بـــ"عاصمة الإرهاب العالميThe Capital of Global Terrorism "، لأنها من أكثر المناطق التي تصدر المقاتلين للعراق وسوريا، وذكرت صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية بأن الليبي عبد الحكيم بلحاج القيادي بالجماعة الليبية المقاتلة، الذي تولى قيادة المجلس العسكري في طرابلس، ولعب دورا في تفجيرات مدريد 2004، واتهم بقتل اثنين من المعارضين التونسيين، يقود قوات تنظيم داعش في ليبيا.

من أبرز أعمال داعش الإرهابية شنهجومعلى فندق بالعاصمة طرابلس، وعلى حقول النفط، وتنظّيم مسيرات مفتوحة، وإعلانهااعتزام تنفيذ عمليات نوعية للسيطرة على مصراتة، واستتابت أهل النوفلية شرق سرت لإعلان البيعة، حتى لايتعرضوا للقصاص، وفرضت القيود "الشرعية" على نساء "صرمان" و"صبراتة" في الغرب.

وتوسعت داعش في الجنوب الليبي بإقامة قواعد، وتجنيد عناصر جديدة، والارتباط بتنظيمات قائمة؛ خاصة جماعة مختار بلمختار "الأعور" أبرز قيادي"القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي، و"إياد آغ غالي" زعيم جماعة "أنصار الدين"، اللذين كانا يرتبطان بقاعدة الساحل والصحراء، إضافة لمجموعة من طوارق مالي المتحالفين مع القاعدة، ومجموعة "أنصار الحق" التي تضم جنسيات من مصر ومالي والجزائروغيرها. بعد الغارات المصرية على درنة انسحبت أربع جماعات من مواقعها في الحمادة الحمراء، وعرق مرزوق، حشية

استهدافها، وهي:"التوحيد والجهاد بغرب أفريقيا"، "كتائب الصحراء" في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب، "كتائب يوسف بن تاشفين"، وفرع "أنصار الشريعة" بجنوب ليبيا.[1]

المطلب الثاني: انعكاس الأوضاع الأمنية في ليبيا على تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

تعاني ليبيا من حالة انهيار شبه كامل للدولة ومؤسساتها المدنية والأمنية، فضلا عن عامل الحدود البرية الواسعة، ما ساهم في ظهور عدة منظمات اختصت في الاتجار بالبشر وتسهيل عمليات الهجرة غير الشرعية خاصة نحو الضفة الشمالية، وهو ما أكدته مختلف تقارير المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة حول النزوح والهجرة غير الشرعية في لبيبا حسب مصفوفة تتبع النزوح DTM[2]. ويمكن وصف حالات الهجرة غير الشرعية في ليبيا وفقا لما يلي:

1- ليبيا كمنطقة عبور

يقف وراء التدفقات والديناميات الناظمة لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا ومختلف المناطق الأخرى على غرار الاتحاد الأوربي مجموعة من العوامل أهمها:[3]

1-1- قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر

نشطت هذه الشبكات في البلاد نتيجة الفوضى الحاصلة ففي البلاد، وقد زاد نشاطها نظرا لامتلاكها السلاح والسيطرة على مناطق جغرافية وقاعدة لوجيستية مثل (المنازل، والقوارب والاتصالات).

---

[1] – عادل جارش، **المرجع السابق**.

[2] – مصفوفة تتبع النزوح DTM: اختصار لــ Displacemet Tracking Matrix : تقرير يرصد ويراقب تحركات السكان من أجل جمع وتحليل وتبادل مجموعات المعلومات حول السكان الليبيين، والمهاجرين غير القانونيين، وتشمل حزمة مراقبة تدفق الحركة وتتبع التنقل في تقارير تحليلة ومجموعات بيانات الخرائط ولوحات تفاعلية، ومعلومات سكانيةومواقع مصدر النزوح والهجرة وأنماط الحركة والحاجات الأساسية للسكان المنتقلين. للاطلاع على جميع تقارير DTM، متاح على الرابط:
http://www.globaldtm.info/libya/ .2019/04/05 تاريخ الاطلاع

[3] – أحمد قاسم حسين، أبريل، ليبيا ومعضلة ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء، المركز العربي ودراسة الأبحاث ودراسة السياسيات، 2018، ص 05.

1-2- عامل الجذب الاقتصادي

على الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، فإن المهاجرين عادة ما يتمكنون من العمل في السوق السوداء الليبية قبل الهجرة إلى أوربا، في ظروف إنسانية صعبة جدا، لأجل جمع المال الذي يمكنهم من العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط.

1-3- الحدود الرخوة

سياسات إدارة الحدود المعتمدة بين الدول الإفريقية وليبيا تسمح بنشاط مهربي البشر، إضافة إلى عدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على ضبط الحدود الجنوبية، وصعوبة الرقابة على الحدود التي يمتد أغلبها على الصحراء بطول 4400 كليومتر مع ست دول (تشاد، النيجر، السودان، الجزائر، تونس، مصر)

1-4- تعارض إرادات دول الجوار

ويتمثل في عدم التعاون الجدي بين الدول المجاورة لضبط مسألة الهجرة، فالاتفاقيات الثنائية مع تشاد والسودان والجزائر وتونس عام 2012، ومع ممصر 2013 بشأن ضبط الحدود، لم تسفر عن تعاون منهجي، و لم يكن لها أي تأثير يذكر في الحد من تدفق المهاجرين أو تخفيف نشاط الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين والاتجار بهم عبر الحدود البرية، نتيجة لتعارض استراتيجيات دول الجوار ومقاربتها لحل الأزمة الليبية.

2- ليبيا كبلد مصدر للمهاجرين

ترصد تقارير منظمه الهجرة الدولية، وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الهجرة وحقوق المهاجرين، وتحولاتها رقميا في ليبيا، وهي على أهميتها، تبقى عاجزة عن وضع حد للمأساة البشرية للمهاجرين فقد بلغت نسبة الغرقى إلى مجموع المهاجرين وطالبي اللجوء الذين قدموا عبر البحر نحو 1.38 عام 2016، في حين ارتفعت النسبة ذاتها لتصل إلى 1.76% عام 2017، بارتفاع بلغ 27% في معدل الذين يفقدون حياتهم مقابل التاجين.[1] وعلى الرغم من الشراكات المتوسطية والاتفاقيات الأوروبية والتوصيات والدعوات لإيجاد حل لأزمة الهجرة، فغنها تبقى معقدة وتحتاج إلى جهد إقليمي ودولي لوضع حد للنزاع الدائر في ليبيا، فليبيا

---

[1] - المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، نسبة الغرقى إلى الواصلين لأوربا عبر المتوسط في 2017 الأعلى منذ سنوات، 2018/01/02، متاح على الرابط:
https://euromedmonitor.org/ar/article/2221/2017-shown-highest-ratio-of-deaths-to-migrant-arrivals-by-sea-in-the-Mediterranean-in-Years.2019/04/05 :تاريخ الإطلاع ،

تعاني حكومتها عجزا عن ضبط الحدود البرية والبحرية،و عدم السيطرة على مراكز احتجاز المهاجرين، إلى جانب انتشار السلاح والفوضى الأمنية، ما ساعد على أن تكون بعض المناطق في ليبيا أرضا خصبة لنمو شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

3- إشكالية تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا

تشهد ليبيا على خلفية الانفلات الأمني والانقسام السياسي منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدلات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، فقد أخذت أنواع الجرائم في ليبيا نسقا تصاعديا منذ العام 2011. وهي تعتبر ظاهرة جديدة ومسقطة على مجتمع مرتهن لمنظومة ثقافية عربية إسلامية تقدس الحق في الحياة وترفض صناعة الموت مهما كانت الخلفيات والأهداف، إذ تشير التقارير إلى أن ليبيا ما قبل سقوط نظام معمر القذافي من أقل البلدان العربية ارتكابا للجرائم.[1]

وخلال العامي 2012 و2013 تحولت الجريمة إلى ظاهرة اجتماعية مؤرقة للمجتمع مستفيدة من سطوة لغة السلاح الذي "شرع" لعمليات القتل والاختطاف بأنواعها في ظل غياب أي قوة رسمية ردعية.

ويصنف العام 2013 عام اغتيال القادة العسكريين والأمنيين حيث تكشف التقارير أن أكثر من 120 ليبيا تم اغتيالهم في بنغازي من بينهم 90 من أبرز القيادات العسكرية والأمنية فيما طالت الاغتيالات الأخرى أئمة مساجد وشخصيات سياسية وإعلامية.

ووفق خبراء فإن هناك علاقة تزامنية وثيقة بين حدة الاستقطاب الأمني والسياسي من جهة وبين تصاعد عمليات الاغتيال وهم يربطون توتر الأوضاع الأمنية بالتسبب في اغتيال كل من الناشط الحقوقي والسياسي عبد السلام المسماري في يوليو 2013إضافة إلى اغتيال شخصيتين اثنين وقد أثارت عملية الاغتيال سخط النشطاء الليبيين.

في شهر ديسمبر 2013 بلغت الاغتيالات ذروتها في أعقاب إقفال الموانئ النفطية حيث قتل 23 ليبيا في بنغازي وحدها. لم تكن الجريمة سليلة الموروث الاجتماعي الليبي بقدر ما كانت حالة ناجمة عن تمركز

---

[1] – ليبيا.. بين براثن الجريمة المنظمة، منور مليتي –بوابة إفريقيا، متاح على الرابط:
https://www.afrigatenews.net/articleA9 /Vie le: 06/04/2019.

التنظيمات الإرهابية المدفوعة بتأويلات خاطئة للإسلام وبالكراهية لذلك واصلت جرائمها في العام 2015 حيث أقدمت على ذبح 21 شخصا من بينهم 20 مصريا قبطيا.

لم تقد الفوضى الأمنية وسطوة الميليشيات المسلحة إلى الاغتيالات السياسية الممنهجة لتصفية الخصوم المختلفين فكريا وسياسيا ومصلحيا والمرتبطين بجهات خارجية فقط، بل الأخطر من ذلك أنها قادت البلاد إلى الجريمة بشكل مفزع على الرغم من أنها ليست من سمات المجتمع.

وأصبحت ليبيا اليوم في المرتبة الأولى على المستوى الدولي من حيث مؤشر الجريمة وفي المرتبة 22 عالميا وهو تصنيف يستوجب من السلطات الليبية المعنية التعاطي معه بكل جدية وحزم لأنه لا يعكس طبيعة المجتمع الليبي بقدر ما يعكس تجربة سبع سنوات من الفوضى السياسية والأمنية وغياب سلطة القانون ممثلة في دولة ليبية قوية ومهابة قادرة على بسط نفوذها على كامل تراب البلاد.، وهو ما سيتم تفصيله في الفصل الموالي.

خلاصة الفصل

إن ما تشكله طبيعة التهديدات اللاتماثلية من تعقيد، التي أدت إلى عدة عواقب وتداعيات سلبية على أمن واستقرار الأوضاع في ليبيا، فيعتبر انتشار ظواهر التهديدات اللاتماثلية في وقت واحد من أهم التأثيرات التي مست الجانب الأمني سواء أكان الداخلي أم الخارجي، خاصة في ظل الانقسامات والحرب الأهلية التي تشهدها ليبيا فمختلف التهديدات اللاتماثيلة تمتاز بالاخترق، فمختلف الاختلالات المجتمعية والاقتصادية والسياسية، فالعامل الأمني بات مهددا أكثر من أي وقت مضى في ظل تفاقم الأزمة الليبية وهشاشة الوضع، وعامل الجريمة المنظمة توفرت له كل الأسباب والبيئة المناسبة وهو ما سيتم تفصيله في الفصل الموالي:

الفصل الثالث

التأثير المتنامي للجريمة المنظمة على الاستقرار الامني في ليبيا

مقدمة الفصل

أصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، فبالرغم من أن الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة كان يطلق عليها في السابق جماعات المافيا سواء كانت مافيا إيطالية أو أمريكية أو روسية إلا أن أخطارها كانت قليلة نسبيا وتستهدف دول محددة. ولكن في السنوات الأخيرة ومع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وانفتاح اقتصادي وحرية للتجارة وتلاشي معظم حدود الدول وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة كل ذلك أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة للحدود الوطنية وخطراً يهدد معظم دول العالم في هذا الإطار تشهد دول المغرب العربي الكبير تناميا غير مسبوق لظاهرة الجريمة المنظمة،التي قفزت إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في دولة ليبيا بعد ما شهدته من تغيرات على المستوى السياسي والأمني وأصبحت بؤرة بامتياز لاستفحال مختلف التهديدات خاصة ظاهرة الجريمة المنظمة.

المبحث الأول: مظاهر الجريمة المنظمة في ليبيا

أخذت أنواع الجرائم في ليبيا نسقا تصاعديا منذ العام 2011. وهي تعتبر ظاهرة جديدة ومسقطة على مجتمع مرتهن لمنظومة ثقافية عربية إسلامية تقدس الحق في الحياة وترفض صناعة الموت مهما كانت الخلفيات والأهداف، إذ تشير التقارير إلى أن ليبيا ما قبل سقوط نظام معمر القذافي من أقل البلدان العربية ارتكابا للجرائم، وسيتم في هذا المبحث التطرق لأهم هذه الظواهر وتوضيحها،.....

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المنظمة

تختلف لجريمة المنظمة عن الجريمة العادية، من حيث التعريف والتكوين والأركان والخصائص بل وحتى الأهداف، وهذا عائد لكون الدول لم تتفق على تعريف موحد جامع مانع لها، وهو ما يمكن التطرق له في الآتي:

1- تعريف الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة جريمة غير تقليدية لأنها أصبحت أكثر احترافية، تهدد الدول والمجتمعات من خلال تجاوز في تهديد الأمن الجماعي.

عرفت الجريمة المنظمة برعد الحرب العالمية الثانية وهو ما عرف آنذاك بالمافيا وأول مكان انطلقت منه جزيرة صقليا بايطاليا.[1]

غير أنه رغم ظهور الجريمة المنظمة من مدة زمنية طويلة ورغم تعريف الأمم المتحدة إلا أنه لم يتمكن الفقه ولا التشريع من ضبط المفهوم مثل مصطلح الإرهاب وهذا عائد إلى اختلاف المعيار المعتمد عليه، فالبعض يربطها بعدد أفرادها، والبعض الآخر بمدى استمرارها زمنيا ومكانيا وهناك من يجمع بين التعريفين تعدد ا أطراف والدوام.

وعليه يثير مفهوم الجريمة المنظمة نوع من الخلط بينها وبين الجريمة التقليدية، خاصة تلك التي ترتكب بوسائل متقنة وفي غاية الدقة والتخطيط.

[1]- المافيا (المعرفة باسم كوزا وسترا) هي منظمة إجرامية ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر في جزيرة صقلية بايطاليا و هي تحالف بين عصابات إجرامية تجمعها بنية تنظيمية مشتركة و مواعد سلوكية موحدة.

إن الجريمة المنظمة كالإرهاب ليس لها تعريف دقيق أو متفق عليه، وهي مشروع إجرامي له هيكل متدرج يعمل في سرية تامة وله قانون داخلي ينظم العمل ويضع عقوبات للمخالفين من أعضائه، وذلك لضمان استمرارها لفترة طويلة، بل ولزيادة التمويه فإن بعض العصابات المنظمة تعمل تحت لافتات شرعية.[1]

فالجريمة المنظمة عرفت على أنها: " مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفه من اجل القيام بأنشطة اجرامية على أساس دائم ومستمر , ويتسم هذا التنظيم بكونه ذا بناء هرمي ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخلية تضبط إيقاع سير العمل داخله ويستخدم في سبيل تحقيق اغراضه العنف والتهديد والابتزاز والرشوة في إفساد المسؤولين سواء في أجهزة الحكم أو أجهزة إدارة العدالة بهدف تحقيق أقصى استفادة من القيام بالنشاط الجرمي"[2]

كما عرف سلن سورستن (Thor Sten) الجريمة المنظمة بقوله: " إنها مرادف لأعمال اقتصادية نظمت لأغراض القيام بنشاطات غير قانونية، وفي حالة القيام بتلك النشاطات بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة ".[3]

وعرفت الجريمة المنظمة على أنها: "بناء جمعي مستمر من الأفراد الذين يستخدمون الإجرام أو العنف والرغبة في الفساد لتحقيق المحافظة على القوة والثراء ".[4]

ويعرف الأنتربول (Interpol) وهي منظمة الشرطة الجنائية الدولية، الجريمة المنظمة بأنها: " مصلحة أو مجموعة من الأفراد ينغمسون في عمل غير قانوني بشكل مستمر يهدف إلى تحقيق الربح، دون

[1] – باس أبوشامة، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999، ص 16.

[2] – نسرين عبد الحميد نبيه ,كتاب الجريمة المنظمة عبر الوطنية , دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 57.

[3] – حمد الأمين البشرى، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999 ص 150.

[4] – ذياب موسى البداينة، المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999، ص 199.

احترام للحدود الوطنية، وقد اعترضت إيطاليا وإسبانيا وألمانيا على هذا التعريف، لأنه لم يشمل تنظيم بناء السلطة.[1]

وإجمالا يمكن القول أن الجرمية المنظمة هي تلك: "الجماعة الإجرامية المنظمة هي جماعة موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة مستمرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[2]

2- خصائص الجريمة المنظمة

تمتاز الجريمة المنظمة بعدد من الخصائص التي تميزها عن أنماط الجرائم الأخرى، وقد حدد العالم " كرسبي " بعض خصائص الجريمة المنظمة، باعتبار حجمها، وسلسلة الأوامر والتعليمات التي تماثل ترتيب وتدرج المنظمات العسكرية والأمنية، كذلك التخطيط المعقد، واللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها، بالإضافة إلى وجود قيادة مركزية في القمة وتمتعها بدرجة من الصيانة تجاه إجراءات القبض والمداهمة في مستويات قياداتها العليا.[3]

وسنتناول هذه الخصائص بشيء من التفصيل، مع تركيزنا على أهمها، وذلك من خلال النقاط الآتية:

2-1 - الهيكلة والتنظيم

إن الوصف الدقيق للشبكة الإجرامية المنظمة، كان ولا يزال محور خلاف بين الباحثين، ولكنهم على الأقل يجمعون على أن هناك إدارة عليا تقوم بتنسيق العلاقة بين النشاطين المقبول وغير المقبول قانوناً، كما أنها تستلزم مجموعة بشرية تشكل نقطة فاصلة بين طبقتي التداخل للنشاط المقبول والنشاط الإجرامي، وتسمي الإدارة الوسطي، أما الطبقة الثالثة فهي المستوي الأدنى من العاملين والذين يقودون التنفيذ الميداني للأفعال الإجرامية المباشرة، وبالإضافة إلى ما ذكر فإن هناك الموظفين المؤقتين، وهم الذين يضافون إلى طاقة العمل

[1] - أندريه بوسارد، التعاون الشرطي في أوروبا، مجلة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الأنتربول - رقم (471/469) سنة 1998، ص 151.

[2] - عادل عبد الجواد محمد الكردول ، التعاون العربي و مكافحة الإجرام، مكتبة الآداب، 2005، ص 10.

[3] - محمد سليمان الوهيد، ماهية الجريمة المنظمة، (الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2003 ص 13.

الإجرامي وفق مهمات محددة ولأغراض التمويه أو التنفيذ السريع، بما يكفي لتضليل أي جهات أمنية مختصة تعمل لمدة طويلة بغية كشف خيوط هذه العصابات الإجرامية.[1]

ومن ذلك يمكن القول، أن جماعات الجريمة المنظمة تقوم على تنظيم هرمي متدرج، قائم على أساس المستويات المتدرجة الواضحة، والتدرج الرئاسي للسلطة والمسؤولية ووحدة الأمر، كما أنه تنظيم محكم البناء ويتصف بالثبات والاستمرارية، ويتحكم النظام الصارم في العلاقة بين الرؤساء والأعضاء، وتستقر في يد القائد الرئيس الأعلى السلطة المطلقة على جميع الأعضاء، ومع أن هذا التنظيم قائم على أساس نظام استبدادي في تركيز السلطة، فإنه يهتم بتنمية مشاعر الانتماء للسلطة لدى الأعضاء، حيث يمنح اهتماماً واضحاً لرعاية شؤونهم الخاصة، كرعاية الأسرة وكفالتها في حالة فقد عائلها وتوفير الضمانات المختلفة ونظم المعاشات والتأمينات والدفاع عنهم وتوكيل المحامين ودفع الكفالات المالية وتقديم الخدمات القانونية في حالة إلقاء القبض على أحد العناصر.[2]

2 -2- التعقيد والسرية والتخطيط

تشهد التنظيمات الإجرامية نمواً تنظيمياً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وقد انعكس هذا النمو على بناء التنظيمات الإجرامية وجعلها أكثر تعقيداً، وأثر كذلك على تنوع نشاطاتها واقترانها بالنجاح الدائم في أغلب الأحوال، الأمر الذي أفضي الكثير من السرية والتكتم في تنفيذ أعمالها الإجرامية وتحركات عناصرها، وقد ظهر هذا النمو التنظيمي المعقد للتنظيمات الإجرامية جلياً في تغلغل التنظيم في النظام الرأسمالي العالمي.[3]

كما أن عصابات الإجرام المنظم تتميز بـــكونها يصعب القبض على خيوطها، رغم سلوكها الإجرامي، لأنها تحـــتاط من الوقوع في صيغة المخالفات القانونية المكشوفة، وفي الحقيقة فإن الجـــرائم المنظمة لا تبدو في ظاهرها مخالفة للقـــانون الجنائي، خاصة من حيث مرحلة التخطيط والتوجيه والسرية الشديدة، وتبرز أنشطة لا تقود إلى الإدانة المباشرة بفعل مجرم، وما تشمله تلك النشاطات الإجرامية هي أبعاد منفصلة

[1]- المرجع نفسه، ص 14.

[2]- علي عبد الرزاق جلبي، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2003، ص 57 .

[3]- المرجع نفسه، ص 56

عن القيادة الإجرامية المباشرة، فالاستغلال والاحتيال والتهريب وتسويق المخدرات، وبيع الأسلحة، وتبييض الأموال، هي أمور تنفصل فيها إدارة الشبكة عن العناصر الميدانية.

كما أن الشبكة المعقدة المعروفة في الجريمة المنظمة بالتحليل المهني، أكثر من التصنيف الجنائي المباشر، وتتواجد ضمن منظمات اجتماعية قانونية، كالتجارة القانونية والنشاطات المحترمة نظاماً، كالعمالة، والخدمات الفندقية، والصحة والسياحة، والأعمال الخيرية.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن نشاطات الجريمة المنظمة، هي نشاطات سرية وتعتمد كلية على الثقة بين المتعاملين داخل المنظمة، كما توجد قوانين داخلية صارمة تفرض عقاباً لمن يحاول خيانة المنظمة أو إفشاء أسرارها، وقد يصل العقاب إلى حد القتل مع التمثيل بالجثة ليكون عبرة لغيره.

ونتيجة لهذا كان من الصعب معرفة أسرار المنظمات الإجرامية، أو زرع مرشدين داخلها لمعرفة حجم نشاطهم.[2]

2-3- القدرة على التكييف والابتزاز

تتصف الجريمة المنظمة بالمرونة والقدرة على التكييف مع الأوضاع المختلفة والطارئة ومع الفرص المتاحة، كون المنظمات الإجرامية هدفها الأساسي هو تحقيق الربح باستعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لذلك نجد العصابات الإجرامية تكيف مواقفها وأساليب عملها مع الواقع المصادف ومع الأوضاع المتقلبة اقتصاديا، ومن ذلك تعد عصابات الإجرام المنظم مشاريع إجرامية متنوعة، فحيثما وجد الربح والمال كانت المنظمات الإجرامية حاضرة بمشاريعها وتخطيطاتها للوصول إليه، ولذلك نجد تلك المجموعات تتكيف مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي تمارس فيه النشاط الإجرامي.[3]

4 – الامتداد الزمني والجغرافي

تتميز الجريمة المنظمة بطابع الامتداد الجغرافي، فهي في كثير من الأحيان جريمة عابرة للدول، كما أن المشاركون فيها قد ينتمون إلى جنسيات أو مجتمعات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك، فإن مسرح الجريمة عادة ما

[1]– محمد سليمان الوهيد، المرجع السابق، ص 13.

[2]– عباس أبوشامة، المرجع السابق، ص 11.

[3]– سرير محمد، الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر2002، ص 83.

يمتد ليشمل مجتمعين أو ثلاثة، وهو الأمر الذي يعني أن بعض أنواع الجرائم المنظمة تتطلب بناءً قوياً يواجه قوة الأجهزة الأمنية وتطورها في أكثر من مجتمع.

ولنأخذ مثالاً على ذلك تجارة المخدرات، فقد تنتج المواد المخدرة في بعض المجتمعات ـــ رغم أن هذا الإنتاج قد يكون مجرم فيها ـــ وتنتقل عبر حدود الدول لتوزع وتستهلك في مجتمعات أخرى، الأمر الذي يعني أن المشاركين فيها ينتمون إلى جنسيات عديدة، بعضها ينتمي إلى المجتمع المنتج، بينما ينتمي البعض الأخر إلى المجتمع المستهلك، على حين ينتمي البعض الثالث إلى جنسيات أخرى قد تشارك في إنجاز هذا السلوك الإجرامي.[1]

وبالتالي فإن مخاطر الأعمال الإجرامية المنظمة لن تقتصر على دولة ما بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحاً لها، حيث يمكن للعصابات الإجرامية أن ترتكب جريمة من أي مكان في العالم وفي أي مكان، ولا وجود للحدود الجغرافية، خاصة في الجرائم الالكترونية، وجرائم الانترنت.[2]

2-5 – الهدف والوسيلة

من الواضح أن عصابات الجريمة المنظمة تحركها حوافز مالية هائلة نحو الحفاظ على مهنتهم، ونتيجة لذلك تحرز عصابات الإجرام المنظم نجاحاً في زيادة تحقيق الأرباح، وقد تلجأ في سبيل ذلك إلى رشوة بعض الموظفين والسياسيين أو قتل من يقف حجرة عثرة في سبيل تنفيذ عملياتها، وتحت هذا الستار، طورت المنظمات الإجرامية شبكة تهريب دولية محكمة التنظيم من العصابات التي تبدي مركزية في اتخاذ القرارات، وطورت مراكز أمنة للقيادة والتحكم وتوزيع الأدوار على نحو متكامل.[3]

وفي نطاق الإجرام المنظم، فإن العنف ليس مجرد فعل يمارس بصورة فردية أو عشوائية، بل تمارسه المنظمات الإجرامية على نحو مخطط ومدروس بدقة، وقد يكون العنف داخلياً يوجه نحو أعضاء المنظمة

[1]– كور كيس يوسف داود، المرجع السابق، ص 37

[2]– محمد سليمان الوهيد، المرجع السابق، ص 28/27

[3]– ذياب موسي البداينة، التقنية والإجرام المنظم، (الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2003، ص 154

الإجرامية نفسها من المخالفين لنظام عملها، أو يكون خارجياً تمارسه المنظمة الإجرامية ضد أفراد لا ينتمون إليها ولكنهم يعرقلون أنشطتها ويهددون بقائها.[1]

المطلب الثاني: الاتجار بالبشر والمخدارت

1- الاتجار بالبشر

كان الاتجار بالبشر معروفاً في التاريخ منذ القدم إلى أن تم تحريمه نهائياً في النصف الأول من القرن العشرين .وكانت العبودية منتشرة في كثير من المجتمعات حتى أن عدد العبيد كان .أحيانا أكثر من عدد الأحرار.

ويحل الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة لأكبر عائلات الجريمة المنظمة في العالم بعد تجارة المخدرات والسلاح حيث تُحقق أنشطته أرباحاً طائلة تُقدر بمليارات الدولارات كما ويعتبر الاتجار بالبشر أحد أهم أنشطة عصابات الجريمة المنظمة العاب رة للحدود،حيث يعتبر هذا النوع من الجرائم ذا طبيعة خاصة كون سلعتها الأساسية هم البشر الذين تقودهم ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وعدم الاستقرار الأمني في بلدانهم بسبب النزاعات والحروب إلى الوقوع في شباك العصابات المنظمة للاتجار بالبشر من خلال مغريات مادية ووعود كاذبة بحياة أفضل.[2]

إن جريمة الاتجار بالبشر عمليه معقدّ ه ومتعددة الوجوه وترتبط بكثير من العوامل المختلفة ذات الصلة بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية السائدة حيث أن هناك عوامل كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

-الفقر والوضع الاقتصادي في كثير من الدول وبعض أقاليمها.

-المهاجرين وظروفهم في الغالب تجعلهم أكثر عرضة للوقوع كضحايا لجريمة الاتجار بالبشر.

---

[1]- جيمس أو فنكناور، جوزيف ر. فونتيس، جورج ل. وورد، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية جارتان في مواجهة الاتجار بالمخدرات، منتدى حول الجريمة والمجتمع، مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، المركز المعنى بمنع الإجرام الدولي، المجلد الأول، العدد 02 ديسمبر 2001، ص 04

[2] - OSCE Ministerial Council، Decision No. 1 Enhancing the OSCE's Efforts to Combat Trafficking in Human Beings (Vienna، 28 November 2000)، MC(8).DEC/1.

[3] -الزاهي ، مطلق علي، **العوامل الدافعة لجرائم الاتجار بالبشر حسب تصورات العاملين بوزارة العدل وهيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير في علم الجريمة، جامعة مؤتة، عمّان، 2010، ص 44.

-الانفتاح الاقتصادي وخصوصاً في الدول النامية وحاجتها للعمال والعاملين.

-ازدياد عدد الأطفال المشردين في العالم.

-تطور الجريمة المنظمة واتصالها بجريمة الاتجار بالبشر.

-النظام العائلي وتفسخه المرتبط بضعف العلاقات والروابط الاجتماعية.

-قلّة فرص العمل وضعف التأهيل المهني.

-التمييز العنصري ضد الأقليات العرقية.

- الفساد الحكومي وعدم الاستقرار السياسي والنزعات المسلّحة.

-انتشار شبكات الإجرام المنظم والتي تتعامل بصور وجرائم متعددة تعد صور من جريمة الاتجار بالبشر.

-الفساد الإداري والرسمي في بعض دول التي تنتشر فيها جريمة الاتجار بالبشر.

-استغلال الأطفال في العمل تحت ظروف الاك ا رة والعبودية.

-انتشار سياحة الجنس في بعض دول العالم.

-زيادة الطلب لتجارة الجنس مع فتيات ونساء أجنبيات.

-الخوف من نقص المناعة) الإيدز (ا زد الطلب على النساء الصغيرات السن.

-ازدياد الطلب العالمي على العمالة غير القانونية والرخيصة.

2- الاتجار بالمخدرات

تقوم الشبكات الإجرامية بالاتجار بمجموعة من المخدرات ولاسيما الحشيش والكوكايين والهيروين والميثامفيتامين. ومع ازدياد سهولة اختراق الحدود الدولية، ما فتئ تعاطي المخدرات والحصول عليها ينتشران في جميع أنحاء العالم.

ويشارك في هذه التجارة الدولية مزارعون ومنتجون وناقلون ومورّدون وتجار. وهي تلحق الضرر بجميع البلدان الأعضاء في الإنتربول تقريبا، وتقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتدمر حياة الأفراد والمجتمعات. وغالبا ما يكون المستهلكون والمدمنون ضحايا لشبكات تجارية قوية ومخادعة.

وفي كثير من الأحيان، يرتبط الاتجار بالمخدرات بأشكال أخرى من الجريمة، مثل غسل الأموال أو الفساد. كما يمكن للشبكات الإجرامية أن تستخدم مسالك الاتجار لنقل منتجات أخرى غير مشروعة.

وفي ضوء اعتماد المجرمين أساليب أكثر ابتكارا لإخفاء المخدرات غير المشروعة أثناء نقلها، تواجه أجهزة إنفاذ القانون صعوبات في الكشف عن هذه المواد المخبأة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إنتاج أنواع جديدة من المخدرات الاصطناعية بشكل منتظم، وبالتالي تحتاج الشرطة إلى أن تكون باستمرار على دراية بالاتجاهات الجديدة للسوق غير المشروعة والمنتجات التي تباع فيها[1].

المطلب الثالث: ظاهرة غسيل الأموال

تعد ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها في الأسرة الدولية.

وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، في ظل تحرير التجارة الدولية، مما آل إلى تزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي، وذلك بهدف إخفاء الشرعية على الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتبدو كما لو أنها أموال نظيفة.

وتعد عمليات غسيل الأموال، من أهم النشاطات الاقتصادية الإجرامية التي تحقق أرباحا عالية، حيث تهدف إلى إخفاء المصادر المتولدة عنها، والتي يتأتى أغلبها من تجارة المخدرات وشتى أنواع الفساد، وهذه الظاهرة ليست وليدة هذا القرن، فقد قام حاملوا المجوهرات في الهند بعدد من النشاطات المماثلة في القرن الماضي، وقد احتل غسيل الأموال أهمية كبرى على الساحة الاقتصادية العالمية في الأعوام الأخيرة حيث أصبحت حركة هذه الأموال تؤثر في الموارد المحلية والدولية، ومن ثم في الاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي.[2]

[1] – https://www.interpol.int/ar/4/9, vie le: 19/04/2019.

[2] – عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، جامعة الزقاء الأهلية، الأردن، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، ص 2016

المبحث الثاني: ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا

إن كل دولة تأثرت سلبا بخطورة الجريمة المنظمة ولكن هذا لا يخفي اختلاف وجهات النظر بين الدول حول مفهوم الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فما قد تعتبره بعض الدول جريمة خطيرة تهدد استقرار الدول قد تنظر إليه دول أخرى على أنه لا يشكل جريمة خطيرة، وفي هذا المبحث سيتم التطرق لظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا، ومختلف تأثيرها على مختلف المستويات في ليبيا.

المطلب الأول: عوامل ظهور الجريمة المنظمة في ليبيا

تسللت ثقافة الجريمة إلى ليبيا بداية العام 2011، بانتشار الاغتيالات والقتل والخطف واغتصاب النساء والرجال. وأولى المظاهر بدأت بقيام الميليشيات المسلحة باغتيال اللواء عبد الفتاح يونس إثر عملية اختطاف مازال الغموض يكتنفها إلى اليوم في ظل مؤشرات تدل عن تورط جهات إقليمية مرتبطة بدول أجنبية غالبا ما كانت عينها على ليبيا.

فتحت عملية الاغتيال التي هزت المجتمع الليبي، "شرعية صناعة الموت" لا فقط في مدينة بنغازي وإنما في باقي المدن والمناطق لتتم بعدها عمليات استهدفت نحو 396 ضابطا وجندي وإعلامي ونشاط ومواطن من بينهم 100 ضابطا تابعين لسلاح الجو .

وتقول منظمة هيومن رايتش ووتش أنها تمتلك ملفات الاغتيالات والمجرمين، لكن يبدو أن علاقتها بدول إقليمية ودولية وفي مقدمتها بريطانيا وقطر اللتين ما انفكتا تدعمان الميليشيات فارتأت أن تجعل من الملف الليبي ملفا للارتزاق على كشف الحقيقة لذلك خفت صوتها طيلة ست سنوات .

وخلال الفترة الممتدة من العام 2011 إلى العام 2016 وثقت عديد التقارير أكثر من 1377 عملية اغتيال توزعت بين الاغتيال بالرصاص والخطف والاختفاء والتعذيب حتى الموت والتصفيات الجسدية والتفجيرات الإرهابية ومذابح ضد مدنيين عزل لتتحول الجريمة في ليبيا إلى ظاهرة خطيرة تستهدف الجميع[1].

وخلال العامي 2012و2013 تحولت الجريمة إلى ظاهرة اجتماعية مؤرقة للمجتمع مستفيدة من سطوة لغة السلاح الذي "شرع" لعمليات القتل والاختطاف بأنواعها في ظل غياب أي قوة رسمية ردعية.

[1] – https://www.afrigatenews.net/article, vie le 20/04/2019.

ويصنف العام 2013 عام اغتيال القادة العسكريين والأمنيين حيث تكشف التقارير أن أكثر من 120 ليبيا تم اغتيالهم في بنغازي من بينهم 90 من أبرز القيادات العسكرية والأمنية فيما طالت الاغتيالات الأخرى أئمة مساجد وشخصيات سياسية وإعلامية.

ووفق خبراء فإن هناك علاقة تزامنية وثيقة بين حدة الاستقطاب الأمني والسياسي من جهة وبين تصاعد عمليات الاغتيال وهم يربطون توتر الأوضاع الأمنية بالتسبب في اغتيال كل من الناشط الحقوقي والسياسي عبد السلام المسماري في يوليو 2013 إضافة إلى اغتيال شخصيتين اثنيين وقد أثارت عملية الاغتيال سخط النشطاء الليبيين.

في شهر ديسمبر 2013 بلغت الاغتيالات ذروتها في أعقاب إقفال الموانئ النفطية حيث قتل 23 ليبيا في بنغازي وحدها. لم تكن الجريمة سليلة الموروث الاجتماعي الليبي بقدر ما كانت حالة ناجمة عن تمركز التنظيمات الإرهابية المدفوعة بتأويلات خاطئة للإسلام وبالكراهية لذلك واصلت جرائمها في العام 2015 حيث أقدمت على ذبح 21 شخصا من بينهم 20 مصريا قبطيا.

لم تقد الفوضى الأمنية وسطوة الميليشيات المسلحة إلى الاغتيالات السياسية الممنهجة لتصفية الخصوم المختلفين فكريا وسياسيا ومصلحيا والمرتبطين بجهات خارجية فقط، بل الأخطر من ذلك أنها قادت البلاد إلى الجريمة بشكل مفزع على الرغم من أنها ليست من سمات المجتمع.

وفي شهر ديسمبر 2016 أحصى جهاز المباحث العامة الليبي 55 ألف جريمة جنائية وقعت منذ 2011، تشمل القتل والاختطاف والاغتصاب على أن هذه الإحصائية لم تشمل سوى 35 مديرية في ليبيا فقط دون أن تشمل 20 مديرية أمن أخرى.

وتقر الجهات الليبية المعنية بعدم قدرتها على القيام بمسح شامل في كل المناطق يوثق لمختلف الجرائم الجنائية لعدة اعتبارات منها غياب دولة مركزية ومؤسسات قوية ومتنفذة ومحدودية الإمكانيات ومنها أيضا سيطرة التنظيمات الإرهابية على المناطق التي تشهد ارتفاعا في الجرائم بأنواعها[1].

وفي موضوع الاتجار بالبشر، أقر تقرير صادر عن مجلس الأمن بأن فريقه المكلف بتقصي الحقائق في ليبيا، أجرى من جهته عدة مقابلات مع العديد من المهنيين العاملين في مسألة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر

[1] – https://www.afrigatenews.net/article, vie le 20/04/2019.

البحر الأبيض المتوسط، بحيث ذكر هؤلاء أن الشبكات العابرة للحدود الوطنية التي تنظّم الاتجار بالبشر لها عناصر داخل الجماعات المسلحة التي تسيطر على الأراضي على طول طرق التهريب، أين تقوم الجماعات المسلحة بتأمين طرق الوصول وتأمين تلك العمليات لقاء مبلغ من المال، كما تقوم القوات البحرية وحرس السواحل الإيطاليون بإنتشال معظم المهاجرين غير الشرعيين من سفن غير صالحة للملاحة البحرية، ويعتبر دور ليبيا في الهجرة غير القانونية محوريا، وأوضح المسؤولون الإيطاليون للفريق أن *141.484* من أصل *167.184*مهاج ر غير شرعي تم إنقاذهم من البحر عام*2014* أي *85* في المائة، كانوا قد غادروا من الساحل الليبي.

ويعتبر الإتجار بالبشر مورد ربح للجماعات المتورطة في مثل هذه الأعمال، التي إرتبطت بالجماعات المسلحة كون الأرباح تعود إليها كمورد لها، أين يفرض على المهاجرين، ومعظمهم من غرب إفريقيا والقرن الإفريقي، دفع مبالغ من المال للمتاجرين في م ا رحل مختلفة من رحلتهم، حيث أوضح مهاجرون إستجوبوا في إيطاليا بأن الثمن الذي دفعوه في المرحلة الأخيرة من الرحلة وحدها أي"العبور "بالقوارب، ت ا روح بين 800و 2000 دولا ا ر، حسب حال البحر ونوع السفينة وميناء المغادرة ودرجة السفر، كما يغادر هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من الموانئ الغربية لليبيا، وبعملية حسابية بسيطة نجد بأن المليشيات قد حصلت عام 2014على حوالي 180 مليون دولار إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن كل مهاجر سيدفع ما متوسطه1200 دولار، وعليه يذكر التداخل بين مشكلة اللاجئين وتهديد الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر إضافة إلى الالتقاء بشبكات التهريب وهو ما أستدعى تحركا على مختلف الجهات، دوليا، وإقليميا[1].

[1] – تقرير مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 23 فبراير 2014 من فريق الخبراء، المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011)، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

خريطة رقم (05) **توضح ممرات الاتجار بالبشر من جنوب إفريقيا نحو ليبيا لسنة***2014*

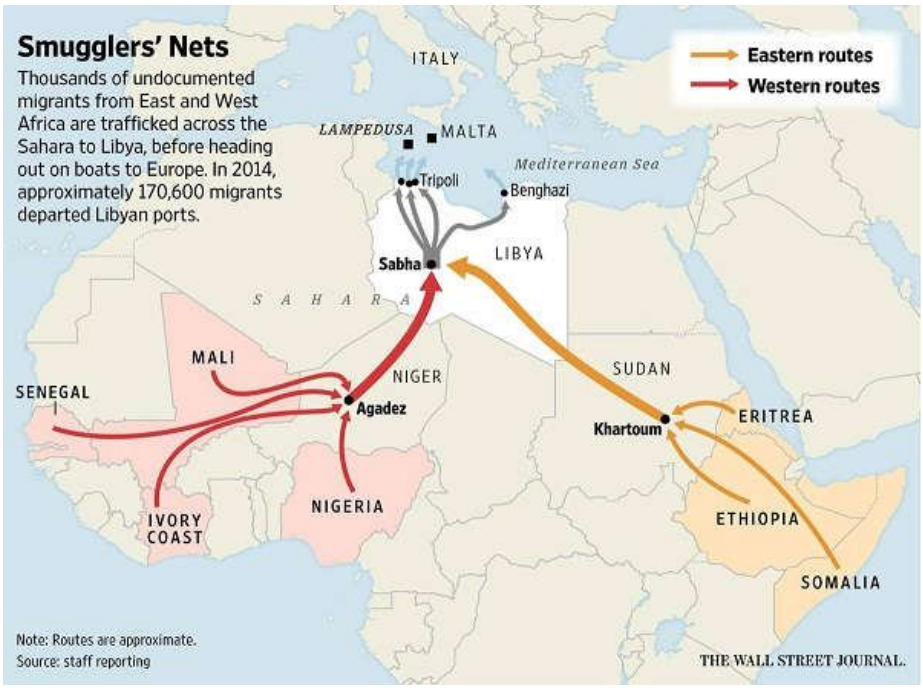

MARGARET COKER, Libya's 'Masked Men' Hunt Human Smugglers. The wall street journal, Oct /12/2015.
http://www.wsj.com/articles/libyas-masked-men-hunt-human-smugglers-1444697206

المطلب الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في ليبيا

أخذت الجريمة المنظمة منحا ومتصاعد في ليبيا من خلال ظهور الاتجار بالمخدرات والبشر وغسيل الأموال، فليبيا اليوم تعاني من جملة من التحديات والتهديدات الداخلية التي مست بالأمن الإنساني بمختلف أبعاده، وقد أدت هذه الحالة إلى تفاقم مثل هذه التهديدات وزيادة حدتها، فاستعمال القوة والسلاح والتدخلات الخارجية العسكرية التي أدت إلى تزويد الثوار بالأسلحة ما جعل ليبيا تغرق في حرب أهلية تتخللها العديد من المنظومات التسليحية.[1]

تفترض أوساط أمنية واقتصادية أن مصارف ليبية تمارس عمليات غسل أموال، بما يجعل من الاقتصاد الليبي "اقتصاداً مليشياوياً، إذ أن العديد من مدراء المصارف تعرضوا لعمليات "قتل واختطاف "في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يثير سؤالا ما إذا كانت سياسات مصرف ليبيا المركزي قادرة على ضبط جرائم من هذا النوع، خصوصا وأن ليبيا ازدهرت فيها في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من "التجارة المُحرّمة" مثل الاتجار

[1] – فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية-أنموذج ليبيا- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016-2017، ص 284.

بالبشر، وتهريبهم، إضافة إلى تهريب مشتقات بترولية، وأدوية وأغذية منتهية الصلاحية، إذ أن عائدات تصرف هذا النوع من التجارة يجري إدخالها إلى البنوك، وهنا يتعين فتح الملف للنقاش، إذا كانت المصارف تقوم بدورها بالإبلاغ عن أي إيداعات مشبوهة، أو غير معزّزة ب"دورة مستندية."[1]

المطلب الثالث: التداعيات الإقليمية والدولية لتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا

لم تمس التهديدات الليبية بالوضع الوطني فقط و ا نّما تعداه إلى المساس بالمستوى الإقليمي والدولي أيضا، على اعتبار الدولة ذات موقع استراتيجي يتوسط العديد من الدول ما يعني أن تبعات الانفلات الأمني ستخرج عن حدودها الداخلية وهو ما حدث بالأخص مع تسرب مخازن الأسلحة والإستلاء على الأسلحة الثقيلة والخفيفة وتسريبها خارج البلاد، دون أن ننسى محاولة الجماعات الإرهابية بالساحل الإفريقي استغلال الوضع الأمني المتدهور للبحث عن وجود وتركيز أكبر لعملياتها، إضافة إلى انعكاس الأزمة الليبية على جارتها مالي ما دفع دول الجوار إلى تع زيز آليات رقابتها على حدودها وفي مقدمتها الجزائر، زيادة على مشكلة تدفق اللاجئين، أما على المستوى الدولي فقد أدى سقوط ليبيا إلى سيطرة الكتائب الثورية والميليشيات على آبار النفط ما أخل بالسوق الاقتصادية للتعامل، والتعمق في مختلف آثار تلك التهديدات وكيفية التعامل معها، خاصة أن تنظيم داعش اليوم أخذ يصدر تصريحات بأن ليبيا ستكون وجهته الجديدة ما سيفتح المجال لعدة تحليلات جديدة.

1- التأثيرات الإقليمية للجريمة المنظمة في ليبيا على المستوى الاقليمي

يمكننا القول في الشأن الليبي بأن التفاعلات الداخلية قد أثرت على الأوضاع الداخلية في مناطق الجوار الإقليمي بعد الحراك العربي، بحيث شكلت هذه الدولة بفعل معطيات وضعها الداخلي التي باتت مصدر قلق وتهديد سواء على جوارها العربي أو الإفريقي، وهذا إستنادا إلى عدة متغيرات، من أبرزها:[2]

[1] - https://www.218tv.net. Vie le 22/04/2019.

[2] - خالد حنفي علي، " **حدود خطرة :مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي** ."القاهرة :السياسة الدولية، ع 197 ، المجلد 49 .يوليو 2014 ، ص 96 .

1-1- عدم إكتمال بنية الأنظمة الجديدة

الأمر الذي خلق نوعا من التوتر في المراحل الانتقالية وذلك على إثر إنشغال النخب الجديدة التي تدير تلك المرحلة بمشكلات الداخل، وبالتالي لم تؤسس لسياسة خارجية محددة المعالم تجاه دول الجوار لاسيما أن المؤسسات التي تدير الشؤون الخارجية للدولة لا تصنع التوجهات بقدر ما تدير ما إتفق عليه داخل مؤسسات الحكم.

1-2- التحولات المحتملة في هوية المجتمع

تستند تحركات الدولة في محيطها الإقليمي، سواء القريب أو البعيد، إلى مجموعة من التصورات منها هوية المجتمع وتصوراته للدور الخارجي للدولة، والملاحظ أن المنطقة تمر بتحولات في مسألة الهوية لم تحسم بعد، لاسيما بعد تصدر التيارات الإسلامية للمشهد السياسي في دول كمصر وليبيا وتونس، وما يعنيه ذلك من إعادة الاعتبار للعامل الديني ضمن المكون السياسي للمجتمعات العربية، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يلعب دورا في إعادة ترتيب مصالح وأولويات الدولة في محيطها الخارجي الإقليمي.

1-3- تراجع قوة الدولة" ظهور الدولة الفاشلة"

من أبرز ما أفرزته ثورات الربيع العربي تراجع قوة الدولة في المنطقة وظهور إمكانات لتحولها من حالة الرخاوة إلى الفشل، بحيث لم تعد قادرة على أداء وظائفها ولا احتكارها لحق الاستعمال الشرعي للقوة، وبالتالي ضعفت قدرتها في السيطرة على مجريات التفاعلات الداخلية لدرجة أ نها مهددة في بعض الحالات باحتمالات التفكك، كما حدث مع محاولة الإعلان عن برقة الليبية إقليما فيدراليا، وليس مجرد عدم القدرة على إنفاذ القانون، كما الحال في مصر.[1]

[1] – الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، متاح على الموقع:
https://www.afrigatenews.net/article/%D8%A7 -9, vie le 24/04/2019.

2- تأثير الجريمة المنظمة في ليبيا على المستوى الدولي

لم تمس التهديدات الليبية بالوضع الوطني فقط وإنما تعداه إلى المساس بالمستوى الإقليمي والدولي أيضا، على اعتبار الدولة ذات موقع استراتيجي يتوسط العديد من الدول ما يعني أن تبعات الإنفلات الأمني ستخرج عن حدودها الداخلية وهو ما حدث بالأخص مع تسرب مخازن الأسلحة والإستلاء على الأسلحة الثقيلة والخفيفة وتسريبها خارج البلاد، دون أن ننسى محاولة الجماعات الإرهابية بالساحل

الإفريقي إستغلال الوضع الأمني المتدهور للبحث عن وجود وتركيز أكبر لعملياتها، إضافة إلى انعكاس الأزمة الليبية على جارتها مالي ما دفع دول الجوار إلى تعزيز آليات رقابتها على حدودها وفي مقدمتها الجزائر، زيادة على مشكلة تدفق اللاجئين، أما على المستوى الدولي فقد أدى سقوط ليبيا إلى سيطرة الكتائب الثورية والميليشيات على آبار النفط ما أخل بالسوق الاقتصادية للتعامل.[1]

[1] – الجوار القلق، المرجع السابق.

المبحث الثالث: آليات مواجهة الجريمة المنظمة في ليبيا

أيقنت الدول في السنوات الأخيرة حتمية التعاون الدولي الأمني وضرورته للحد من الجريمة بشكل عام والجرائم العابرة للحدود بشكل خاص، و لم تعد الدولة قادرة بمفردها على مواجهة الجريمة باتخاذ تدابير وطنية نظرا للبعد عبر الوطني الذي تعرفه الجريمة، كما أن التعاون يوفر إمكانية التعرف على أفضل الأساليب لمكافحة الجريمة وتبادل المعلومات وطلب المساعدة بشأنها في نطاق واسع، لأن هذه الجرائم تتطلب تعاونا وثيقا متعدد الأطراف بين جميع الدول.

المطلب الأول: الاستقرار السياسي المحلي كآلية لمواجهة الجريمة المنظمة

في ظل تفاعلات الأزمة الليبية علينا أن نضع في الاعتبار أن الشعب الليبي يعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية، ويحتاج لإيجاد حل ليبي_ ليبي، وأيضا التأكيد على أهمية مساندة مختلف الجهود الإقليمية والدولية وكذا الأممية، وأن إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية يجب أن يتم عبر الشعب الليبي بدعم دول جوار ليبيا، وضرورة أن تكون هناك رؤية موحدة للتعامل مع الأزمة فضلاً عن سرعة التعاطي مع ما انتهى إليه الاجتماع الثلاثي لدول جوار ليبيا، وخاصة توقيع اتفاق توحيد المؤسسة العسكرية الليبية استنادًا إلى مشاورات القاهرة، وتوحيد مؤسسة الشرطة الليبية لتولي مهامها، والانتقال من العمل في العاصمة طرابلس إلى ممارسة دورها خارج طرابلس، مع أهمية الالتزام بتنفيذ خطة الترتيبات الأمنية لتأمين العاصمة طرابلس التي تبذلها البعثة الأممية، وأقرها رئيس حكومة الوفاق، وتعزيز دور العناصر النظامية في تأمين طرابلس وباقي ربوع ليبيا، وضرورة مواصلة التعاون السياسي والتنسيق الأمني في إطار جهود مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه واستئصاله، ودعم كافة الجهود الوطنية الليبية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وعصابات الهجرة غير الشرعية، وبحث سبل قطع التمويل عن الجماعات المتطرفة التي تصل إلى الإرهابيين عبر أطراف بعينها، وتعميق التتبع الاستخباراتي للدول الداعمة للإرهاب في الدولة الليبية، وذلك في ظل تغاضي المجتمع الدولي عن تمويل الجماعات المتطرفة في البلاد، أضف إلى ذلك مخاطر انتقال المحاربين الأجانب من سوريا والعراق، وسط تخوفات من انتقالهم إلى الصحراء الليبية الأمر الذي يهدد أمن واستقرار ليبيا[1].

[1] – جمال الكشكي، كل الطرق تؤدي إلى ليبيا، 11 مارس 2019 على الرابط:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-03-11-1.3508970 vie le 27/04/2019.

وسط كل هذه التحديات والمخاطر فإن حالة الحراك مع الأزمة سواء من عواصم الجوار أو من الأطراف الدولية تقول إن كل الطرق تؤدي إلى ليبيا بشرط الالتزام بسياسة النفس الطويل.

المطلب الثاني: الجهود الإقليمية والدولية في مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا

تضافرت مختلف الجهود لإيجاد مخرج للأزمة الليبية ككل وما خلفته من تهديدات أمنية على مختلف ا لأصعدة خاصة في ما تعلق بمواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا التي أصبحت حتمية سواء للتوازنات الإقليمية أو الدولية.

باتت المخاوف تنتاب المنظومة الأممية والإقليمية مـــن أدوار تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية، وتهريبها عبر الحدود، ويلقي هذا التهديد بظلاله على دول الجوار الليبي، التي تأثرت في العمـــق بالأزمة الليبية. وفي العام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عـــن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن بوكو حرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نيجيريا عبر تشاد، وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون، وصواريخ أرض-جو، وقـــد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامـــي(AQMI) ، وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد (MNLA) مـــن السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة طـــرد "الإرهابيين". وتتعاظـــم مصائب الســـلاح الليبي الذي يقف أيضًا وراء حادثة إن آميناس في الجنوب الشرقـــي الجزائري. لقـــد ثبت، كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفـــي أحداث الشعانبي التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا، والأمثلة كثيرة ومتعددة لما خلّفه انهيار النظام الليبي من مآس وعدم استقرار في المنطقة.[1]

[1] – عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في افريقيا، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html vie le : 29/04/2019.

1- الجهود الإقليمية

لقـــد سرعت الانتفاضات العربية في سنة 2011 وما أعقبها من اضطراب إقليمي، من تغير الديناميات الإقليمية والإفريقية، التي تسعى شعوبها إلى طي صفحة الأنظمة التسلطية والديكتاتورية ولا تزال تدفـــع في سبيل ذلك حياتها ومصائرها. أضف إلى ذلك تحديدًا حاصلاً في الأولويات الخاصة بالاستراتيجيات الإفريقية المشتركة، كحتمية التنسيق الأمنـــي نظرًا لوجود مساحة شاسعة خارج سيطرة الحكومات في المنطقة، إضافة إلى أن الفراغ الأمني في ليبيا يفرض إرساء تعاون أمني مع دول الساحل من أجل المساعدة على إيقاف عمليات التمرد وتنقل المقاتلين وانتداب المتطرفين وتهريب الأسلحة وتمويل الميليشيات المتمردة، وينادي كثير من المتابعين للشأن الإفريقي بضرورة قيام تحالف دولي وإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود ومعالجة التهديدات العابرة لها وحصر أنشطة الميليشيات الليبية بوصفها الشرارة الأولـــى لتقويض الأمن في المنطقة وفي ليبيا التي باتت تقترب شيئًا فشيئًا من الحرب الأهلية أو التقسيم.

ومن شأن توسيع عمليات التنسيق الأمني بين ليبيا والدول الإفريقية أن يسهم في تغير التحديات الأمنية الراهنة. إن الحكومة الليبية التي سبق وأن طالبت بالتدخل الدولي مطالَبة الآن بالتوجه إلى الاتحاد الإفريقي من أجل حثه على تشكيل قوة إفريقية خاصة بأمن حدودها الجنوبية والشرقية، وقطـــع الطريق على عمليات تمويل الميليشيات الليبية، وهنالك إمكانية لتمويل هذه القوة من مداخيل النفط الليبي، كبديل حكومـــي مؤقت عـــن شراء الذخيرة والسلاح الذي غالبًا ما يسقط في أيدي مجموعات الكتائب الأكثر استئسادًا على حكومة طرابلس[1] .

وإن ما تشكله الجريمة المنظمة من تهديد لاقتصاديات الدول المغاربية، لذلك فان تعاظم قوة الجريمة المنظمة أثر على الجوانب الأمنية بكل أشكالها لاسيما عملية التنمية خاصة الإنسانية منها وذلك لمن يجر عن هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على الجانب الأمني . نتيجة هذا الخطر المتنامي لهذه الظاهرة وعت النخب الحاكمة وكذا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضع وتأزمه، فاتجهت دول المنطقة للبحث عن الطرق والسبل الناجعة والمناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر والتهديدات، ورأينا كيف أن هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي، بسبب هشاشتها وكذلك غياب الإرادة السياسية

[1] – عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، المرجع السابق.

لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل الأبعاد، خاصة في ظل سيطرة النزعة القطرية على الدول المغاربية في وضع استراتجيات لحل أو التقليل من الجريمة المنظمة، وعلى هذا المستوى رأينا أن الدول المغاربية تعاملت مع هذه الظاهرة بشكل منفرد، كل دولة تضع استراتيجيات محلية لمواجهة مخاطرها.[1] كما نستنتج في هذا الصدد أن إمكانات وقدرات هذه الدول، لم تؤهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول والاستراتيجيات الفعالة لوضع حد لتهديد الجريمة المنظمة، ما دفعها تدخل في شراكات بعدما عجزت عن إحياء دور الاتحاد المغاربي كإطار للعمل المشترك، ونتيجة المعوقات البنيوية والسياسية التي تحول دون ذلك، كل هذا جعلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الإقليم المغاربي، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذا التحدي

. بناءا على هذا توجهت الدول المغاربية إلى إبرام شراكة تعاون مع دول الحدودية "الساحل والصحراء الكبرى "حيث عملت على تنمية هذه المناطق، إضافة إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتبارها شريك استراتيجي، فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الانضمام في تفعيل مختلف المبادرات والمشاريع المقترحة من الجانب الأوربي، وقد تبلورت هذه السياسة عبر مشروع الشـــــراكة الأورومتوسطية، وكذلك مختلف التفاعلات في ضمن مبادرة 5+5. غير أن النتائج الواقعية التي ترتبت على هذه الشراكة، بينت أن الاعتماد على الطرف الأوربي لم يحقق كل الأهداف المرجوة، بحيث بينت التجربة أن المكاسب لم تكن متكافئة، بل كانت لصالح الطرف الأوربي على حساب الطرف المغاربي.[2]

ما جعل العلاقة تخرج عن إطار الشراكة والتعاون إلى شكل التبعية والهيمنة .كبديل لهذه الاستراتيجيات عملت الدول المغاربية حتى تجد الشريك المناسب فنسجت وفق هذه القناعات المتمثلة في أن الإستراتيجية المناسبة ستكون عبر العمل المشترك مع طرف قوي خارجي، دعمت الدول المغاربية التوجه نحو الو،م،أ، فعرفت علاقات الطرفين العديد من أوجه التعاون والعمل المشترك على الصعـــــيد الاقتصادي (مبادرة إيزنستات) وعلى الصعيد السياسي (مشروع الشرق الأوسط الكبير، وعلى الصعيد الأمني (التعاون

[1] قراءة في استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مأخوذ من الرابط: https://www.politics-dz.com%D8%A7%D9%84% %D8D9%A9/ vie le 26/04/2019.

[2] – قراءة في استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مأخوذ من الرابط:المرجع السابق.

الأمني ضمن حلف الناتو(، غير أن هذه الشراكة لم تختلف عن نظيرتها الأوربية، فسياسات الدول الكبرى سرعان ما تعلن عن نياتها وأهدافها الحقيقية في منطقة المغرب العربي، بحيث استنتجنا أن المصالح القومية الأوربية أو الأمريكية كانت لها الأولوية على حساب مصالح الدول المغاربية المتمثلة في القضاء على مصادر التهديدات، الأمر الذي جعل المغرب العربي يتحول لساحة لصراع القوى الكبرى على خاصة على الصعيد الاقتصادي، بحيث سعت كل من الو،م،أ وأوربا لإثبات وجدها ونفوذها الاقتصادي على حساب وجودها كشريك لإعانة الدول المغاربية على مواجهة مختلف التهديدات، وحتى وإن بدت هناك محاولات جادة من الشريك الأوربي في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة ومخاطر الهجرة وتسلط النظم الحاكمة، فهي ستدعم الدول المغاربية للحد من هذه المظاهر لأن مصلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه التحركات، فتتعامل مع الدول المغاربية كدول حاجزة أو مانعة خوفا من انتقال هذه المخاطر إلى أقطارها بناءا على هذا جاءت اتفاقيات الشراكة والعمل المشترك مع أوربا أو الو،م،أ، مخيبة لآمل الدول المغاربية وشعوبها. [1] لأنها لم تحد من هذه مخاطر الجريمة المنظمة ومختلف التهديدات بل تحولت هي نفسها إلى مصادر لتهديد أمن هذه الدول المغاربية ومجتمعاتها، من خلال تكريس التبعية واستغلال ثرواتها، وبالتالي تكريس الفقر والبطالة بل إن وجودها وحضورها القوي في المغرب العربي سيشجع أكثر قيام الحركات الإرهابية المناهضة لهذا التواجد للقوى الإمبريالية أو الكافرة في بلاد المسلمين .وهكذا، يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع الجريمة المنظمة بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية، أو عبر اللجوء لأطراف وشركاء خارجيين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغاربي. فلم يعد معقولا ولا مقبولا، ونحن نشاهد ما يجري في العالم، أن نواصل التعامل مع قضايانا التاريخية وإشكالاتنا السياسية بالطرق التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم. إنّ ما يبعث على الاطمئنان – نسبيا – أنّ أكثر الإكراهات تحديا يفرض التروع إلى معاودة تفعيل البناء المغاربي، فبعد أن كانت الخلافات إزاء التعاطي مع تنامي التطرف والإرهاب تضع مفارق طرق بين العواصم المعنية أصبحت " مغربة " هذا الهاجس قضية مشتركة بين الأطراف كافة، إلى درجة أنّ الفرقة السابقة باتت تحتم المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات وبعد أن كان نزاع الصحراء حاجزا أمام أي انفراج في العلاقات المغربية –

[1] – قراءة في استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مأخوذ من الرابط:المرجع السابق.

الجزائرية، الطرفين الرئيسيين في معادلة البناء المغاربي، صار في الإمكان ترحيل خلافاتهما إلى المفاوضات المغربية – الصحراوية تحت رعاية الأمم المتحدة.[1]

2- الجهود الدولية

إن المنظمات الإجرامية لا تعترف بالحدود ول بالجنسيات، همها تحقيق الربح والسيطرة بأي طريقة كانت وهي يوميا تدوس على السيادة الوطنية للدول، ول تحترم أ أية مواثيق، وإن توقفت في إقليم دولة معينة فان التوقف يكون تكتيكي لتفادي الوقوع في قبضة الأجهزة الأمنية، تأثيرها أصبح كبير وقوي داخليا وإقليميا ودوليا أحيانا ومن أجل احتواء هذه الظاهرة والصمود في الواجهة بصوره مستمرة وفعالة أنشأت الدول مرغمة مجموعة من الأجهزة والهياكل والمؤسسات التي تعمل في نطاق مسعى مواجهة الظاهرة الإجرامية بصفة عامة والإجرام المنظم بصفة خاصة.

إن تشابك العلاقات والمصالح المختلفة بين الدول، وانتشار العولمة بمختلف أشكالها ساعد على نمو الإجرام المنظم في مختلف الأوطان وزادت معدلاته أكثر لتصبح الدولة وحدها أقل قدرة، على القيام بدورها في حماية المن والوقاية من الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وقد زادت قناعة المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى المواجهة الفعالة والشاملة للجريمة العابرة للحدود الوطنية، فهي ظاهرة عالمية تحتاج إلى تكاثف الجهود الدولية المختلفة لمكافحتها، وإن التعاون الدولي بوضع التشريعات المختلفة التي تتناول هذه الظاهرة تشخصيا ومعالجة الإجرام المنظم الذي يستفيد من اختلاف الأنظمة والقوانين، وهذا ما دفع الدول وبعض المنظمات الدولية وتأتي في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة التي هدفت إلى صياغة مجموع من الاتفاقيات الدولية التي تهدف في مجملها إلى إرساء سياسة تشريعية دولية لمواجهة الجريمة المنظمة.[2]

[1] – قراءة في استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مأخوذ من الرابط:المرجع السابق.

[2] – أحمد وهدان، الانعكاسات الأمنية للعولمة –دراسة في أثر العولمة على الجريمة المنظمة ، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والأمنية، المجلد الرابع والأربعون، العدد 1 و2، مارس 2001، ص 93-94.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا

يمكننا رسم ثلاث سيناريوهات مستقبلية للحالة الليبية، وهذا بعد أن توفرت النقاط الأربع المذكورة أعلاه ولو بشكل نسبي، بحيث تشتمل الدراسة الحالية جملة من الأطر النظرية والحقائق المختلفة أين تطرقنا إلى مختلف أطراف الصراع بشكل موضوعي دون تحيز لطرف أو لأخر، وهو ما يفتح المجال أمامنا إلى وضع مجموعة من البدائل حسب المستجدات الحالية ما يقربنا أكثر إلى السيناريو الأكثر احتمالية، دون إهمال المتغيرات المستجدة .

1- السيناريو السيء (تفكك ليبيا)

يتجاوز تفكك ليبيا المجال الوطني فطبيعة موقعها الجيو سياسي يجعل من تفككها منطقة خطرة وعالية التكلفة قد تلقي بضلالها على المجال الإقليمي والدولي أيضا، وقد سبق وأشرنا إلى جملة التهديدات والتحديات الأمنية التي تكتنف المنطقة بعد سقوط نظام القذافي وفشل إستراتيجية نزع السلاح وتفشي ظاهرة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، فضلا عن أن المصالح الغربية أضحت مستهدفة في برقة من قبل التيارات الجهادية، وإنفصال هذا الإقليم سيزيد من تلك العمليات.

إضافة إلى ما سبق، يعد تغير سياسات القوى الغربية تجاه ليبيا ومحيطها في الساحل والصحراء بعد استهداف مصالحها في بنغازي وطرابلس، بحيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة ترتيبات أمنية مثل نشر طائرات بدون طيار في النيجر لملاحقة الجهاديين في المنطقة، علاوة على نقل قوات أمريكية من قاعدة في إسبانيا إلى إيطاليا للرد على أي أزمات بعد مقتل السفير الأمريكي في ليبيا، إضافة إلى تصاعد الحديث عن تقارير غربية حول سيناريوهات التدخل المحتمل في حال منع تصدير النفط من الشرق، وبالتالي فالمصالح الغربية في تلك الدولة ومحيطها قد تكون في مأزق في حال حدوث التفكك.[1]

2- السيناريو الأقل سوء

تحول ليبيا إلى دولة فدرالية لمواجهة الإستعصاءات المناطقية، الأمنية والتنموية عبر توزيع السلطات بشكل متوازن (التشريع والأمن والقضاء والتنمية) بين المركز والأقاليم، بما يدفع تلك الأقاليم إلى تجاوز فكرة

[1] – خالد حنفي علي، **" دولة منزوعة السيطرة :محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة ."**القاهرة :السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، م 49، ع 195، 2014، ص 22.

التفكك والانفصال، فضلا عن وجود إتفاق اجتماعي وديمقراطي بين المؤيدين لبقاء الدولة ككتلة واحدة نظرا لوجود مصالح سياسية و اقتصادية متقاطعة، وكذا تشكيل حكومات محلية منتخبة تراعي خصوصية كل إقليم، ووجود جيش وطني يحمي الدولة ككل، [1]غير أن مفهوم الفدرالية وتطبيقاته في دول مختلفة يحتاج لدرجة من التطور المؤسسي، وهو غير متوفر في الحالة الليبية التي تعاني أصلا من غياب وضعف المؤسسات، فضلا عن ضعف التماسك المجتمعي الذي يعاني انقسامات متباينة، ما يعني أن الفدرالية ستار تتخفى من و ا رئه النزعات القبلية، لذلك أضحت مفهوما صراعيا يتم استخدامه لأهداف سياسية آنية وليس لتحقيق حل سلمي للواقع المتأزم بالبلاد،[2] وقد سبق وأشرنا إلى بعض الانقسامات والإنشقاقات المناطقية عند تحليلنا للتحديات الداخلية التي تواجهها ليبيا باعتبارها تدخل ضمن هذا السيناريو الذي أريد له أن يتحقق وحتى عند الحديث عن الصراع على مراكز الطاقة، أشرنا كذلك إلى مناطق الشرق التي كانت تبحث لها عن موارد أو بالأحرى شعورها بالتهميش في حين أن خزانها الباطني ثري جعلها تحاول تصفية حقوقها بالقوة.

مع ذلك نلحظ وجود عدة معوقات لإمكانية تحقق هذا السيناريو، فالقوى المحلية المطالبة بالفيدرالية في ليبيا أصبحت تهدف لتجسيد المركزية حيث تسعى مجموعات محلية معينة لاقتناص السلطة والثروة بالإقليم، دون شرعية انتخابية، علاوة على وجود تباينات حول الفيدرالية، فبينما يفضل زعماء الغرب بناء دولة مركزية، تضغط قيادات الشرق والجنوب باتجاه اللامركزية، علاوة على أن الفيدرالية تبنى على قاعدة من التوافق ووجود مؤسسات أمنية تمثل الرابط الأساسي بين أقاليم البلاد الفيدرالية، وهو مركزية ما تفتقده ليبيا.[3]

3- السيناريو المحتمل

تمر ليبيا اليوم بجملة من المتغيرات التي ستؤثر على وضعها المستقبلي ومستقبل المنطقة ككل، فاستنادا إلى تحليل النزاع القائم في ليبيا والسيناريوهات الممكنة

رغم وجود وجهة نظر واسعة الانتشار تقول بأن التحالف الدولي سوف يسعى إلى تصعيد عمليات حلف الناتو ضد نظام القذافي، وبالتالي، فقد أصبحت أيام هذا النظام معدودة، فإن استعراض الوقائع الداخلية

[1] – فكيري شهرزاد، **المرجع السابق**، ص 387.

[2] – مبارك أحمد،" **انتقال متعثر :محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في** ليبيا ."القاهرة :السياسة الدولية، المجلد 49 ، ع 195 ، يناير، 2014، ص 143.

[3] – المرجع نفسه، ص 144.

والخارجية وإخضاعها لمعطيات الفحص الدقيق والتحليل السياسي، يمكن أن يشير إلى أن أي سيناريو محتمل الإنفاذ والتطبيق، سوف يظل بمثابة سيناريو نظري مثالي، ما لم يتصدى للتعامل بفعالية مع العوامل الحاكمة الآتية:

– عامل عدم تمتع المعارضة الليبية بالتأييد الواسع في أوساط الرأي العام الليبي، فالكثير من سكان وسط وجنوب وغرب ليبيا يتعاملون بسلبية واضحة إزاء فعاليات المعارضة الليبية.

– عامل الاصطفافات القبلية، وحالياً تقول التسريبات بأن قبيلة "ورفلى" التي تمثل حوالي ربع (25%) من إجمالي سكان ليبيا، تقف بشكل كامل مع نظام القذافي.

-عامل الغطاء الدولي: حتى الآن لا يوجد قرار دولي يعطي أطراف التحالف الدولي وحلف الناتو ولاية القيام بتنفيذ عملية عسكرية برية للإطاحة بنظام القذافي، إضافة إلى أن دول الجوار الليبي الستة (مصر ــ السودان ــ الجزائرــ تونس. تشادــ مالي) ما تزال أكثر رفضاً لفكرة السماح لأي قوات دولية باستخدام أراضيها والقيام بعملية غزو عسكري ضد ليبيا. [1]

تقول المعلومات والتسريبات، بأن الأكثر احتمالاً هو سعي أطراف التحالف الدولي لجهة القيام بعملية سرية من أجل اغتيال الزعيم معمر القذافي وبقية رموز نظامه. ولكن هذا الخيار ينطوي على مخاطر، تتمثل في أن التخلص من القذافي ورموز نظامه سوف يفسح المجال أمام كبار ضباط الجيش الليبي لجهة القيام بالاستيلاء على السلطة، وليس رموز المعارضة الليبية المدعومين غربياً، وهو أمر سوف يفسح المجال أمام ظهور صراع جديد بين المعارضة الحالية، والنظام العسكري الذي سوف يحل محل نظام معمر القذافي. ولن تستطيع أطراف التحالف الدولي وحلف الناتو الاستمرار في عمليات دعم المعارضة أو العمليات العسكرية لأن الأمر يتطلب صدور قرار دولي جديد يوفر لها الغطاء القانوني. وإضافة لذلك، هناك خيار أن يقرر الزعيم القذافي مغادرة السلطة، وهو خيار يتوقف على مدى استمرار الانقسامات في أوساط المؤسسة العسكرية ــ الأمنية ــ السياسية الموالية له، إضافة إلى تحول ولاء القبائل المناصرة له إلى جانب المعارضة، وبالتالي فإن التأكيد على رهانات هذا السيناريو تحتاج إلى المزيد من الوقت، إضافة لذلك، هناك سيناريو الانقلاب العسكري، وهو

[1] – السيناريوهات الجديدة في ملف الأزمة الليبية، مأخوذ من الرابط:

http://aljaml.com/%D8%A7 A9

برغم احتمال حدوثه، إلا أن الانشقاق وخروج العسكريين المعارضين لنظام القذافي وانضمامهم للمعارضة أو لجوئهم إلى الدول الغربية، قد أضعفت حجم العناصر التي يمكن أن تخطط وتنفذ وتدعم خيار الانقلاب العسكري ضد نظام القذافي، وحالياً ما هو متاح لجهة الحدوث يتمثل في الاحتمالات الأكيدة بتكثيف عمليات القصف الجوي بواسطة حلف الناتو، إضافة إلى قيام أطراف مثلث واشنطن ــ باريس ــ لندن بابتزاز الأصول والأرصدة المالية الليبية الخارجية البالغ حجمها 54 مليار دولار، والاستيلاء عليها مقابل تقديم المساعدات الغالية الثمن للمعارضة، وإضافة لذلك، فقد بات في حكم شبه المؤكد أن مفاعيل التعبئة السلبية الفاعلة سوف تدفع الاصطفافات القبلية ــ العشائرية إلى التحول باتجاه المواجهات بما يمكن أن يشكل جبهة صراع مسلح ثالثة في ليبيا، تضاف إلى جبهة الصراع المسلح بين المعارضة وقوات القذافي، وجبهة الصراع المسلح بين قوات حلف الناتو ونظام القذافي.

خلاصة الفصل

إن خطورة تهديد الجريمة المنظمة على أمن ليبيا شهد انكشافا غير مسبوق في ظل ما تعيشه هذه الدولة من نزاعات وانقسامات جعلت من هذه الدولة بؤرة بامتياز لتنامي مختلف أشكال الجريمة المنظمة، خاصة في ظل دعم الفاعلين الخارجيين لبعض الأطراف دون غيرها، وكذا دخول حركات الإسلام السياسي على خط التراع، كل هذا زاد في تفاقم الأزمة، وأدى ظهور أشكال جديدة من الإجرام ، على غرار انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الرئيس السابق" معمر القذافي"، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب المشاكل الأمنية على الحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات إلى تحالفهما مع بعض وعملهما عبر عدة مستويات داخل وخارج حدود الإقليم الليبي بالتنسيق مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في الأقاليم الجغرافية القريبة من ليبيا.

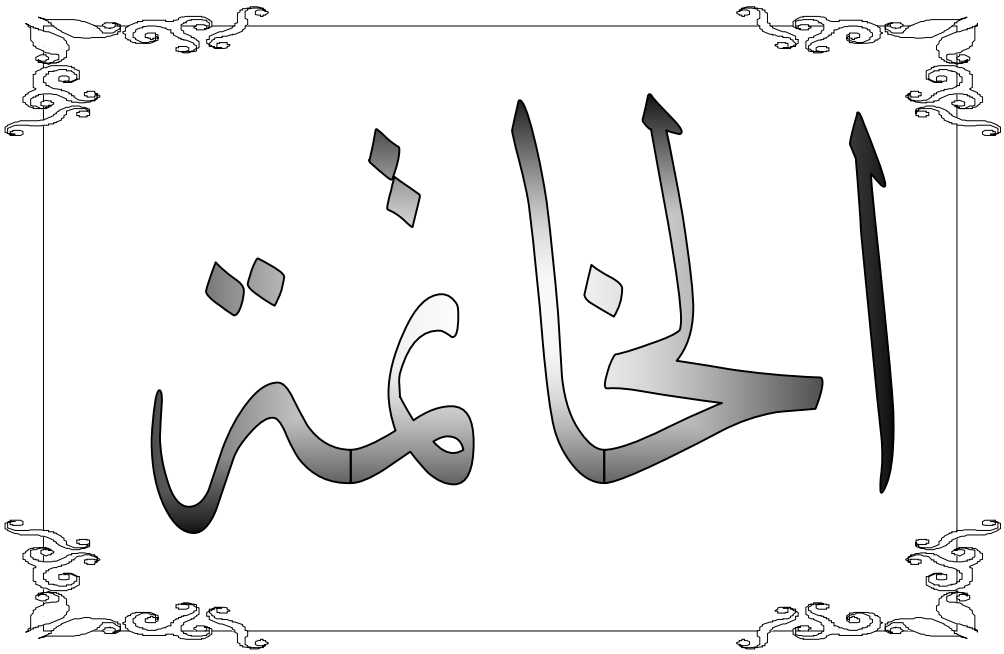
الخاتمة

الخاتمة

إن انتشار ظاهرة التهديدات اللاتماثلية لم يعد ناتجا عن الأسباب التقليدية فحسب، بل انضمت إليه مجموعة ديدة من الأسباب ترتبط أساسًا بالسياق الفكري والديني والاجتماعي لنشوء الظاهرة وانتشارها، وغيرها من مختلف العوامل، هذه الظاهرة التي أصبحت الشغل الشاغل للدول وكذا المنظمات الدولية التي تسعى للحد منها نظرا لما أصبحت تشكله من تهديد سواء للأمن الوطني أو الدولي على حد سواء.

وقد تم التركيز في التهديدات الأمنية اللاتماثلية في ليبيا على ثلاثة فواعل رئيسية: الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الإثنية فنتيجة للفوضى واللأمن وانتشار الأسلحة ما جعل من ليبيا دولة ملائمة لتنامي الجريمة المنظمة التي تستغل الانفلات الأمني وانهيار الدول وتفكك الجيوش الوطنية للاستيلاء على الأسلحة فقد أدى سقوط نظام القذافي مثلا إلى سطو الميليشيات والمجموعات الإجرامية بحرية على مخازن الجيش الليبي، وإعادة بيعها في السوق السوداء الإقليمية مما امتدت تداعياته إلى الساحل و الصحراء، ومنه انتشرت الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها التي تعود أساسا إلى عدم الاستقرار الداخلي، وكذا نتيجة للتحول في أنظمة الحكم ودخول الديمقراطية الهجينة للعالم العربي بصفة عامة.

ومن خلال وقد تم التوصل لجملة النتائج التالية:

- أكدت الدراسة أن التهديدات اللاتماثلية تهدف إلى زعزعة أمن الدولة واستقرارها الداخلي

- كذلك من خلال الدراسة تبين أن من بين أهم الأساليب التي يمكن استخدامها لمواجهة التهديدات اللاتماثلية وخاصة الجريمة المنظمة هي تحقيق الاستقرار الداخلي والتوجه نحو التنمية الداخلية.

- وفي أهم الطرق التي خلصت لها الدراسة كذلك هي ضرورة تكثيف التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة ظاهرة التهديدات الإرهابية وخاصة ظاهرة الجريمة المنظمة .

في الأخير يمكن القول أن مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة في ليبيا تطلب تكاثف جميع الجهود سواء من أفراد المجتمع بكل فئاته أو مؤسسات الدولة للقضاء على هذه الظاهرة باعتبارها مشكلة تمس أمن الفرد والأسرة والمجتمع ككل وهذا انطلاقا من تحقيق الأمن الداخلي ومن ثم مواجهة التهديدات اللاتماثلية بكافة أشكالها.

تقييم مدى صحة الفرضيات

انطلاقا من الفرضية القائلة بأنه كلما زادت التدخلات العسكرية الخارجية في شؤون ليبيا كلما كنا أمام مزيد من الإنقسام والحروب، فعلا هذه الفرضية محققة وهو ما يؤكد واقع حال ما تعيشه ليبيا من انقسام

أثر وبشكل كبير على الاستقرار الأمني لهذه الدولة، كذلك فرضية أنه كلما استمر عدم الاستقرار الداخلي في ليبيا أدى ذلك إلى تنامي مختلف التهديدات اللاتماثلية، ومنه تزايد أشكال الجريمة المنظمة وتجذرها ومنه صعوبة التخلص منها وهو ما تؤكده الفرضية الثالثة في أنه مع تصاعد الأزمة الليبية وتعقيدها سيؤدي إلى تنامي غير مسبوق لمظاهر الجريمة المنظمة.

ومنه نخرج باستنتاج إجمالي وجوهري حول إشكالية الدراسة والذي مفاده أن

الجريمة المنظمة كظاهرة من ظواهر التهديدات اللاتماثلية تؤثر وبشكل كبير على أمن واستقرار ليبيا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

القرآن الكريم

ثانيا: قائمة المراجع

1 – المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1-زكريا حسين، **الأمن القومي**، (القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية ، 2007) .

2-فايز محمد الدويري ، **الأمن الوطني**، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012) .

3-فهد بن محمد الشقاء ، **الأمن الوطني: تصور شامل** (الرياض : مكتبة الملك الفهد للنشر ، 2004).

4-عثمان علي حسن، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي**، كردستان: مطبعة المناره، 2006.

5-أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2006).

6- أحمد قاسم حسين، أبريل، ليبيا ومعضلة ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء، المركز العربي ودراسة الأبحاث ودراسة السياسيات، 2018.

7- إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتكي**، (الأردنّ: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018).

8- – باس أبوشامة، التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة، حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية، الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999.

9- بيليس جون و سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)

10- تقرير مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 23 فبراير 2014 من فريق الخبراء، المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011)، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.2017.

11-جمال زايد هلال أبو عين،**الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، (الأردن: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2009).

12-جون بيليس، **الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي، 2004

13-حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)**، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2007).

14-حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (باتنة: منشورات خير جليس، 2007)، ص.ص 52-53.

15-حليم بركات، **الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم و الواقع**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ، 2006

16-حمد الأمين البشرى، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999 .

17-حمد سعيد الموعد، **أمن الممرات المائية العربية** ، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 1999) .

18-خالد حنفي علي، **" حدود خطرة :مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي** ."القاهرة :السياسة الدولية، ع 197 ، المجلد .49 يوليو 2014 .

19-دراز وسيلة، **العولمة وانعكاساتها على الأمن المحلي والدولي**، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة، 2003.

20-دية محمد صالح، **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة قانونية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009.

21-ذياب موسي البداينة، التقنية والإجرام المنظم، (الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2003.

22-رالف شامي وآخرون، **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**، (إدرة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012).

23-سارة هاربيزون . **هيكل الأسرة وقرار الأسرة بشأن اتخاذ قرار الهجرة في عملية صنع قرار الهجرة .** مناهج متعددة الاختصاصات للدراسات على المستويات البسيطة في الدول النامية والمتقدمة . نيويورك . مطابع بيرجامام 1981.

24-عادل عبد الجواد محمد الكردول ، التعاون العربي و مكافحة الإجرام، مكتبة الآداب، 2005.

25-علي عبد الرزاق جلبي، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2003.

26-كروم لندة، "**تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط**"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

27-محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي** ، (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2012).

28-محمد حمشي، **المقاربات الواقعية لتفسير وحل النزاعات**، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، دون ذكر سنة النشر.

29-محمد سليمان الوهيد، ماهية الجريمة المنظمة، (الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض 2003 .

30-ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1985).

31-نسرين عبد الحميد نبيه ,كتاب الجريمة المنظمة عبر الوطنية , دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

2- المذكرات والأطروحات

1-أحمد الحمزة، **دور الطلبة الجامعيين في تعزيز التدابير الوقائية لمواجهة الظاهرة الإرهابية –دراسة حالة جامعة العربي التبسي –تبسة–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي –تبسة–.

2-إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**، مذكرة غير منشورة ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

3-اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة – دراسة حالة مجموعة 5+5**، مذكرة مقدمة لتنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخص:ص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2012-2011.

4-ربيع كمال كردي صذالح . **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا** . دراسة أنثروبولوجبة في قرية تطوان بمحافظة الفيوم . رسالة دكتوراه منشورة . قسم علم الاجتماع . جامعة عين شمس . القاهرة. ص ص6-7..

5-سرير محمد، الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر2002.

6-صفية نزاري، **الأمن الثقافي لمنظمة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة :دراسة مقارنة لحالات، الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر :جامعة لحاج لخضر باتنة، كمية الحقوق والعلوم السياسية.

7-عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط –دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخص:ص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2012-2011.

8-فكيري شهرزاد، الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية-أنموذج ليبيا- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.

9-محمد إبراهيم محمود عبد النبي، **الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري**، أطروحة دكتوراه، قسم .الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1985 .

10--الزاهني ، مطلق علي، **العوامل الدافعة لجرائم الاتجار بالبشر حسب تصورات العاملين بوزارة العدل وهيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير في علم الجريمة، جامعة مؤتة، عمّان، 2010.

3- المجلات والملتقيات

1-جون بليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** ، في جون بليس وستيف سميث، محرران : مجلة السياسة العالمية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي : المركز ، 2004) .

2-أندريه بوسارد، التعاون الشرطي في أوروبا، مجلة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية – الأنتربول - رقم (471/469) سنة 1998،.

3-بشرى عيناد مبارك، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، **مجلة الفتح** ،ع 53، (أفريل 2013).

4-بطرس بطرس غالي، **"الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب الدولي"**، مجلة السياسة الدولية، ع 127، (جانفي 1997.

5-جبران صالح علي حرمل،" **ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل"**، ع4068،**مجلة الحوار المتمدن**،(20أفريل2013).

6-حمدان رمضان محمد، "الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، م 11، ع1، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، (23جوان2011.).

7-خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة : مؤسسة الأهرام)، العدد 188ابريل- 2012 المجلد 47 .

8-سليمان عبد الله الحربي، " **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته– دراسة نظرية في المفاهيم والأصل**" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

9-عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، جامعة الزقاء الأهلية، الأردن، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، 2016.

10- عيسى درويش ، **ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن الوطني**، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد 4، 1998.

4- المنتديات والملتقيات

1- أحمد وهدان، الانعكاسات الأمنية للعولمة –دراسة في أثر العولمة على الجريمة المنظمة ، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والأمنية، المجلد الرابع والأربعون، العدد 1 و2، مارس 2001.

2- جيمس أو فنكناور، جوزيف ر. فونتيس، جورج ل. وورد، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية جارتان في مواجهة الاتجار بالمخدرات، منتدى حول الجريمة والمجتمع، مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، المركز المعنى بمنع الإجرام الدولي، المجلد الأول، العدد 02 ديسمبر 2001.

3- خالد حنفي علي، **" دولة مترعة السيطرة :محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة ."**القاهرة : السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، م 49، ع 195، 2014، ص 22

4- ذياب موسى البداينة، المنظور الاقتصادي والتقني والجريمة المنظمة، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999.

5- عمر عبد الله كامل : « **الأمن العربي من منظور اقتصادي**» ، أعمال ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من 9 إلى 11 -01-1996 ، باريس ، فرنسا، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط 1، 1996.

6- مبارك أحمد،**" انتقال متعثر :محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في** ليبيا ."القاهرة :السياسة الدولية، المجلد 49، ع 195 ، يناير، 2014.

7- مرسلي عبد الحق، "**الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة**"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** (جماعة قالمة: 24،25 نوفمبر 2013).

5- المواقع الإلكترونية

1- السيناريوهات الجديدة في ملف الأزمة الليبية، مأخوذ من الرابط:

http://aljaml.com

قراءة في استراتيجيات الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، مأخوذ من الرابط

https://www.politics-dz.com / vie le

3- - "التركيبة السكانية" متاحة على الرابط:

http://www .aoglh-blogspot.com

4- https://www.218tv.net.

5- https://www.afrigatenews.net/article.

6- الاقتصاد-الليبي-موارد-و-مقومات-هائلة-تحت-تهديدات-الأوضاع-لأمنية-المتردية:

www.afrigatenews.net/content/-

7- الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، متاح على الموقع:

https://www.afrigatenews.net/article .

8- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، نسبة الغرقى إلى الواصلين لأوربا عبر المتوسط في 2017 الأعلى منذ سنوات، 2018/01/02، متاح على الرابط

https://euromedmonitor.org/ar/article/2221/2017-shown-highest-ratio-of-deaths-to-migrant-arrivals-by-sea-in-the-Mediterranean-in-Years.

9- بثينة اشتيوي،**« حقول النفط» ثروة ليبيا المهددة بالانهيار**، مأخوذ من :

https://sasapost.com/libyan-oil-conflict/.

10- تقرير مدركات الفساد لسنة2010،**منظمة الشفافية العالمية**، مأخوذ من :

http://www.transparency.org/getinvolved/report .

11- تقريرالاقتصاد الليبي: موارد ومقومات هائلة تحت تهديدات الأوضاع الأمنية المتردية،**بوابة افريقيا الاخبارية**،16 فيفري 2014، مأخوذ من :

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/2/23.

12- جمال الكشكي، كل الطرق تؤدي إلى ليبيا، 11 مارس 2019 على الرابط:

https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-03-11-1.3508970.

13- جمال طه، **"تطور الإرهاب في ليبيا من الجماعات المتطرفة إلى الجيوش السيارة"**، متاح على الرابط:

https://gamaltaha.wordpress.com. .

14- زكريا حسين " **الأمن القومي**" تم تصفح الموقع :

http://www.*islamonline.net*/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtm

15- عادل جارش، تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري، المركز العربي الديمقراطي، **لعدد الثالث "يونيو – حُزيران" لسنة "2017 " من مجلة العلوم السياسية والقانون متاح على الرابط:**

https://democraticac.de/?p=46831#_ftn18.

16- عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية :خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، نقلا عن:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com.

17- عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في افريقيا، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html .

18- علي سعيد البرغثي، مستقبل الدور الإقليمي والعالمي لليبيا، مأخوذ من :

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com content&task=view&id=7339&Itemid= .

19- فوزية بريون، مقترح بشأن سحب السلاح من الليبيين، **موقع ليبيا المستقبل**، نقلا عن:

http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756

20- ليبيا.. بين براثن الجريمة المنظمة، منور مليتي –بوابة إفريقيا، متاح على الرابط:

21- http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/35756

22- مجدي يازجي، **ليبيا..انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة** .موقع العربية، نقلا عن:

https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya .

23- - هدير الأنور، **كم عدد سكان ليبيا؟**، مأخوذ من :

www.almrsal.com/post/380591.

24- "ساحل ليبيا"متحصل عليه من:

http://www.hiofa-ben.edu.ly/contactus.aspx.

25- -https://www.afrigatenews.net/article.

26- https://www.afrigatenews.net/articleA9/

27- -https://www.interpol.int/ar/4/9, vie le.

28- **والجهود الدولية والإقليمية لمواجهته"**، في:

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content.(2018 مارس10)،

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-Henry Kissinger ، **the necessity for choice**، **prospects of American foreign policy**، N،Y : Harper، 1961.

2-Brian Forst، "**Terrorism**، **Crime and Public Policy**"،Cambridge University Press، UK، 2000.

3-David Tucker،**What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It?**، Terrorism and Political Violence،13(Autumn، 2001)، p14.

4-Devost ، M G ، **national security in the information age**، master thesis، graduste collez، university of Vermont ، 1995 .http://www.terrorism.com/documents/devostthesis.html

5-Douglass S.Massey، **In Marcelo M suarez Orozco .The New Immigration an interdsciplinary Reader**، New Routledge، 2005 .

6-Edwin H. SUTHERLAND and Donald R. CRESSEY; **Principles of criminology; 7th ed Philadelphia**: J.B. Lippincott، Co. 1966.

7-homas Copeland،**Is the "New Terrorism" Really New?An Analysis of the New Paradigm for Terrorism**، The Journal of Conflict Studies، Winter 2001، Vol. XXI، No. 2 .

8-Jan Eichler، "**Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain?**"، Défense nationale et sécurité collective، vol.62، n°11، Novembre 2006.

9-Mathieu OLIVIER، Kadhafi، Obiang، Mugabe… ces présidents de l'Union africaine qui font polémique، http://www.jeuneafrique.com، (04/04/2018)

10- OSCE Ministerial Council، Decision No. 1 Enhancing the OSCE's Efforts to Combat Trafficking inHuman Beings، MC(8).DEC/1 (Vienna، 28 November 2000).

11- Pascal DE GENDT، L'Union Africaine face aux défit du continent، analyses et études politique international، 2016 .

12- Toni Pfanner، **Asymmetrical warfare from the perspective of humanitarian law and humanitarian action**"، International Review of the Red Cross، V87،N875، Marche 2005

13- Jean Fleury,**Crise Libyenne :La nouvelle donne géopolitique**, (France, Pais:Jean Picollec,2012.

14- Jacques Nguyen Thaison, « La Libye : Quelle Issues ? », **Géostratégiques**,N°32,3e Trimestre 2011.